

مصابيح الجامع

وهو شرح الجامع الصحيح للإمام البخاري
المشتمل على بيان تراجمه وأبوابه وغريبه وإعرابه

تأليف

الإمام القاضي بدر الدين الدماميني
أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن عمر القرشي المخزومي الإسكندراني المالكي
المولود في الإسكندرية سنة ٧٦٣ هـ والمتوفى في الهند سنة ٨٢٧ هـ
رحمه الله تعالى

المجلد الأول

اعتنى به
تحقيقاً وضبطاً وتخريجاً
نور الدين طالب
بالتعاون مع لجنة مختصة من المحققين

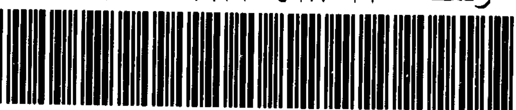
إصدارات
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
إدارة الشؤون الإسلامية
دولة قطر


بسم الله الرحمن الرحيم


مصابيح الجامع

الطَّبْعَةُ الأُولَى
١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م

ردمك: ٠-١٢-٤١٨-٩٩٣٣-٩٧٨: ISBN

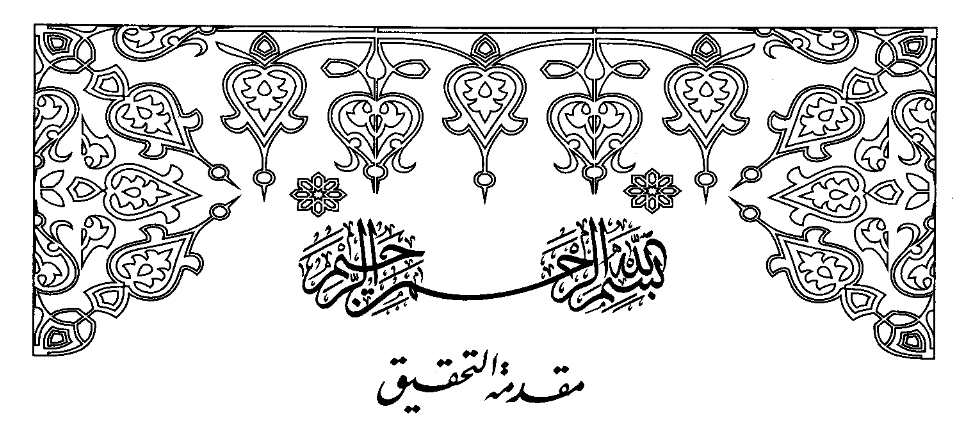


9789933418120

قامت بعمليات التنضيد الضوئي والإخراج الفني والطباعة

دار النوادر لصاحبها ومديرها العام نور الدين طالب

سوريا - دمشق - ص . ب : ٣٤٣٠٦
لبنان - بيروت - ص . ب: ١٤/٥١٨٠
هاتف : ٠٠٩٦٣ ١١ ٢٢٢٧٠٠١ - فاكس : ٠٠٩٦٣ ١١ ٢٢٢٧٠١١
www.daralnawader.com



مقدمة التحقيق

إنَّ الحمد لله نحمدُه ونستعينُه، ونستهديه ونستغفرُه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهدِهِ اللهُ فلا مضلَّ له، ومن يُضْلِل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إلهَ إلا اللهُ وحدَه لا شريكَ له، وأشهد أنَّ محمَّداً عبدُه ورسولُه، وصلَّى الله على نبيِّنا محمَّدٍ، وعلى آله وصحبِه، وسلَّم تسليماً كثيراً.

أمّا بعد:

فإنَّ الله تعالى ـ بمنِّه وكرمه ـ قد خصَّ هذه الأمةَ بخصائصَ مهمَّة، وشرَّفها بمناقبَ جمَّة، فأكرمها بالقرآن، وتفضَّل عليها بالنَّبيِّ ﷺ المبيِّن له، وجعل سنَّته هي البيان، وهيَّأ لهما علماءَ راسخين، وجهابذة ناقدين، ذبُّوا عنهما تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين.

وكان من هؤلاء الجلَّة إمام الدنيا في الحديث، وحافظ الإسلام في القديم والحديث، الإمام أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري ـ رحمه الله ـ، الذي اجتمع الأئمة على تقديمه، واتفقوا على إمامته؛ لِمَا علموا من فضله ودينه،

حتى قال فيه الإمام ابنُ خزيمة: ما تحتَ أديم السَّماء أعلمُ بالحديث من محمد ابن إسماعيل البخاري[1].

وقال موسى بن هارون الحافظ: لو أن أهل الإسلام اجتمعوا على أن يصيبوا آخر مثل محمد بن إسماعيل، لَمَا قدروا عليه[2].

كيف وقد صنَّف كتاباً هو أصح كتاب بعد كتاب الله ـ عز وجل ـ، جمع فيه حديث النبي ﷺ، وانتخبه من مئات الألوف من المرويات، بل من أصح الصحيح، حتى قال النسائي: ما في هذه الكتب أجودُ من كتاب البخاري.

وصَدَق فيه قولُ أبي عامر الجرجانيِّ الأديب:

صحيحُ البخاريِّ لو أنصفوهُ	لما خُطَّ إلاَّ بماءِ الذهَبْ
هو الفرقُ بين الهُدى والعَمى	هو السدُّ بين الفتى والعطَبْ
أسانيدُ مثلُ نجومِ السماءِ	أمامَ متونٍ كمثل الشُّهُبْ
به قام ميزانُ دينِ الرسولِ	ودانَ به العجمُ بعد العربْ[3]

ولمَّا كان «صحيح البخاري» قد حاز هذه الجلالة، قال فيه ابن خلدون في مقدمة «تاريخه»: شرحه دَيْن على هذه الأمة.

وقد وفى الأئمة شرح هذا الكتاب، وسقط الدين عن الأمة، حتى بلغت شروحه المئات، برز خلالها: شرح ابن الملقن، والحافظ ابن حجر، والعيني، والقسطلاني، وغيرهم.

---

(١) رواه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص: ٧٤).

(٢) انظر: «هدي الساري» للحافظ ابن حجر (ص: ٤٨٥).

(٣) رواها بإسناده عنه: الحافظ ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٢/ ٧٤).

وقد تباينت مناهج الشراح في تصانيفهم تلك؛ فمنهم من نحا إلى التطويل، وأودعَ فيه الكثيرَ من التحقيقات والأبحاث.

ومنهم من آثر الاختصار في كلامه على الحديث، ورَشَحه بالفوائد والنكات، وما أشكل من مفردات الألفاظ.

ومنهم من قصد التوسط، ورصّعه بالاستنباطات وفرائد الفوائد الماتعة.

وكان الإمام المحقق، والنحوي المدقق، القاضي بدر الدين الدماميني، المتوفى سنة (٨٢٧هـ) من أولئك الأئمة الذين خاضوا غِمار هذا الصحيح، وولجوا أغواره، مُبرزين درره وثماره، سالكاً فيه مسلك الاختصار، مؤثراً التعليق والإيجاز في الحديث، على البسط والإكثار، علَّق فيه على أكثر من ثلاثة آلاف حديث من «الصحيح»، بعبارة حسنة وقول فصيح، اشتملت على بيانِ لفظٍ غريب، وإعراب مشكل، وضبط راوٍ يُخشى في لفظِ ورَسْمِ اسمه التحريف، وفي ضبطه التصحيف، وبيان الأعلام المبهمة، إلى غير ذلك من المباحث اللغوية والنحوية الأنيقة، والتحقيقات الفقهية والأصولية الدقيقة.

فدونك ـ أيها القارئ ـ نكتاً ساطعة الأنوار، عالية المقدار، ماحية ظلم المشكلات البهيمة، هادية إلى أوضح الطرق المستقيمة، يعرف قدرها من تصفح الكتاب، وينظر المنصف بعين الاستحسان إذا لمح بعضاً من فوائده المنثورة في الكتب والأبواب[1].

وقد تمَّ ـ بحمد الله ـ التقديم لهذا السِّفر النفيس بفصول ثلاثة:

أولها: في ترجمة الإمام الدماميني.

وثانيها: في دراسة الكتاب.

---

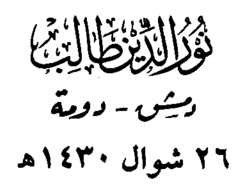
(١) انظر: (١/ ٧) من هذا الكتاب.

وثالثها: بسرد رسالة الإمام الدماميني في رده على التبياني فيما يتصل بتعقبات الأخير على هذا المُصَنَّف، والله َوحده نسأل أن يوفقنا لما يحب ويرضى، ويرزقنا نية صالحة في نشر هذا العلم، نبلغ بها منزلة مرضية عنده، إنه سبحانه ولي ذلك، والقادر عليه، ولا حول ولا قوة إلا به.

* هذا ولابدَّ في الخاتمة من تقديم الشكر والثناء للجنة العلمية التي ساهمت في إخراج هذا العمل، وأخص بالذكر منهم: عبد الرحمن بن محمد كشك (في التدقيق اللغوي)، ومحمد خلوف العبدالله (في التحقيق والدراسات)، وتوفيق تكلة (في النسخ والمقابلة)، وعدنان دنُّون، وجمعة الرُّحيِّم (في الفهرسة والمراقبة).

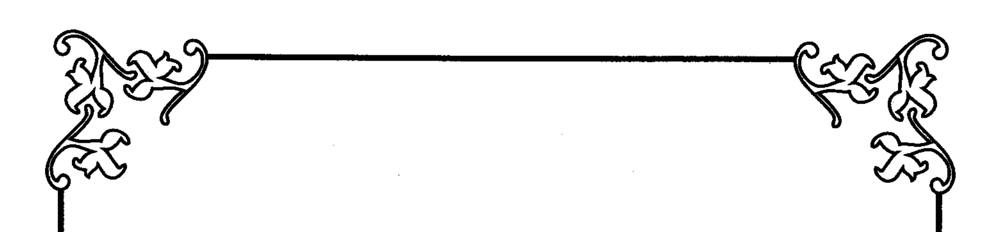
* وأخيراً: لابد من التنويه بجهد وحدة التدقيق والمراجعة التابعة للجنة إحياء التراث الإسلامي والنشر العلمي، بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر، في مراجعة الكتاب كلِّه، والاستدراك بتصحيح ما ندَّ من أخطاء وهنات لا يسلم منها كتاب، على أمل أن يكون الكتاب على وجه يرضي أهل العلم وطلبته.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.



٢٦ شوال ١٤٣٠هـ



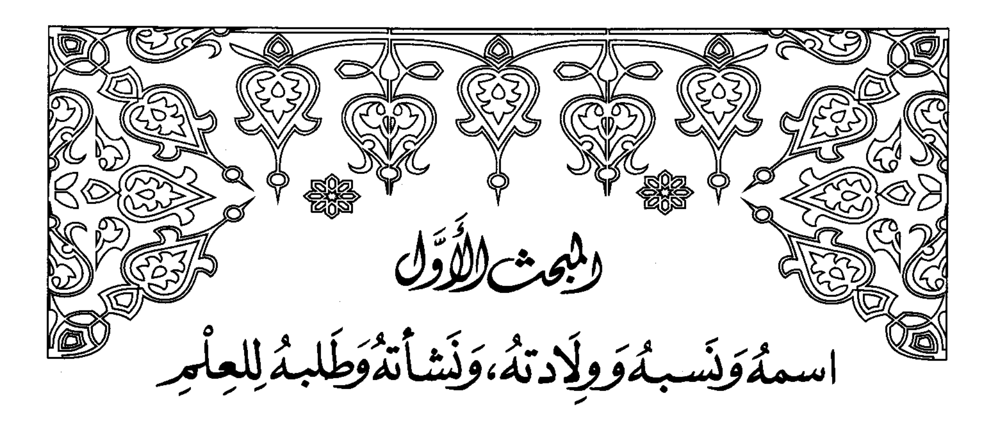


الفصل الأول

ترجمة الإمام الدماميني







المبحث الأول

اسمهُ ونسبهُ وولادتهُ، ونشأتهُ وطلبهُ للعلمِ

*** اسمه ونسبه:**

هو الإمام، العلامة، المتفنن، الفقيه، الأديب، الشاعر، النحْوي، اللغوي، القاضي محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر محمد بن سليمان ابن جعفر بن يحيى بن حسين بن محمد بن أحمد بن أبي بكر بن يوسف بن علي بن صالح بن ابراهيم[1]، بدر الدين المخزومي، السَّكندري، المالكي، المعروف بالدماميني، ويابن الدماميني، سبط الإمام ناصر الدين بن المنيِّر[2].

*** ولادته:**

ولد الإمام الدماميني سنة ثلاث وستين وسبع مئة بالإسكندرية، كما اتفق عليه جميع المترجمين له[3].

---

(١) هكذا ساق نسبه السخاوي في «الضوء اللامع» (٧/ ١٨٤).

(٢) قاله الدماميني في رسالته «الفتح الرباني في الرد على التبياني»، وانظر: «الضوء اللامع» للسخاوي (٧/ ١٨٤)، قال السخاوي: وهو حفيد أخي البهاء عبدالله بن أبي بكر، وأخيه شيخ الزين العراقي. انظر: «الضوء اللامع» (٧/ ١٨٤).

(٣) إلا أن ابن العماد نقل في «شذرات الذهب» (٧/ ١٨١) عن السيوطي في «طبقات النحاة»: أنه ولد سنة أربع وستين وسبع مئة، والذي في «بغية الوعاة» (١/ ٦٦)، =

* **نشأته وطلبه للعلم:**

نشأ الإمام الدماميني في مدينة الإسكندرية، وسمع بها من عم أبيه الشيخ عبدالله بن أبي بكر المعروف بالبهاء بن الدماميني، وعبد الوهاب القروي، وغيرهما، فمهر في العربية والأدب، وشارك في الفقه وغيره؛ لسرعة إدراكه، وقوة حافظته، ودرس بالإسكندرية في عدة مدارس، واستنابه صهره القاضي ناصر الدين بن التنسي في الحكم بها[1]، فكتب إليه الحافظ ابن حجر يهنئه [الطويل]:

تهنَّ ببدر الدين يا منصبَ القضا ... وسَلْ في بقاه أن يدوم إلهَهُ
فقد حزتَ منه أيد اللهُ حكمَه ... وخلَّدَ في الدنيا علاهُ وجاهَهُ[2]

ثم قدم مع ابن التنسي القاهرة، وناب في الحكم أيضاً، وأخذ عن أكابر علمائها، فأخذ من السراج بن الملقن، والمجد إسماعيل الحنفي، ولازم ابن خلدون[3]، وغيرهم، وتصدَّر بالأزهر لإقراء النحو.

= و«حسن المحاضرة» (١/ ٥٣٨): أنه ولد سنة ثلاث وستين وسبع مئة.

(١) وقال فيه الدماميني لما ولاّه ذلك: [من المجتث]

يا حاكماً ليس يُلْفَى ... نظيرُه في الوجودْ
قد زدتَ في الفضل حتى ... قلَّدتني العقودْ

انظر: «الضوء اللامع» للسخاوي (٧/ ١٨٦).

(٢) انظر: «الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر» للسخاوي (ص: ٧٩٦).

(٣) وذكر المقريزي في «عقوده»: أنّ الدماميني كان يقول له: إنه ابن خالته. ذكره السخاوي في «الضوء اللامع» (٧/ ١٨٤).

وفي رمضان من سنة (٨٠٠هـ) دخل دمشق برفقة ابن عمه[1]، ثم حج منها، وأخذ بمكة من القاضي أبي الفضل النويري[2]، واجتمع بالحافظ ابن حجر هناك سنة (٨٠١هـ)[3].

وبعد موت ابن التنسي رجع إلى بلده، فناب في الحكم والخطابة، وأقبل على الاشتغال بالتجارة، فوقف عليه منها مال كثير، ثم احترقت داره، ففر من غرمائه إلى جهة الصعيد، فتبعوه، وأحضروه إلى القاهرة، فقام معه تقي الدين بن حجة، وأعانه كاتب السر ناصر الدين بن البارزي حتى صلح حاله، وحضر مجلس المؤيد، وعين لقضاء المالكية بمصر.

واستمر مقيماً إلى شوال من سنة (٨١٩هـ) حيث سافر إلى الحج، ودخل اليمن سنة (٨٢٠هـ)، فأكرمه السلطان الناصر، وقابله بما يقابل به مثله، واجتمع بالأئمة من فقهاء «زَبيد»، وقد درَّس بجامعها نحوَ سنة[4]، ثم لم يرجع له بها أمر، فارتحل منها إلى الهند، ودخل «كجرات» في أيام السلطان أحمد بن محمد المظفر الكجراتي، فحصل له إقبال كبير، وأخذ

---

(١) وكان قد دخل غوطة دمشق، ووصفها وصفاً بديعاً، نقله الغزولي في «مطالع البدور» (١/ ١١٠).

(٢) انظر: «الضوء اللامع» للسخاوي (٧/ ١٨٥).

(٣) انظر: «مطالع البدور» للغزولي (٢/ ١٤).

(٤) وللإمام الدماميني شعر في زبيد، منه: ما أورده البريهي في «تاريخه» المسمى: «طبقات صلحاء اليمن» (ص: ٣٤٣): [من الكامل]

قالت وقد فتحت جُفُونا نعسا ... ترمي الورى في الجَور بالأحكامِ

احذرْ هلاكَك في زبيدَ فإنَّني ... لذوي الغَرامِ فتحتُ بابَ سهامِ

الناس عنه، وعظموه، وحصل له دنيا عريضة، وبقي فيها هناك حتى وفاته ـ رحمه الله تعالى[1] ـ.

* * *

(١) انظر: «الضوء اللامع» للسخاوي (٧/ ١٨٥)، و«نيل الابتهاج» للتنبكتي (ص: ٤٨٨)، و«نزهة الخواطر» للحسيني (٣/ ٢٦٨)، ومصادر الترجمة الأخرى.



المبحث الثاني
شيوخه

١ ـ مسند الإسكندرية، الشيخ بهاء الدين الدماميني: عبدالله بن أبي بكر بن محمد بن سليمان بن جعفر الإسكندراني، وهو عم والد الإمام الدماميني، سمع من الجلال بن عبد السلام، ومحمد بن سليمان المراكشي، وتفرد بالرواية عنهما، وحدث بـ «الموطأ» عن أبي الحسين بن عتيق، وكان فاضلاً ديناً أديباً، له نظم، توفي سنة (٧٩٤هـ)[١].

٢ ـ شيخ الإقراء، ومسند القاهرة، البرهان الشامي: إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد بن عبد المؤمن بن سعيد التنوخي البعلي، ثم الشامي الشافعي، كان فاضلاً، أديباً، فقيهاً، مهر في القراءات، وكتب مشايخه له خطوطهم بها. قال ابن حجر: قرأت عليه الكثير، ولازمته طويلاً، وخرجت له المئة العشارية، ثم الأربعين التابعة لها، وخرجت له «المعجم الكبير»، فصار يتذكر به مشايخه، وعهده القديم، فانبسط للسماع، وقد أخذ عنه أهل البلد والرحالة، فأكثروا عنه، وكان قد أضر

---

(١) انظر: «إنباء الغمر» (٣/ ١٢٩)، و«الدرر الكامنة»، كلاهما للحافظ ابن حجر (٣/ ٢٣).

بأخرة، توفي سنة (٨٠٠هـ)[1].

٣ ـ الشيخ القاضي، ناصر الدين بن التِّنِّسي: أحمد بن محمد بن عطاء الله بن عوض الإسكندراني الزُّبيري ـ نسبة إلى الزبير بن العوام ـ المالكي، بهر وفاق الأقران في العربية، وولي قضاء بلده، ثم قدم القاهرة، وظهرت فضائله، وولي قضاء المالكية بها، فباشره بعفة ونزاهة، وناب عنه صهرهم بدر الدين الدماميني، وقال فيه أبيات [من الكامل]:

وأجادَ فكرُكَ في بحار علومه ... سَبحاً لأنك من بني العوَّامِ

له مؤلفات عدة، منها: «شرح التسهيل»، و«مختصر ابن الحاجب»، توفي سنة (٨٠١هـ)[2].

٤ ـ شيخ الإسلام بالمغرب، ابن عرفة: محمد بن محمد بن عرفة، أبو عبدالله الوَرْغَمِّي التونسي المالكي، عالم المغرب، مهر في العلوم، وأتقن المعقول والمنقول، إلى أن صار المرجوع إليه في الفتوى ببلاد المغرب، وتصدى لنشر العلوم، وكان لا يمل من التدريس، وإسماع الحديث والفتوى، وله مؤلفات مفيدة، منها: كتابه في الفقه المسمى بـ: «المختصر» يبلغ عشرة أسفار، جامع لغالب أمهات المذهب، والنوازل، والفروع الغريبة، وقد أجاز الإمام ابن عرفة الإمام الدماميني برواية جميع الكتاب عنه كما ذكر

(١) انظر: «الدرر الكامنة» لابن حجر (١/ ١٠)، و«تعليق الفرائد» للمؤلف (١/ ٣٥)، و«النجوم الزاهرة» لابن تغري بردي (١٢/ ١٦٦)، و«شذرات الذهب» لابن العماد (٦/ ٣٦٤).

(٢) انظر: «إنباء الغمر» لابن حجر (٤/ ٤٦)، و«الضوء اللامع» للسخاوي (٢/ ١٩٢)، و«بغية الوعاة» للسيوطي (١/ ٣٨٢)، و«شذرات الذهب» لابن العماد (٧/ ٥).

في كتابه هذا (٤/ ٤٢٩)، ونقل عنه في مواضع عدة في كتابه، خصوصاً ما يتعلق بالتعريفات. توفي سنة (٨٠٣هـ)[1].

٥ ـ شيخ الإسلام، سراج الدين بن الملقِّن: عمر بن علي بن أحمد ابن عبدالله الأنصاري الأندلسي ثم المصري، أبو حفص سراج الدين بن الملقن ـ والملقن زوج أمه، فنسب إليه ـ، مهر في الفنون، واعتنى بالتصنيف قديماً، فشرح كثيراً من الكتب المشهورة؛ كـ «المنهاج»، و«التنبيه»، وخرَّج أحاديث الرافعي، وشرح البخاري، واشتهر بكثرة التصانيف، حتى كان يقول: إنها بلغت ثلاث مئة تصنيف، واشتهر اسمه، وطار صيته، توفي سنة (٨٠٤هـ)[2].

٦ ـ المؤرخ، ابن خلدون: عبد الرحمن بن محمد بن محمد الحضرمي المغربي، المالكي، أبو زيد، المعروف بابن خلدون، نزيل القاهرة، وقاضي المالكية فيها. برع في العلوم، وتقدم في الفنون، ومهر في الأدب والكتابة، صنف: «التاريخ الكبير» في سبع مجلدات ضخمة، ظهرت فيه فضائله، وأبان فيه عن براعته. وقد لازمه الإمام الدماميني، وكان يقول: إنه ابن خالته. توفي سنة (٨٠٨هـ)[3].

---

(١) انظر: «إنباء الغمر» لابن حجر (٤/ ٣٣٦)، و«الديباج المذهب» لابن فرحون (ص: ٣٣٧)، و«بغية الوعاة» للسيوطي (١/ ٢٢٩)، و«شذرات الذهب» لابن العماد (٧/ ٣٨).

(٢) انظر: «إنباء الغمر» لابن حجر (٥/ ٤١)، و«الضوء اللامع» للسخاوي (٦/ ١٠٠)، و«طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (٤/ ٤٣).

(٣) انظر: «إنباء الغمر» لابن حجر (٥/ ٣٢٧)، و«الضوء اللامع» للسخاوي (٤/ ١٤٥، ٧/ ١٨٤)، و«شذرات الذهب» (٧/ ٧٦)، و«البدر الطالع» للشوكاني (١/ ٣٣٧).

٧ ـ شيخ الإسلام، جلال الدين البُلقيني: عبد الرحمن بن عمر بن رسلان بن نصير، أبو الفضل، جلال الدين بن سراج الدين أبي حفص البلقيني، القاهري، الشافعي، كان من عجائب الدنيا في سرعة الفهم، وجودة الحافظة، فمهر في مدة يسيرة، وقد اشتهر اسمه، وطار ذكره، خصوصاً بعد وفاة والده، وانتهت إليه رياسة الفتوى، توفي سنة (٨٢٤هـ)[١].

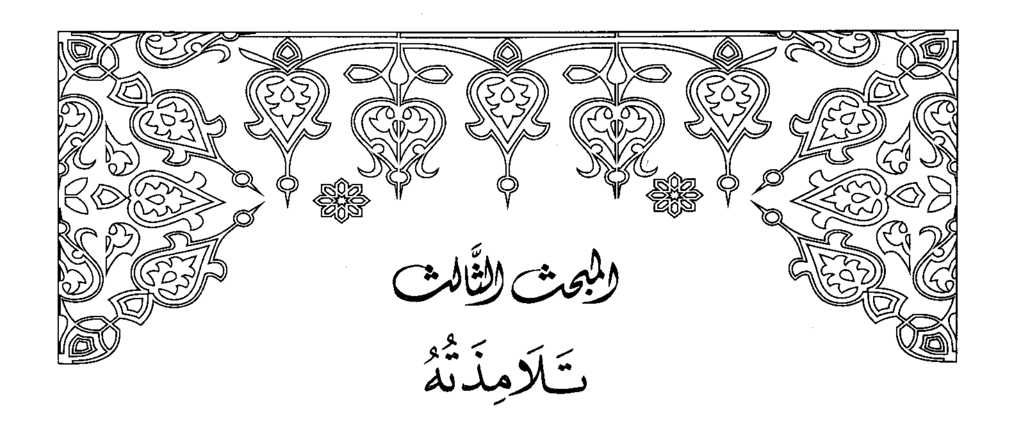
وللإمام الدماميني غيرُ هؤلاء الجلَّة من العلماء والشيوخ الذين تلقى عنهم وأخذ. وأجازوه فيما لهم ولغيرهم، وقدموه.

* * *

(١) ولما صار الإمام البلقيني يحضر لسماع البخاري في القلعة، كان يدمن مطالعة شرحه للسراج بن الملقن، ويحب الاطلاع على معرفة أسماء من أبهم في «الجامع الصحيح» من الرواة، وما جرى ذكره في الصحيح، فحصَّل من ذلك شيئاً كثيراً بإدمان المطالعة والمراجعة، فجمع كتاب «الإفهام لما في البخاري من الإبهام»، وذكر فيه فصلاً يختص بما استفاده من مطالعته، زائداً على ما حصله من الكتب المصنفة في المبهمات والشروح، فكان شيئاً كثيراً، انتهى.

قلت: وقد أكثر الإمام الدماميني في كتابه «المصابيح» من النقل عن كتاب شيخه هذا، وقل أن تجد مبهماً إلا وهو منقول عن «الإفهام»، وكان ـ رحمه الله ـ قد قرأه على مؤلفه، كما ذكر في كتابه هذا (٩/ ٦١). والكتاب جدير بالمطالعة، ونحن بصدد إخراجه قريباً ـ إن شاء الله تعالى ـ.

وانظر في ترجمة الإمام البلقيني: «إنباء الغمر» (٧/ ٤٤٠)، و«الضوء اللامع» للسخاوي (٤/ ١٠٦)، و«طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (٤/ ٨٧).



المبحث الثالث

تلامذته

١ ـ **الشيخ الأديب، علي بن عبدالله البهائي الدمشقي الغزولي**، كان مملوكاً تركياً، فنشأ ذكياً، وأحب الأدبيات، قدم القاهرة مراراً، وكان جيد الذوق، محَباً في أصحابه، أخذ عن الدماميني، وابن خطيب داريا، وابن مكانس، وأكثر في كتابه «مطالع البدور في منازل السرور» من إيراد أخبارهم وأشعارهم، وقد تعانى النظم، فلم يزل يقوم ويقعد إلى أن جاد شعره. توفي سنة (٨١٥هـ)[1].

٢ ـ **محمد بن عبد الماجد العجمي، سبط العلامة جمال الدين بن هشام، الشافعي**، أخذ عن خاله الشيخ محب الدين بن هشام، ومهر في الفقه والأصول والعربية، ولازم الشيخ علاء الدين البخاري، والشيخ بدر الدين الدماميني، وكان كثير الأدب، فائقاً في معرفة العربية، ملازماً للعبادة، وقوراً، ساكناً. توفي سنة (٨٢٢هـ)[2].

٣ ـ **الشيخ العالم عبادة بن علي بن صالح بن عبد المنعم، زين الدين**

---

(١) انظر: «الضوء اللامع» للسخاوي (٥/ ٢٥٤).

(٢) انظر: «إنباء الغمر» لابن حجر (٧/ ٣٦٩)، و«بغية الوعاة» للسيوطي (١/ ١٦٢)، و«شذرات الذهب» لابن العماد (٧/ ١٥٧).

الأنصاري الخزرجي الزرزاري ـ نسبة إلى «زرزرا» من قرى مصر ـ القاهري، **المالكي**، النحوي، شيخ المالكية بالديار المصرية في زمانه، رافق شيخه الدماميني إلى اليمن؛ حيث أخذ عنه «حاشية المغني»، وفارقه لما توجه الدماميني إلى الهند. توفي سنة (٨٤٦هـ)[1].

٤ ـ قاضي القضاة، عبد القادر بن أحمد بن محمد الأنصاري الخزرجي السَّعدي العبادي المكي، المالكي النحوي، كان من نوادر الوقت علماً، وفصاحة، ووقاراً، وبهاء، وتواضعاً، وحشمة، متين الفوائد، حافظاً لما يحمله من المتون والتاريخ والفضائل، ضابطاً لكثير من النوادر والوقائع، وقد أخذ عن البدر الدماميني إجازة. توفي سنة (٨٧٠هـ)[2].

* * *

---

(١) انظر: «الضوء اللامع» للسخاوي (٧/ ١٨٤)، و«نيل الابتهاج» للتنبكتي (ص: ٤٩٠)، و«شجرة النور الزكية» لابن مخلوف (ص: ٢٤٠).

(٢) انظر: «الضوء اللامع» للسخاوي (٤/ ٢٨٣)، و«شذرات الذهب» لابن العماد (٧/ ٣٢٩).



المبحث الرابع

تَصَانِيفُهُ

١ ـ **«تحفة الغريب»**: في النحو، وهو حاشية على «مغني اللبيب» لابن هشام الأنصاري[1].

وقد صنَّفه بأرض الهند[2]؛ حيث إنه كان قد عمل حاشية على «المغني» في اليمن، ولما دخل الهند، أشهد على نفسه بالرجوع عنها، وألَّف هناك حاشية جديدة سمَّاها: «تحفة الغريب»[3].

---

(١) ذكره السخاوي في «الضوء اللامع» (٧/ ١٨٤)، والبريهي في «تاريخه» (ص: ٣٤٣)، والسيوطي في «حسن المحاضرة» (١/ ٥٣٨)، وفي «بغية الوعاة» (١/ ٦٦)، والتنبكتي في «نيل الابتهاج» (ص: ٤٨٩)، وحاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٤٠٦)، وابن العماد في «شذرات الذهب» (٧/ ١٨١)، والشوكاني في «البدر الطالع» (٢/ ١٥٠)، والحسني في «نزهة الخواطر» (٣/ ٢٦٨)، وابن مخلوف في «شجرة النور الزكية» (ص: ٢٤٠)، والزركلي في «الأعلام» (٦/ ٥٧)، وكحالة في «معجم المؤلفين» (٩/ ١١٥).

وله عدة نسخ خطية في المكتبة الظاهرية بدمشق، وفي المكتبة الأحمدية بحلب.

(٢) انظر: «نزهة الخواطر» للحسني (٣/ ٢٦٨).

(٣) انظر: «نيل الابتهاج» للتنبكتي (ص: ٤٨٩).

قال السخاوي: وهما حاشيتان: يمنية، وهندية[1].

وقال الشوكاني: إحدى الحاشيتين هندية، والأخرى يمنية[2][3].

---

(١) انظر: «الضوء اللامع» (٧/ ١٨٤)، ثم قال: «وقد أكثر التقي الشمني من تعقبه، وكان غير واحد من فضلاء تلامذته ينتصر للبدر»، وانظر: «نيل الابتهاج» للتنبكتي (ص: ٤٩٠).

قال الشمني في حاشيته (١/ ٣)، فإذا هي - يعني: حاشية الدماميني - مملوءة باعتراضات يتجه جوابها، ومشحونة بإشكالات لم ينغلق - والحمد لله - بابها، وقد فتح الله تعالى بأجوبة ما عظم من ذلك، وتنوير ما أظلم من إشكال حالك، فسألني بعض الأصحاب أن أقيد ذلك بكتاب، وأن أضم إليه حل الشواهد والأبيات، وشرح مالم يشرح بعد من المشكلات، فأجبت مطلوبه، وحققت مرغوبه، سالكاً سبيل الإنصاف، حائداً عن طريق التعصب والإجحاف.

(٢) انظر: «البدر الطالع» (٢/ ١٥٠).

(٣) وسمَّى البُرَيهي في «تاريخه» (ص: ٣٤٣) إحدى هاتين الحاشيتين: «المُثْنِي على كتاب المُغْني»، ولم يعيِّنها، ولعلَّه قصد اليمنيةَ منها.

وأغرب ابن مخلوف، فقال في «شجرة النور الزكية» (ص: ٢٤٠): (له حاشية على مغني اللبيب سماها: «تحفة الغريب»، ولمَّا دخل الهند، رجع عنها، وألَّف هناك: «التحفة البدرية»)، حيث إنه سمَّى الحاشية اليمنية - والتي رجع عنها - بـ: «تحفة الغريب»، وسمَّى الحاشية الهندية بـ: «التحفة البدرية»، ولم يذكر هذا أحد غيره.

قلت: لعل الحاشية اليمنية التي تكلم عليها المترجمون، هي الحاشية نفسها التي ألفها بمصر، ولعله استصحبها معه إلى اليمن، قال الشمني في حاشيته المسماة بـ: «المنصف من الكلام على مغني ابن هشام» (١/ ٢): وبعد: فقد نظرت عند إقرائي لـ «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» ما كتبه... الشيخ بدر الدين محمد ابن أبي بكر الدماميني بالديار المصرية، والشرح الذي أظهره بعد ذلك بالبلاد الهندية، وسماه: «تحفة الغريب»، انتهى. =

٢ ـ «نزول الغيث»[1]: انتقد فيه الدماميني كتاب: «الغيث الذي

= وكذا ذكر حاجي خليفة في«كشف الظنون» (١/ ٤٠٦): أن له شرحاً يسمى: «شرح المصرية».

فإذن، للدماميني حاشيتان:

الأولى: مصرية، وتسمى: «التحفة البدرية»، وهي التي أظهرها في اليمن، وسميت بـ: «الحاشية اليمنية». ولعلها التي سماها البريهي بـ: «المثني على كتاب المغني».

والثانية: «تحفة الغريب»، وهي «الحاشية الهندية» التي استقرَّ عليها أمره في كلامه على «المغني»، والله أعلم.

ثم بعد كتابة هذه المقدمة، وقفت على رسالة للدكتور علي سلطان الحكمي بعنوان: «تعقبات العلامة بدر الدين الدماميني في كتابه «مصابيح الجامع الصحيح» على الإمام بدر الدين الزركشي في كتابه «التنقيح»، ورأيته قد أثبت في (ص: ٢٨) للإمام الدماميني حاشية مصرية تحت رقم (١٧٥٧) نحو، وحاشية يمنية، وهي التي تكلم عليها الشمني، وحاشية هندية.

قلت: فليتحر عن النسخة المصرية، فلعلها هي الحاشية اليمنية، مع ما أسلفته من النقل عن الشمني، وإلاَّ، فإنها كما أثبت الدكتور الحكمي، والله أعلم.

(١) ذكره السخاوي في «الضوء اللامع» (٧/ ١٨٤)، وفي «الجواهر والدرر» (ص: ٧١٩)، والسيوطي في «بغية الوعاة» (١/ ٦٦)، والتنبكتي في «نيل الابتهاج» (ص: ٤٨٩)، وابن العماد في «شذرات الذهب» (٧/ ١٨١)، والحسني في «نزهة الخواطر» (٣/ ٢٦٨)، والزركلي في «الأعلام» (٦/ ٥٧)، وكحالة في «معجم المؤلفين» (٩/ ١١٥).

وله عدة نسخ خطية موجودة في: مكتبة تشستربتي في دبلن ـ إيرلندا تحت رقم (٤٣٢٠)، وفي مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية في الرياض، وفي المكتبة الظاهرية بدمشق. وقد حققه الدكتور عبد الخالق الزهراني سنة (١٤١٣هـ) بالجامعة الإسلامية في المدينة المنورة. =

انسجم[1] في شرح لامية العجم» للصلاح الصفدي، وقد قرَّظه له أئمة عصره، قاله السخاوي[2].

٣ ـ «إظهار التعليل المغلق لوجوب حذف عامل المفعول المطلق»[3].

٤ ـ «تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد» لابن مالك[4].

= وقد نقل السخاوي في «الجواهر والدرر» (ص: ٧١٩) تقريظاً بديعاً على هذا الكتاب للحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ قال فيه: «وتأملت أبوابه، فدخلَتْ عليَّ المسرَّة من كل باب، ولم أعلم ـ وأطربني ـ أهو نزول الغيث، أم وقع الرباب؟

فعوذته حين أطربني، وهو الفريد بالمثاني، وثنيته نحو القلب، وإن كان ما له في الحقيقة ثاني، وأشرقَتْ تلك الفرائد منه، فكلٌّ عن وصفها غرب لساني... هذا وقد شاهدت من مؤلفه كعبة أدب، لو حجها جدي قبلي، تهيَّب النطق، وسمعت منه ما لو سمعه الفصحاء، لعيُوا عن وصفه، ورأيت غرائب من براعته يردها العقل لو لم يشهد البصر...».

(١) وقد سمَّاه السخاوي في «الجواهر والدرر» (ص: ٧١٩): «غيث الأدب الذي انسجم...»، وسمَّاه السيوطي في «بغية الوعاة» (١/ ٦٦): «الغيث المنسجم...».

(٢) قال البغدادي في «إيضاح المكنون» (٣/ ١٦٨): ولعلاء الدين بن علي بن محمد القاهري المتوفى سنة (٨٦٢هـ) كتاب «تحكيم العقول في أقوال البدر بالنزول»، ذكر فيه محاكمة الصلاح الصفدي وابن الدماميني في شرح لامية العجم.

(٣) ذكره الزركلي في «الأعلام» (٦/ ٥٧)، وله نسخة خطية في أكاديمية ليدن بهولندا تحت رقم (٢٣١/ ١).

(٤) ذكره السخاوي في «الضوء اللامع» (٧/ ١٨٤)، والسيوطي في «حسن المحاضرة» (١/ ٥٣٨)، وفي «بغية الوعاة» (١/ ٦٦)، والتنبكتي في «نيل الابتهاج» (ص: ٤٨٩)، وابن العماد في «شذرات الذهب» (٧/ ١٨١)، والشوكاني في «البدر الطالع» (٢/ ١٥٠)، والحسني في «نزهة الخواطر» (٣/ ٢٦٨)، وابن مخلوف =

٥ ـ **«جواهر البحور»**، وهي قصيدة في العروض[١].

٦ ـ **«شرح جواهر البحور»** في العروض[٢].

٧ ـ **«الحلاوة السكرية في شرح الفواكه البدرية»**، والفواكه البدرية نظم[٣].

= في «شجرة النور الزكية» (ص: ٢٤٠)، والزركلي في «الأعلام» (٦/ ٥٧).

وله عدة نسخ خطية موجودة في الخزانة العامة بالرباط، والمكتبة الأزهرية بمصر، ودار الكتب المصرية، ومكتبة الأوقاف العامة ببغداد، والمكتبة الظاهرية بدمشق، ومكتبة الأوقاف بحلب، ومركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض.

وقد حقق الكتاب في رسالتين علميتين في جامعة الأزهر، الأولى منهما بتحقيق الدكتور محمد عبد الرحمن المفدى، وقد طبعت في أربعة أجزاء سنة (١٤٠٣هـ) في مطابع الفرزدق التجارية بالرياض. والثانية بتحقيق الدكتور محمد عامر.

(١) ذكره السخاوي في «الضوء اللامع» (٧/ ١٨٤)، والسيوطي في «بغية الوعاة» (١/ ٦٦)، والتنبكتي في «نيل الابتهاج» (ص: ٤٨٩)، وابن العماد في «شذرات الذهب» (٧/ ١٨١)، والشوكاني في «البدرالطالع» (٢/ ١٥٠)، وحاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٦١٣)، والحسني في «نزهة الخواطر» (٣/ ٢٦٨)، وابن مخلوف في «شجرة النور الزكية» (ص: ٢٤١)، والزركلي في «الأعلام» (٦/ ٥٧)، وكحالة في «معجم المؤلفين» (٩/ ١١٥).

(٢) ذكره السخاوي في «الضوء اللامع» (٧/ ١٨٤)، والتنبكتي في «نيل الابتهاج» (ص: ٤٨٩)، والشوكاني في «البدر الطالع» (٢/ ١٥٠).

(٣) ذكره السخاوي في «الضوء اللامع» (٧/ ١٨٤)، والسيوطي في «بغية الوعاة» (١/ ٦٦)، والتنبكتي في «نيل الابتهاج» (ص: ٤٨٩)، وابن العماد في «شذرات الذهب» (٧/ ١٨١)، والشوكاني في «البدرالطالع» (٢/ ١٥٠)، وحاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٢١٥) والحسني في «نزهـة الخواطر» (٣/ ٢٦٨)، =

٨ ـ رسالة حول اختيار ابن هشام نصب «لغة» في قولهم: «الدليل لغة: المرشد»[١].

٩ ـ «شمس المغرب في المرقص والمطرب»[٢].

١٠ ـ «عين الحياة» مختصر «حياة الحيوان» للدميري[٣].

١١ ـ «العيون الغامزة على خبايا الرامزة»، وهو شرح القصيدة الخزرجية المعروفة بالرامزة[٤].

= وابن مخلوف في «شجرة النور الزكية» (ص: ٢٤١)، والزركلي في «الأعلام» (٦/ ٥٧)، وكحالة في «معجم المؤلفين» (٩/ ١١٥).

وله نسخة خطية في المكتبة الظاهرية بدمشق (نحو/ ١٧١).

وللفاكهة البدرية نسخة خطية في مكتبة بطرسبرغ في روسيا تحت رقم (٨٧١٩)، بخط الإمام الدماميني ـ رحمه الله تعالى ـ.

(١) لها نسخة خطية في برنستون تحت رقم (١٠٢٨).

(٢) ذكره الزركلي في «الأعلام» (٦/ ٥٧)، وله نسخة خطية في مكتبة الدولة ببرلين ـ ألمانيا تحت رقم (٨٦٤٣).

(٣) ذكره السخاوي في «الضوء اللامع» (٧/ ١٨٤)، والسيوطي في «بغية الوعاة» (١/ ٦٦)، والتنبكتي في «نيل الابتهاج» (ص: ٤٩٠)، وابن العماد في «شذرات الذهب» (٧/ ١٨١)، والشوكاني في «البدرالطالع» (٢/ ١٥٠)، وحاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٦٩٦)، وابن مخلوف في «شجرة النور الزكية» (ص: ٢٤٠)، والزركلي في «الأعلام» (٦/ ٥٧)، وكحالة في «معجم المؤلفين» (٩/ ١١٥):

وله نسخة خطية في المكتبة الظاهرية بدمشق (جغرافيا/ ١٥٩).

(٤) ذكره السخاوي في «الضوء اللامع» (٧/ ١٨٤)، والسيوطي في «حسن المحاضرة» (١/ ٥٣٨)، وفي «بغية الوعاة» (١/ ٦٦)، والتنبكتي في «نيل الابتهاج» =

١٢ ـ «الفتح الرباني في الرد على التبياني»[1].

١٣ ـ «مجالس الظرفاء وآداب الخلفاء»[2].

١٤ ـ «المنهل الصافي في شرح الوافي» للبلخي[3].

١٥ ـ «شرح مصدر الجواهر»[4].

= (ص: ٤٨٩)، وابن العماد في «شذرات الذهب» (٧/ ١٨١)، والشوكاني في «البدرالطالع» (٢/ ١٥٠)، والحسني في «نزهة الخواطر» (٣/ ٢٦٨)، وابن مخلوف في «شجرة النور الزكية» (ص: ٢٤٠)، والزركلي في «الأعلام» (٦/ ٥٧).

وله عدة نسخ خطية في المكتبة الظاهرية بدمشق (لغة/ ٤١٤، ٤١٥)، والمكتبتين الأحمدية (١١٤٦) والعثمانية (١١٦٩) بحلب.

وقد طبع سنة (١٣٠٣هـ) في مجلد واحد في المطبعة العامرة العثمانية بمصر، ثم طبع في مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر سنة (١٣٢٤هـ)، وقد طبع محققاً بتحقيق السيد حسن عبدالله في مطبعة المدني سنة (١٩٧٣م)، وفي مكتبة الخانجي في القاهرة سنة (١٩٩٤م).

(١) ذكره الزركلي في «الأعلام» (٦/ ٥٧).

وله عدة نسخ خطية في دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة تحت رقم (٦٢٢ حديث)، ومعهد المخطوطات العربية بالقاهرة (١١٩)، وليدن بهولندا (١٧٢٥).

وهي التي أثبتناها ونشرناها في مقدمة كتابنا هذا.

(٢) وله نسخة خطية في المكتبة الأزهرية بالقاهرة (٥٩٨/ ٧١٩٣).

(٣) وله عدة نسخ خطية موجودة في مكتبة اليمن بصنعاء، ومركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض، والهند وباكستان والسعودية واليمن.

وقد حقق الكتاب في رسالة علمية بجامعة الأزهر سنة (١٩٩٢م) بتحقيق حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل.

(٤) كذا ذكره التنبكتي في «نيل الابتهاج» (ص: ٤٨٩). قلت: لعله «شرح قصيدة الجواهر» الذي مرَّ ذكره قريباً.

١٦ ـ «مصابيح الجامع»، وهو كتابنا هذا.

١٧ ـ «مجلد في الإعراب» قال التنبكتي: (وله أيضاً مجلد في الإعراب)، ذكره مستقلاً عن شرح البخاري، وتبعه في ذلك ابن مخلوف[١].

١٨ ـ «تقريظ على سيرة المؤيد» لابن ناهض[٢].

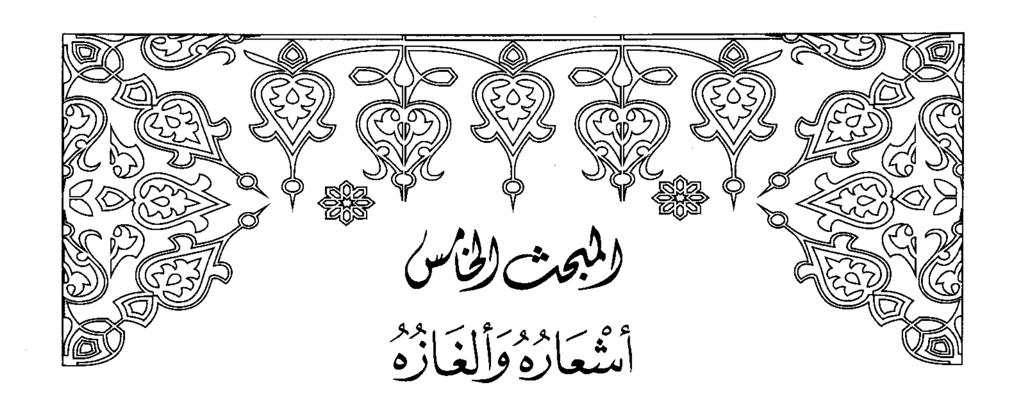
١٩ ـ «حسن الاقتصاص فيما يتعلق بالاختصاص»، وهو فيما اختصَّ به النبي ﷺ من الفضائل[٣].

* * *

(١) ذكره التنبكتي في «نيل الابتهاج» (ص: ٤٩٠)، وابن مخلوف في «شجرة النور الزكية» (ص: ٢٤٠).

(٢) ذكره السخاوي في «الضوء اللامع» (٧/ ١٨٤).

(٣) ذكره السيوطي في رسالته المسماة بـ: «تحفة الأبرار بنكت الأذكار»، ونقل عنه، مخطوط صفحة (١٠٢) من مجموع تحت رقم (٨٢٩) بجامعة الرياض.



المبحث الخامس
أشعاره وألغازه

كان الإمام الدماميني أحد الكَمَلَة في فنون الأدب، أقرَّ له الأدباء بالتقدم فيه، وبإجادة القصائد والمقاطيع والنثر[1]، قال فيه الحافظ ابن حجر: تعانى بالآداب، ففاق في النظم والنثر[2]. وقال: قال الشعر الفائق، والنظم الرائق[3]. ووصفه ابن تغري بردي بأنه شاعر عصره[4].

فمن شعره: [من المديد]

قلت له والدُّجى مولٍ ... ونحن في الأنس بالتلاقي
قد عطس الصبح يا حبيبي ... فلا تُشَمِّته بالفراق[5]

وقوله: [من الطويل]

تكدَّر صفوُ البدر والفجرُ طالع ... بنهرِ نهارٍ للعيون تبجَّسا

---

(١) انظر: «الضوء اللامع» للسخاوي (٧/ ١٨٥).

(٢) انظر: «إنباء الغمر» لابن حجر (٧/ ٩٢).

(٣) انظر: «ذيل الدرر الكامنة» لابن حجر (ص: ٣٠٤).

(٤) انظر: «النجوم الزاهرة» لابن تغري بردي (١٥/ ١٢٨).

(٥) انظر: «مصابيح الجامع» للمؤلف (٩/ ٣٦٧).

وعـــاد كمـــرآة تغيَّـــرَ صـــقلُها ... ولا عجبٌ فالـصبح فيـه تنفَّسا[1]

وقوله: [من الطويل]

صحا القلب عن جهل الشباب وَغيِّه ... وعُوِّضْت منه بـالتقى خيـرَ تعـويضِ

ومُذ لاح صبحُ الـشيب صـمتُ عـن الهـوى ... فلا تنكروا صومي بأيامه البـيضِ[2]

وقوله: [من الوافر]

أقـــول لـــصاحبي والـــروضُ زاهٍ ... وقـد فـرش الربيـع بـساطَ زهـرِ

تعـــالَ نبـــاكرِ الـــروض المفـــدَّى ... وقـمْ نـسعى إلـى وردٍ ونـسري[3]

يريد: ونسرين.

وقوله: [من الطويل]

وربَّ نهـــار فيـــه نادمـــتُ أغيـــدًا ... فما كـان أحـلاه حـديثاً وأحـسنا

منـــادمتي فيهـــا منـــاي وحبـــذا ... نهاراً تقضى بالحـديث وبالمنـا[4]

يريد: وبالمنادمة.

وقوله: [مجزوء الرجز]

فـــي ليلـــة البـــدر أتـــى ... حِبِّـــي فقـــرَّت مقلتـــي

---

(١) انظر: «مصابيح الجامع» للمؤلف (٨/ ٤٨٥).

(٢) انظر: «مصابيح الجامع» للمؤلف (٤/ ٣٩٦).

(٣) انظر: «مطالع البدور في منازل السرور» للغزولي (١/ ١١٩)، و«أنوار الربيع في ألوان البديع» لابن معصوم المدني (٣/ ٨٩).

(٤) انظر: «أنوار الربيع» (٣/ ٨٩).

وقـــال لـــي يـــا بـــدرُ قـــم فقلـــت هـــذي ليلتـــي[1]

وقوله: [من الوافر]

أقـول لمهجتـي كـم ذا ألاقـي مـن البلـوى بظبـي فيـك قاسـي

أذكّـرُه بأشـجاني فينسـى فأفديـه غـزالاً فـي كنـاسِ[2]

وله، وقد لزمه دين في شخص يعرف بالحافظي، فقال للمؤيد، وذلك في أيام عصيان نوروز الحافظي نائب الشام: [من السريع]

يـا ملـك العـصر ومَـنْ جـودُه فـرض علـى الـصامت واللافـظِ

أشـكو إليـك الحـافظَ المعتـدي بكـلِّ لفـظ فـي الـدجى غـائظِ

ومـا عـسى أشـكو وأنـت الـذي صحَّ لـك البغـيُ مـن الحـافظ[3]

وله أيضاً: [من المتقارب]

رمـاني زمـاني بمـا سـاءني فجـاءت نُحـوسٌ وغـاب سـعودُ

وأصبحت بين الـورى بالمـشيب علـيلاً فليـت الـشباب يعـود[4]

ولمَّا نظم الحافظ في مبادي نظمه سنة (٧٩٣هـ) قصيدة جاء منها: [من البسيط]

أرعى النجوم كأني رُمت أحـصرُها بالعدِّ إذ طال بعد البدر تـسهيدي

---

(١) المرجع السابق (٥/ ٧٩).

(٢) انظر: «مطالع البدور» للغزولي (٢/ ٢٩٣).

(٣) انظر: «الضوء اللامع» للسخاوي (٧/ ١٨٦).

(٤) المرجع السابق، الموضع نفسه.

وكم أعدِّد إذ أبكي على قمري والأفق قد ملَّ في الحالين تعديدي

قال الحافظ: وحسبت أنني انفردت بهذا المعنى؛ لأنني لم أره في أشعار من تقدم إلا جناساً، فأنشدت لصاحبي القاضي بدر الدين المخزومي ابن الدماميني قصيدة نظمها في سنة خمس وتسعين، جاء منها قوله: [من الطويل]

خليليَّ إني قد فُتنتُ لشِقْوتي بوَسْنانَ طرفي فيه بالوجد سُهِّدا
يرومانِ تعديداً لأوصاف حُسنه عليَّ وقد مت اشتياقاً فعدِّدا[1]

وللدماميني ـ رحمه الله ـ قصيدة طويلة في مدح النبي ﷺ، أولها:

أنا راضٍ بنظرة من بعيد فاجبروا سادتي ولاء العبيد[2]

*** وقد دارت بين الإمام الدماميني والحافظ ابن حجر مطارحات كثيرة، أودع منها الحافظ السخاوي جملة في كتابه: «الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر»، فمن ذلك:**

ما كتبه الدماميني للحافظ ابن حجر: [من الطويل]

حمى ابنُ عليٍّ حوزةَ المجد والعلا ومن رام أسبابَ الفضائل حازها
وكم مشكلاتٍ في البيان بفهمه يبينها من غير عجبٍ وما زها

فقال الحافظ في جوابه: [من الطويل]

بروحي بدرٌ في الندى لم يطع فتى نهاه وقد حاز المعاني فزانها

---

(١) انظر: «الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر» للسخاوي (ص: ٧٧٨).

(٢) انظر: «طبقات صلحاء اليمن» للبريهي (ص: ٣٤٣).

أسائل أن ينهى عن الجود نفسه وها هو قد برَّ العفاة وما نهى[1]

وقال فيه الحافظ: [من الكامل]

يا بدرَ دينِ الله إن مدائحي تروي لك البشرى عن ابن هلالِ

بالحولِ بل في كل حالٍ أقبلت فلك الهنا في سائر الأحوال

فأجابه الدماميني بقوله: [من الكامل]

شكراً شهابَ الدين للنظم الذي قَلَّدتني من عقده بلآلِ

أحكمتَ بيتاً فيه جلَّ مقامُه عن سعي ذي التقصير من أمثالي

فثملتُ سكراً حين حيَّا بالهنا وأدار أكؤسَ رفعة وجلالِ

وملكت رقَّ الفضل ملكاً ثابتاً جمَّ الحقوق فلست بالمختال

يا من يصوغ من البيان قلائداً يُنسى لهنَّ محاسنُ الخلخال

عندي فراغ من سواكَ لأنني حزتُ الكمالَ بفضلك المتوالي

وملأت فكري في امتداحك فاعتجب من ذي فراغٍ في مقامِ كمالِ[2]

وبقوله أيضاً: [من الطويل]

ألا يا شهاباً أخجل البدرَ نورُه فقلَّت لديه أنجمُ الشكر والثنا

تهنَّ به عاماً ملكت سعوده ونجمك فيه قد علا فلك الهنا[3]

---

(١) انظر: «الجواهر والدرر» للسخاوي (ص: ٧٩٥).

(٢) المرجع السابق (٧٩٣ ـ ٧٩٤).

(٣) المرجع السابق (ص: ٧٩٤).

وبقوله: [من الكامل]

أفدي شهاب الدين مولى بارعاً ... قد أضعف الحسادَ قوةُ قوله
حفَّته أفلاكُ الهناء بعامه ... فانظر لأنجمِ سعده من حوله[1]

وكتب الدماميني إلى الحافظ: [من البسيط]

لقد سما ابنُ عليٍّ كلَّ ذي أدب ... فلا يشارَكُ في فهم وإدراكِ
ولم يزل بالمعاني الغرِّ منفرداً ... يصيدها وحدَه من غير أشراك

فكتب إليه الحافظ: [من السريع]

خلقك بدر الدين مثلُ الظِّبا ... فديته من لطفه بالمقلْ
قد جُبل الناس على حبه ... حتى عجبنا من لطيفِ جبلْ[2]

وكتب إليه الحافظ بقوله على طريقة تَفْعُلا: [من الطويل]

أنزه طرفي في محاسنك التي ... أنزهه عما سواه وإن زها
وما رمت عنها أيها البدر سَلوةً ... وعن غيرها طرفي وفيها تنزَّها[3]

وكتب إليه البدر بقوله ـ وقد تفرَّجا في الجيزة ـ: [من الطويل]

لجيزةِ مصرٍ يا أبا الفضل سرتَ بي ... فذكَّرتني من طَيِّب العيش ما مضى
وأبديتَ في ذاك الفضاءِ فضائلاً ... فطِبتُ ولم أبرح أميل إلى الفضا

---

(١) المرجع السابق، الموضع نفسه.
(٢) المرجع السابق، الموضع نفسه.
(٣) المرجع السابق (ص: ٧٩٤ ـ ٧٩٥).

فأجابه الحافظ بقوله: [من الطويل]

شهدتُ بأني عن علاك مقصِّرٌ　　وأنَّك بدرٌ بالجميل تطوَّلا
وأهدي فلاحاً في الفلالي منعماً　　فلا زال في الحالين ينعم بالفلا[1]

وأنشد الدماميني في الاكتفاء: [من الطويل]

رعى الله دهراً فيه أسماءُ واصَلَت　　وجادت لنا بعد القطيعة بالنُّعمى
وشَنَّفتِ الأسماعَ أسمارُ ذكرها　　وأسماؤها تتلى فيا لكِ من أَسْمَا

قال الحافظ: فاكتفى بأسما عن الأسماع والأسمار والأسماء؛ ففيه أربعة. قال: ولما أنشدني ذلك، نظمت بحضرته، ولعل فيه خمسة: [من المتقارب]

أطيل الملال لمن لامني　　وأملأ في الروض كأس الطِّلا
وأهوى الملاهي وطِيبَ الملاذِ　　فها أنا منهمكٌ في المَلا[2]

وأنشد الدماميني لنفسه في ذلك ـ يعني: الاكتفاء ـ: [من الطويل]

بروحي أحمي غادة قد تطلَّعت　　إليَّ فما أصغيتُ للعاذلِ العَوا
وأمطرت دمعي إذ فَنِيت على الحِمى　　بأنواع أنوار فيا حبذا الأنوا

قال الحافظ: فنظمت أنا في مثله: [من الطويل]

حبيبي إن العيش في الوصل فاسترِح　　إليه ولا ترحل ولا تركبِ الفَلا

---

(١) المرجع السابق (ص: ٧٩٥ ـ ٧٩٦).

(٢) المرجع السابق (ص: ٧٨١ ـ ٧٨٢).

وإيــاك لا تــصعد قلاعــاً ولا تُــنِخ قلاصاً ومهما اسطعت فاجتنبِ القِـلا[1]

وقال الحافظ يمدح الإمام الدماميني: [من السريع]

نــسيت أن أمــدح بــدرَ العلــى فلــم يــدع بِــرِّي وإينــاس
قــل لبنــي الــدنيا ألا هكــذا فليــصنع النــاس مــع النــاس[2]

وللإمام الدماميني الكثير من الألغاز المنظومة والمنثورة التي دارت بينه وبين علماء عصره؛ فمن ذلك:

قوله ملغِزاً في غزال: [مجزوء الخفيف]

إن مــن قــد هويتــه محنتــي فــي وقوفــه
فــإذا زال ربعُــه زال بــاقي حروفــه[3]

وله ملغزاً: [من الطويل]

أيــا علمــاء الهنــد إنــي ســائل فمنُّــوا بتحقيــقٍ بــه يظهــر الــسرُّ
فما فاعلٌ قد جُــرَّ بــالخفض لفظُــه صريحاً ولا حرف يكون بــه جــرُّ
ولــيس بــذي جــرٍّ ولا بمجــاورٍ لذي الخفضِ والإنسان للجر يضطرُّ
فمنُّــوا بتحقيــقٍ بــه أســتفيده فمن بحرِكم مــا زال يُــستخرج الــدرُّ

أراد قول طرفة: [من الرمل]

---

(١) المرجع السابق (ص: ٧٨٢).
(٢) انظر: «مطالع البدور» للغزولي (٢/ ٤٥).
(٣) انظر: «شذرات الذهب» لابن العماد (٧/ ١٨١).

بجفـــــان تعتـــــري نادينـــــا وسـديف حـين هـاج الـصنبر[1]

وكتب الدماميني سنة (٧٩٥هـ) ملغزاً إلى الحافظ ابن حجر:

أبا الفضل حقاً أخصبَتْ روضةُ المنى بآدابـك اللاتـي تجـودُ بهـا صَـوْبَا

فمـا اسـمٌ إذا صـحَّفته وعكـسته وجئت بمعنـاه تجـدْهُ شـرى ثوبَـا

فأجابه الحافظ:

أمـولاي بـدرَ الـدين ألغـزتَ بلـدةً لقد جُبت آفـاق الـبلاد لهـا جَوبَـا

وفـي أذرعـات بـاع فـضلك طائـلٌ وفي مصر حتى ذاب حاسدكم ذَوْبَا[2]

وكتب الحافظ إلى الدماميني أيضاً:

يا سيدي انظـر فـي قـريضِ فتًـى حـاز الفـضل مـنكمُ والحَـظْ

صـحِّفْ فـديتك مـا يرادفـه يـا ذا العُـلا متـوهم أيقـظْ

فأجابه الدماميني بقوله:

يـا سـيدي أنـتَ الـذي بالـسَّعدِ حظُّـك صـار يُلحَـظْ

ونظيـر لغـزِك فـي الأحـاجي سـار عامـاً فـالحظُّ ألحـظْ[3]

وله غير ذلك من الألغاز والأحاجي[4].

---

(١) انظر: «نزهة الخواطر» للحسيني (٣/ ٢٦٩).

(٢) انظر: «الجواهر والدرر» للسخاوي (ص: ٨٣٩).

(٣) المرجع السابق (ص: ٨٤١).

(٤) انظر جملة من ألغازه في: «الجواهر والدرر» للسخاوي (ص: ٨٣٩ ـ ٨٤١)، و«مطالع البدور» للغزولي (١/ ٩٧، ١١٨، ١٣٤)، و(٢/ ١٤، ٧٨، ٨١، ٨٤)، و«بغية الوعاة» للسيوطي (١/ ٦٧).

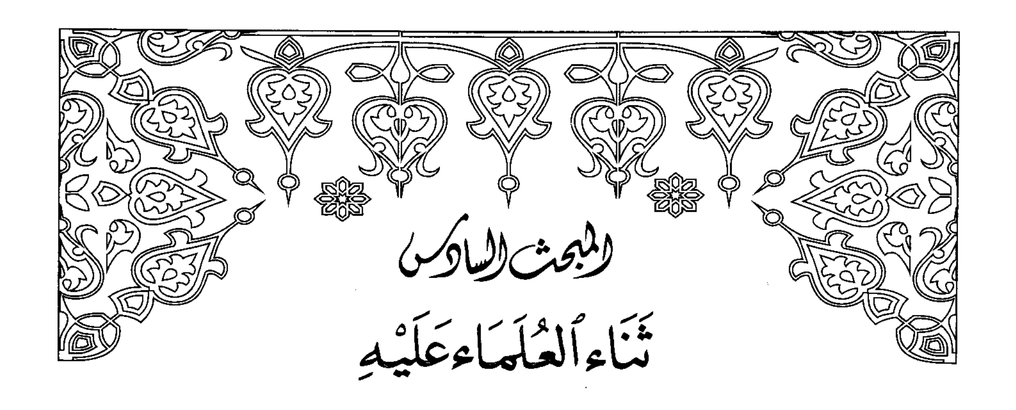
ومن جميل ما وقفت له من النثر: قوله في وصف غوطة دمشق، وقد دخلها في ثامن رمضان من سنة (٨٠٠هـ)، قال: فتأملها المملوك، فإذا هي جنة ذات ربوة وقرار معين، وبلدةٌ تبعث محاسنُها الفكر على حسن الوصف وتُعين، وحسبك بالجامع الفارق بينها وبين سواها، والأنهار التي إذا ذكر قتل المحل فما أجراها، وإذا سُمع حديث الخصب فما أرواها، ما أقول إلا أن متنزهات مصر عارية من المحاسن، وهذه ذات الكسوة، ولا أن النيل احترق إلا من الأسف؛ حيث لم يُسْعِده الدهر بالصعود إلى تلك الربوة، ولا أظنُّه احمرَّ إلا خجلاً من صفاء أنهارها، ولا ناله الكسر إلا لتألمه بالانقطاع إلى سقي أزهارها، فلو رأى العاشق جبهتها، لسَلاَ بمصر معشوقه، ونسي ظهور جواريه المتحببة بمقامات غصونها الممشوقة، ولو تطاولت المجنونة إلى المفاخرة، لتأخرت إلى خلفها متخبلة، وأحجمت عن الإقدام حين تحركت لها بدمشق السلسلة، وحق مصر أن لا تجري حديث المفاخرة في وهمها، وأن تتقي شر المنازعة قبل أن تصاب هذه البلدة بسهمها، فسقى الله منتزهاتها التي طرب المملوك برؤية حبكها، وطالما اهتزت له المعاطف على السماع، ورأى بها كل نهر ذاب عنه الجليد، فانعقد على حلاوة شكره الإجماع.

تـروع حـصاهُ حاليـةَ العـذارى   فتلمسُ جانـبَ العقـدِ النظـيمِ[1]

* * *

---

(١) انظر: «مطالع البدور» للغزولي (١/ ١١٥).



١ ـ قال الحافظ ابن حجر فيه شعراً:

هو قاضي البلاغة الذي: [الطويل]

أقروا بحق جوهر الفضل عنده ... ولاعجب للبحر صونُ الجواهر

والجواد البليغ الذي:

يقول لنا درّاً ويبدي سماحة ... فما البحر إلا بين كفٍّ وخاطرِ

وعالم المدينة الذي:

على كل رأس طال كعب مبارك ... له وهو للطلاب أفضل مالكِ

وربُّ البديع الذي:

قد استخدم الأنظار إذا أصبحت لهم ... مطالبة قد طوبقت بمهالكِ

وفارس العربية الذي:

غدا قبلةً للناس صلَّوا وراءها ... وفاتهم سبقاً فليس تُجارى

والكاتب الذي:

إذا أبصروا في الطِّرس أثر مِداده فذلك سبق قد أثار غبارا[1]

ـ وقال فيه الحافظ أيضاً:

فاق في النظم، والنثر، والخط، ومعرفة الشروط، وناب في الحكم أيضاً، وتقدم ومهر، واشتهر ذكره[2].

وقال فيه: كان عارفاً بالوثائق، حسن الخط، رائق النظم والنثر[3].

٢ ـ وقال فيه السخاوي:

كان أحد الكملة في فنون الأدب، أقرَّ له الأدباء بالتقدم فيه، وبإجادة القصائد والمقاطيع والنثر[4].

٣ ـ وقال ابن تغري بردي:

الشيخ، الإمام، الأديب، الشاعر، العلامة[5].

٤ ـ وقال البريهي:

هو من الأئمة البلغاء، والسادة الفضلاء، كان متبحراً في علم الأدب[6].

---

(١) انظر: «الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر» للسخاوي (ص: ٧٢١).

(٢) انظر: «إنباء الغمر» لابن حجر (٧/ ٩٢).

(٣) نقله السخاوي عن الحافظ في «معجمه»، كما ذكر في «الضوء اللامع» (٧/ ١٨٤).

(٤) انظر: «الضوء اللامع» للسخاوي (٧/ ١٨٤).

(٥) انظر: «النجوم الزاهرة» (١٥/ ١٢٨).

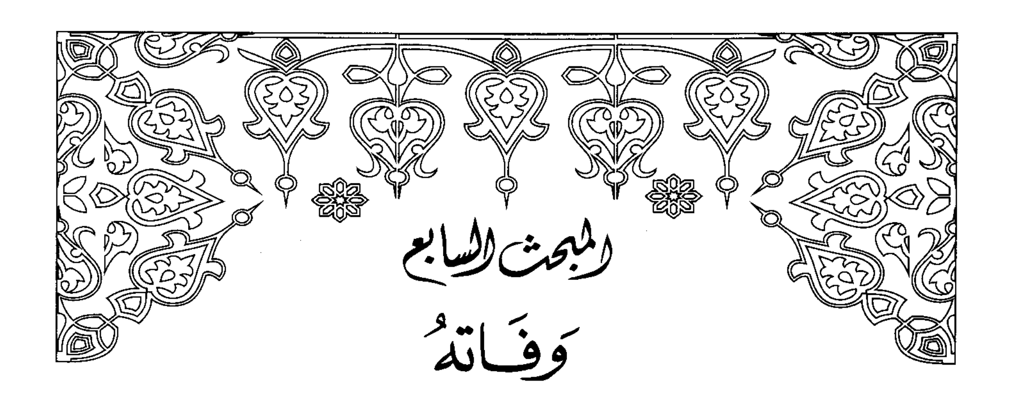
(٦) انظر: «تاريخ البريهي» (ص: ٣٤٣).

٥ ـ وقال ابن مخلوف:

العمدة، المتفنن في العلوم والمعارف، الفهامة، الأديب، النحوي، اللغوي، الإمام المفضال، العارف بالشروط، الرحَّال[1].

* * *

(١) انظر: «شجرة النور الزكية» (ص: ٢٤٠).



المبحث السابع
وَفَاتُهُ

توفي الإمام بدر الدين الدماميني ـ رحمه الله تعالى ـ بمدينة «كَلبرجَا» أو «كَلبركَا» في الهند في شهر شعبان عن نحو سبعين عاماً، وقد اختلف العلماء في سنة وفاته على ثلاثة أقوال:

الأول ـ وهو المعتمد ـ: سنة (٨٢٧هـ): ذكره السخاوي، وتبعه السيوطي، والشوكاني، وعبد الحي الحسني، والزركلي[1].

الثاني: سنة (٨٢٨هـ): ذكره المقريزي، وتبعه الحافظ ابن حجر، وابن تغري بردي[2].

---

(١) انظر: «الضوء اللامع» للسخاوي (٧/ ١٨٤)، و«حسن المحاضرة» للسيوطي (١/ ٥٣٨)، و«البدر الطالع» للشوكاني (٢/ ١٥٠)، و«نزهة الخواطر» للحسني (٣/ ٢٧٠)، و«الأعلام» للزركلي (٦/ ٥٧).

ونقل السخاوي تاريخ الوفاة هذا عن شيخه الحافظ ابن حجر في «معجمه»، وعن المقريزي في «عقوده».

(٢) انظر: «السلوك» للمقريزي (٧/ ١٢٥)، و«إنباء الغمر» لابن حجر (٧/ ٩٢)، و«ذيل الدرر الكامنة» له أيضاً (ص: ٣٠٤)، و«النجوم الزاهرة» لابن تغري بردي (١٥/ ١٢٨).

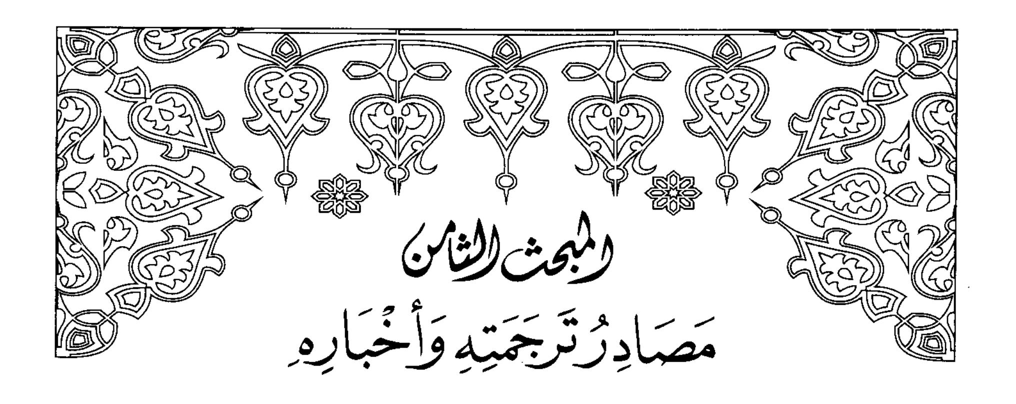
الثالث: سنة (٨٣٧هـ)، أو (٨٣٨هـ): ذكره السيوطي، وقال: قُتِل مسموماً[١].

وقد ذكر السخاوي أنه سُمَّ في عِنَبٍ، ولم يلبث من سمّه بعْدُ إلاَّ يسيراً[٢].

* * *

(١) انظر: «بغية الوعاة» للسيوطي (١/ ٦٦). وأظن أن التاريخ من تحريف النساخ.

(٢) انظر: «الضوء اللامع» للسخاوي (٧/ ١٨٤)، ثم قال: ذكره ابن فهد في «معجمه».



المبحث الثامن
مَصادِرُ تَرجَمَتِهِ وَأَخْبَارِهِ

١ ـ «إنباء الغمر» لابن حجر (٧/ ٩٢).

٢ ـ «ذيل الدرر الكامنة» لابن حجر (ص: ٣٠٤).

٣ ـ «بغية الوعاة» للسيوطي (١/ ٦٦).

٤ ـ «حسن المحاضرة» للسيوطي (١/ ٥٣٨).

٥ ـ «الضوء اللامع» للسخاوي (٧/ ١٨٤).

٦ ـ «السلوك» للمقريزي (٧/ ١٢٥).

٧ ـ «النجوم الزاهرة» لابن تغري بردي (١٥/ ١٢٨).

٨ ـ «شذرات الذهب» لابن العماد (٧/ ١٨١).

٩ ـ «نيل الابتهاج بتطريز الديباج» للتنبكتي (ص: ٤٨٨).

١٠ ـ «تاريخ البريهي» المسمى: «طبقات صلحاء اليمن» (ص: ٣٤٣).

١١ ـ «البدر الطالع» للشوكاني (٢/ ١٥٠).

١٢ ـ «شجرة النور الزكية» لابن مخلوف (ص: ٢٤٠).

١٣ ـ «نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر» لعبد الحي الحسني (٣/ ٢٦٨).

١٤ ـ «كشف الظنون» لحاجي خليفة (١/ ٤٠٦، ٥٤٩، ٦١٣، ٦٩٦، ٢/ ١٢١٥، ١٧٥٢، ١٧٨١).

١٥ ـ «الأعلام» للزركلي (٦/ ٥٧).

١٦ ـ «معجم المؤلفين» لكحالة (٩/ ١١٥).

* وانظر طرفاً صالحاً من أخباره وأشعاره في:

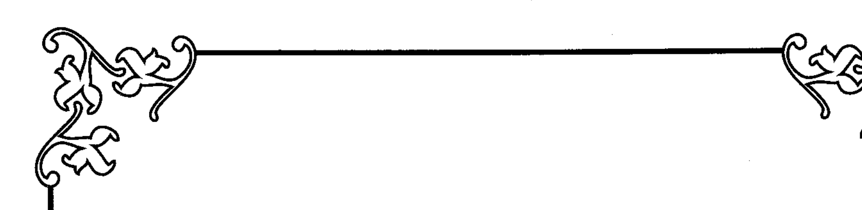
١٧ ـ «الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر» للسخاوي (ص: ١٤٤، ٧١٩، ٧٧٨، ٧٨١ ـ ٧٨٢، ٧٩٣ ـ ٧٩٦، ٨٣٩ ـ ٨٤١).

١٨ ـ «مطالع البدور في منازل السرور» للغزولي (١/ ٩٧، ١١٥، ١١٦، ١١٨، ١١٩، ١٣٤، ٢/ ١٤، ٤٥، ٧٨، ٨١، ٨٤، ١٩٠، ٢٩٣).

١٩ ـ «أنوار الربيع في ألوان البديع» لابن معصوم المدني (٢/ ٥٦، ٣/ ٨٩، ٥/ ٧٨، ٧٩، ٢٣٦).

❒ ❒ ❒

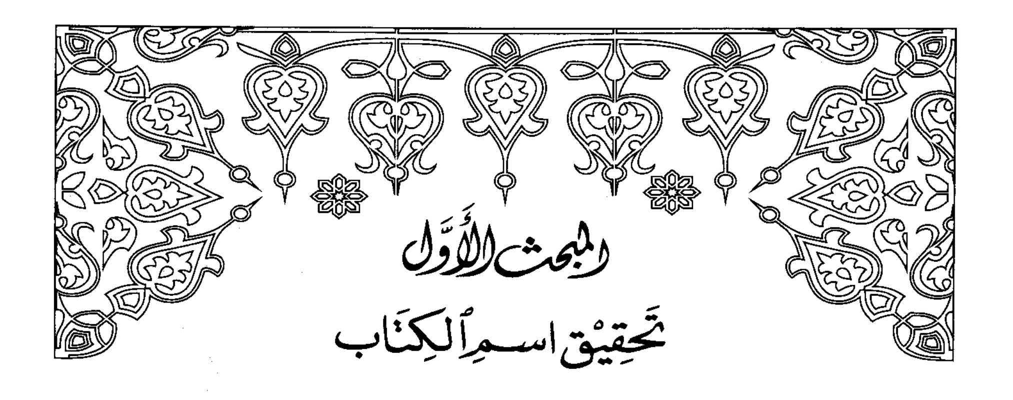




الفصل الثاني

دراسة الكتاب





المبحث الأول
تحقيق اسم الكتاب

جاء على طُرَّة النسخة الخطية لمكتبة المدرسة الأحمدية بحلب المرموز لها بـ «م»: كتاب مصابيح الجامع، وعلى المجلد الثالث منها: الثالث من كتاب مصابيح الجامع الصحيح.

وكذا أثبت على طرة النسخة الخطية لمكتبة دار الكتب القومية بمصر، والمرموز لها بـ «ن»، وكذا على الورقة الأولى من النسخة الخطية لمكتبة فاتح باشا بالسُّليمانية، والمرموز لها بـ «ع»، إلا أنه أثبت على طرة هذه الأخيرة بخط مغاير: «المجلد الأول من شرح البخاري للدماميني».

وقد سماه الحطاب المالكي في مواضع كثيرة من كتابه «مواهب الجليل» بـ: «حاشية البخاري»[1]، وكذا غير واحد من العلماء.

وبعضهم يطلق عليه: تعليق الدماميني، أو تعليقة الدماميني على البخاري. ولعله أُخذ ذلك عن الدماميني نفسِه؛ حيث ذكر في أكثر من موضع في كتابه قوله: «التعليق»[2].

---

(١) انظر مثلاً: (١/ ٢٨٧)، (٣/ ٣٤٠، ٣٩٥، ٤٠٢، ٤٠٩)، (٤/ ٢٤٤).

(٢) فقال (١/ ٤٠٣): وطهارة الميت، ونجاسته أمر مختلف فيه، والكلام فيه طويل لا يليق بهذا التعليق. =

والقول الفصل في اسمه: ما كان ذكره الإمام الدماميني نفسه في مقدمة كتابه هذا؛ حيث قال: أما بعد: فهذه نكت ساطعة الأنوار، عالية المقدار. . . إلى أن قال: سميتها بـ: «مصابيح الجامع»[1].

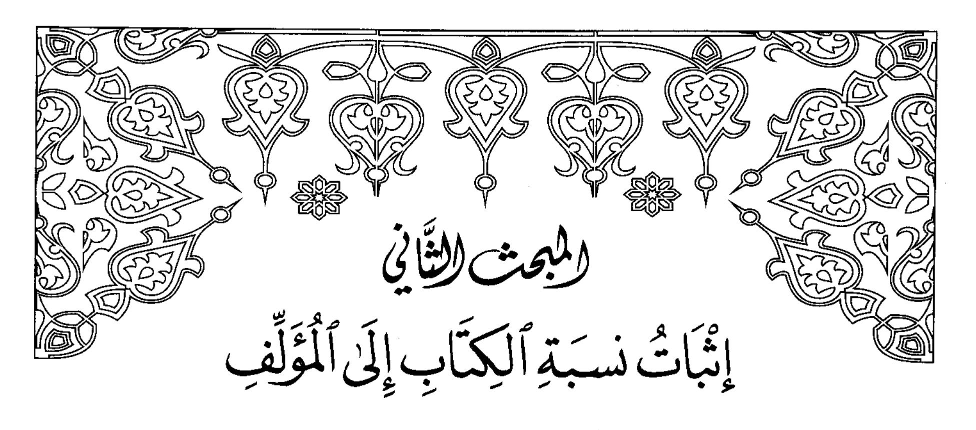
وإطلاق لفظ «الشرح»، و«الحاشية»، و«التعليق» كلها صحيحة تصدق على هذا التصنيف.

وما ذكره المؤلف ـ رحمه الله ـ في مقدمة كتابه، هو الذي أثبت على طرة طبعتنا هذه، وبالله التوفيق.

* * *

= وقال (٢/ ٣٧٩): وعلى الثانية جاء قولي في خطبة هذا التعليق. وانظر: (٢/ ٤٥٩).

(١) انظر: (١/ ٧) من هذا الكتاب.



المبحث الثاني
إثبات نسبة الكتاب إلى المؤلِّف

تقدم ذكر ما أُثبت على طرة النسخ الخطية للمكتبة الأحمدية، وفاتح باشا، ودار الكتب القومية، والتصريح بذكر الإمام الدماميني عليها.

وكذا ما جاء في مقدمة كتابه من تأليفه هذا السّفر للسلطان أبي الفتح أحمد شاه في بلاد الهند، وهو الذي قد عرف بتآليفه الكثيرة له؛ كما ذكر المترجمون، وكذا صرَّح بنسبة تعليقه على البخاري كلٌّ من ترجم له.

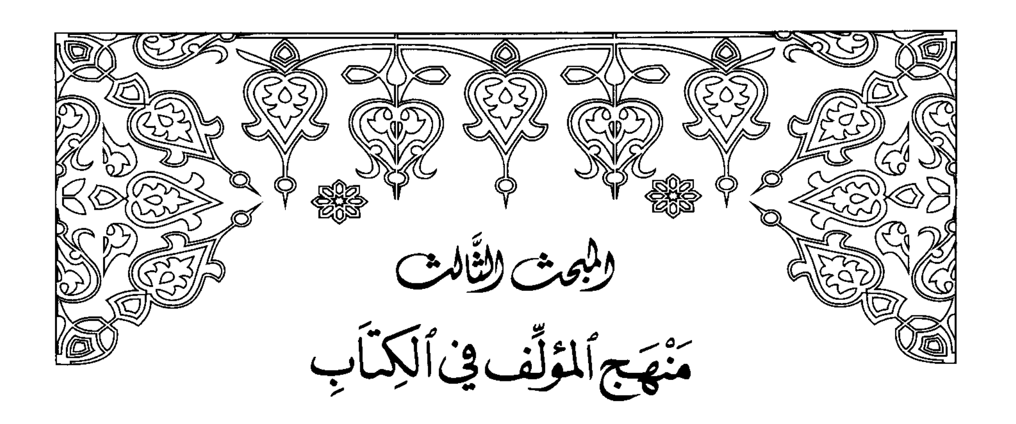
أضف إلى هذا كله: أسلوب الإمام الدماميني، وهو الأديب واللغوي الذي بثَّ الكثير من مسائل اللغة والنحو، والكثير من أشعاره في ثنايا كتابه هذا، والتي تناقلها عنه الكثيرون، وأودعوها تآليفهم.

إلى جانب تصريحه بالنقل عن بعض مشايخه؛ خصوصاً: الشيخ الإمام ابن عرفة، والإمام جلال الدين البلقيني، وغيرهما.

كما أحال في مواطن عدة على كتابه «شرح مغني اللبيب لابن هشام».

إلى غير ذلك من أمور مبثوثة، ومسائل منثورة، تدل مطالعها على مؤلفها الجليل، الإمامِ الدمامينيِّ ـ رحمه الله تعالى ـ.

* * *



المبحث الثالث

مَنْهَج المؤلِّف في الكِتَاب

أفصح المؤلف ـ رحمه الله ـ في ديباجة كتابه هذا عن منهجه الذي قصد إليه، فقال: «أما بعد: فهذه نكت ساطعة الأنوار، عالية المقدار...» إلى أن قال: «علقتها على أبواب منه ـ أي: صحيح البخاري ـ ومواضع، وفرَّقت كثيراً منها في زواياه؛ ليستعين بها الناظر على استخراج خباياه، تحتوي على:

١ ـ غريب رأيته أهلاً لأن يأنس بتفسيره.

٢ ـ وإعراب تفتقر أعجاز الكلمات إلى صدوره.

٣ ـ وفائدة بيانية يشهد الذوق السليم بحلاوة مجانيها، ويدهش أهل البيان لبديع معانيها.

٤ ـ ودليل يحتمله متن الحديث.

٥ ـ وفرع غريب قلَّ من ذكره من قديم وحديث.

٦ ـ وحديث طالما كانت العيون عنه وَسِنة.

٧ ـ ونكت هي في وجه هذا التأليف حسنة.

٨ ـ إلى غير ذلك من مباحث تمرُّ حلوة الجنى، وفوائد يصبح مالكها في غنى عن العَنا»[1].

---

(١) انظر: «مصابيح الجامع» (١/ ٧).

ثم قال:

«ولم أطلِ النفس في هذا الكتاب، ولا مددت في كثير من أماكنه أطناب الإطناب، بل اقتصرت فيه على ما هو أهم، وهتكت بأنواره ما دجا من المشكلات وادلهم»[١].

هذا ما أجمله المؤلف ـ رحمه الله ـ في تبيين منهجه، ولابد من التنبيه إلى أنه قصد التعليق المختصر على الأحاديث، كما ذكر، إلى جانب تأليفه له حالَ سفره وإقامته في بلاد اليمن[٢].

وفي ثنايا الكتاب يلحظ المطالع أن ما يقارب الثلاثة آلاف حديث قد تكلَّم الإمام الدمامينيُّ على مفردات ألفاظها، وضبطِ وتفسير مبهمات أعلامها، وبيان وجوه أبوابها وتراجمها، معتمداً في روايات «صحيح البخاري» على رواية أبي ذر؛ كما ظهر في مواضعَ كثيرةٍ من الكتاب، مقتفياً نهج الإمام الزركشيِّ في انتقائه للأحاديث المتكلَّم عليها، ولم يفارقه إلا في النَّزْرِ اليسير جداً، مُغِيراً على أكثر مادة كتابه، تارةً بالتصريح، وتارة بالإبهام، منتقداً له في غالب ما ينقله عنه، مصيباً في أكثر تعقباته، مخطئاً في بعض استدراكاته، وغالبها في مسائل العربية، ولم يُخْلِ المؤلف ـ رحمه الله ـ من نقده وتعقبه لعلماء آخرين غيرِ الإمام الزركشي ـ رحمهم الله أجمعين ـ.

ولا بدَّ من الوقوف على أبرز تلك التعقبات التي ظهرت في كتاب الإمام الدماميني هنا، وإجمالها، وضرب المثل فيها؛ من خلال هذه الدراسة:

---

(١) انظر: «مصابيح الجامع» (١/ ١١).

(٢) المرجع السابق (٤/ ١٤٨).

* بين الإمامين الدماميني والزركشي:

كان للإمام الزركشي ـ رحمه الله ـ من خلال كتابه «التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح» فضلُ السَّبق فيما جمعه وأعدَّه على «الجامع الصحيح» من شرحٍ لغريبه، وتفسير لنكته في الترجمة أو التبويب، فضلاً عما تناوله من مشكلات الإعراب، والمسائل النحوية، والصور البيانية، والمعاني البلاغية.

وقد وقف الإمام الدماميني على كتاب الزركشي، وأفاد منه كثيراً، إلا أنه كانت له تعقبات واستدراكات على مسائل وقضايا في النحو والإعراب والتصريف وغيرها، وكانت هذه التعقبات ـ أعني: النحوية وما يتبعها من الإعراب ـ أكثر عمقاً، وأدق مأخذاً؛ فقد عرض الزركشي لهذا الجانب، فوقع له في بعض المسائل سهو أو خطأ، وفي بعض تابع فيها قولاً مرجوحاً، وفي بعض أوجز القول فيها إيجازاً مخلاً، وفي بعض مما تناوله يحتمل النظر، ولا يُحكم على ما قرره فيه بسهو أو خطأ، وفي بعض كان الصواب فيما ذهب إليه من قول، وما قرره من حكم.

وقد تناول الإمام الدماميني كلَّ ذلك بنقد لاذع لا يقال في حق إمام راسخ في العلم، وإن زلَّ به قلمُه في شيء يعلمه أو لا يعلمه، فغفر الله لهما، وأجزل مثوبتَهما، وشكر صنيعَهما[1].

وهذا عرض لأهم نقاط الخلاف التي استأثرت باهتمام الإمام الدماميني ـ رحمه الله ـ، فكان له مع الإمام الزركشي وغيره من العلماء ما كان في هذا الكتاب:

---

(١) عن الدكتور علي سلطان الحكمي في كتابه: «تعقبات العلامة بدر الدين الدماميني» (ص: ٦) بتصرف.

١ ـ دفاع الإمام الدماميني عن الرواية والرواة:

لا شك أن الإمام الدماميني من أئمة النحو المتأخرين الذين اعتُمدت أقوالُهم، وانتشرت آراؤهم، وأنه ارتضى نهج مدرسة ابن مالك، وابن هشام في جواز الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة مطلقاً، وردُّ الإمامِ الدماميني على منع أبي حيان وغيره من ذلك مشهور مأثور، قد تناقله كثير من المصنفين[1]، فلا ريب ـ عندئذ ـ أن ينبريَ الإمام الدمامينيُّ في كتابه هذا لتفنيد أي زعم في تخطئة هذه الرواية أو تلك، وفي توهيم الرواة فيما نقلوه؛ خصوصاً في كتاب هو الأصح بعد كتاب الله ـ عز وجل ـ «صحيح الإمام البخاري».

* فمن ذلك: قول الإمام الزركشي عند تفسير ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ: ﴿أَنزَلْنَاهَا﴾[النور: ١]: بيناها.

قال الزركشي: كذا في النسخ، والصواب: «أنزلناها وفرضناها: بيناها، فبيناها تفسير فرضناها، لا أنزلناها.

قال الدماميني: يا عجباً لهذا الرجل، وتقويله لابن عباس ما لم يقله، فالبخاري نقل عن ابن عباس تفسير ﴿أَنزَلْنَاهَا﴾: بيناها، وهو نقل صحيح، ذكره الحافظ مغلطاي من طريق ابن المنذر بسنده إلى ابن عباس، فما هذا الاعتراض البارد؟![2].

ومنه: قول الزركشي في رواية: «ويعيدانه بتلك المقالة»: صوابه:

---

(١) انظر: «خزانة الأدب» للبغدادي (١/ ١٤)، وقال عن رده هذا: ولله درُّه! فإنه قد أجاد في الرد.

(٢) انظر: «مصابيح الجامع» (٨/ ٣١٢ ـ ٣١٣).

ويعيدان له تلك المقالة.

قال الدماميني: ضاق عَطَنُه عن توجيه اللفظ على الصحة، فجزم بخطئه. ثم ذكر توجيهه للرواية[1].

ومنه: قول الزركشي عن قول أنس ـ رضي الله عنه ـ: «إنها أربع»؛ أي: عُمَرُهُ ﷺ: فيه نظر... إلى أن قال الزركشي: وقول البراء: «اعتمر عمرتين» أشبه.

قال الدماميني: هذه عبارة لا يليق أن تذكر في حق أنس ـ رضي الله عنه ـ، وحاصلها: اعتراضه عليه في أمر أخبر به عن النبي ﷺ بأن الأمر في الواقع على خلاف ما أخبر به، واستناده في ذلك على مجرد ما ذكره، غير منقدح إذا تأملت، وما أحسن الأدب مع آحاد العلماء، فضلاً عن كبراء الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ! حشرنا الله معهم بمنه وكرمه[2].

ومنه: توهيم الزركشي قولَ جرير ـ رضي الله عنه ـ: كان بيت في الجاهلية يقال له: ذو الخلصة، والكعبة اليمانية، والكعبة الشامية. وتصويب القول بـ: والتي بمكة الكعبة الشامية.

قال الدماميني: جرى على عادته في الجرأة على التوهيم من غير تثبت. ثم نقل عن السُّهيلي ما يرفع هذا الإشكال[3].

ومنه: ما استشكله الزركشي في تفسير حذيفة ـ رضي الله عنه ـ الباب في حديث الفتنة بعمر ـ رضي الله عنه ـ.

---

(١) المرجع السابق (٨/ ٣٤١).

(٢) المرجع السابق (٤/ ٢٢٢).

(٣) المرجع السابق (٨/ ١١٣).

فردَّ عليه الدماميني، ثم قال: فينبغي تلقي قوله بالقبول، وإنما يحمل الاعتراض على مثل هؤلاء السادة الجلة، إعجابُ المعترِضِ برأيه، ورضاه عن نفسه، فظنه أنه تأهل للاعتراض حتى على الصحابة، وهو دون ذلك كله[1].

ومنه: ما قاله الزركشي عند قول أنس ـ رضي الله عنه ـ: «فلبث بمكة عشر سنين»، قال: هذا على قول أنس، والصحيح: أنه أقام بمكة ثلاث عشرة.

قال الدماميني: الجرأة على تخطئة الصحابي صعب شديد، لاسيما ولكلامه محمل صحيح، ثم ذكر توجيه قول أنس ـ رضي الله عنه ـ، وبيانه[2].

* وكذا وجَّه الإمام الدماميني ـ رحمه الله ـ النقد ذاته إلى غير الإمام الزركشي من العلماء، فمن ذلك:

ما جاء عند قوله: «فإذا امرأة تتوضأ»، قال: ظن الخطابي أنه محمول على الوضوء الشرعي، فنسب الراوي إلى الوهم.

قال الدماميني: وهذا تحكم في الرواية بالرأي، ونسبة الصحيح منها إلى الغلط بمجرد خيال مبني على أمر غير لازم. ثم ذكر توجيهه للرواية[3].

ومنه: قول الخطابي عند قول الراوي: «حتى سمعتُ نعَايا أبي رافع»: هكذا روي، وإنما حق الكلام: نعاء أبي رافع؛ أي: انعوا أبا رافع،

---

(١) المرجع السابق (٧/ ٢٢٠).

(٢) المرجع السابق (٧/ ٢٠٣).

(٣) المرجع السابق (١٠/ ٦٣).

يقال: نعاءِ فلاناً؛ أي: انعَهُ؛ كقولك: دراكِ؛ أي: أدرك.

قال الدماميني: وهذا أيضاً قدح في الرواية الصحيحة بوهم يقع في الخاطر، فالنعايا جمع نعيّ؛ كصفيّ وصفايا، والنعي: خبر الموت؛ أي: فما برحتُ حتى سمعتُ الأخبار مصرِّحة بموته[1].

ومنه: ما قاله القاضي عياض في رواية مسلم: «فلما نزل الوحي...»: إنها وهمٌ بيِّن... إلخ.

قال الدماميني: هذه الإطلاقات صعبة في الأحاديث الصحيحة، لاسيما ما اجتمع على تخريجه الشيخان، ولا أدري ما هذا الوهم، ولا كيف هو؟!!. ثم راح يوجِّه الرواية[2].

ومنه: ما ذكره عن ابن بطال في حديث: «من أعمر أرضاً»، وما ذكره فيه من احتمال أن يكون: «من اعتمر أرضاً»، وسقطت التاء من الأصل.

قال الدماميني: هذا ردٌّ لاتفاق الرواة بمجرد احتمال يجوز أن يكون وأن لا يكون، وأكثر ما يعتمد هو وغيره على مثل هذا، وأنا لا أرضى لأحد أن يقع فيه[3].

ومنه: ما نقله الدماميني عن بعضهم من أن الرواية تصحفت، فقال الدماميني: هذا داء عمَّ وطمَّ، فقلَّ من تراه يتحامى الطعن على الرواة، إذا لم يقدر على توجيه الرواية[4].

---

(١) المرجع السابق (٦/ ٣٥٥).

(٢) المرجع السابق (٨/ ٢٧٨).

(٣) المرجع السابق (٥/ ٢٣٩).

(٤) المرجع السابق (٦/ ٤٥٤).

ومنه: ما أشكل على بعضهم في قوله: «لا أحمدك اليوم» في حديث الأبرص والأعمى والأقرع، فقال بإسقاط الميم؛ لا أحدُّك؛ أي: لا أمنعك. قال الدماميني: فَسَاء فهماً، وتكلَّف، وغيَّر الرواية. قال: وأنا أرى مثل هذا جرأة عظيمة، لا يقدم عليها من يتقي الله[1].

٢ ـ التعقب على الزركشي في مسائل العربية:

وقد حظي هذا الجانب باهتمام كبير عند الإمام الدماميني، وقد أسلفنا القول: إن الإمام الدماميني قد أصاب فيما تعقب به الزركشي في مواطن كثيرة، وفي بعضها كان الحق والصواب فيها للزركشي؛ وفي بعضها تابع القول فيها من قبله، وفي بعض أوجز فيها، فأوقع كلامه في الإيهام والخلل، والأمثلة على ذلك كثيرة جداً، وإذا شاء المطالع أن يقلِّب صفحات هذا الكتاب، فأول ما يقع نظره على هذا، ويكتفى هنا بضرب مثالين عليه؛ أحدهما كان الكلام فيها للدماميني، والثاني للزركشي[2].

* الأول: قول الزركشي في قوله: «وإن جاءت به أُحيمرَ»، قال: كذا وقع غير مصروف، والصواب صرفه، تصغير أحمر، وهو الأبيض.

قال الدماميني: عدم الصرف ـ كما في المتن ـ هو الصواب، وما ادَّعى هو أنه عين الصواب، هو عين الخطأ، وبالله التوفيق[3].

قلت: قال المبرد في «المقتضب» (٤/ ١٨): هذا باب ما ينتقل

(١) المرجع السابق (٧/ ١٦٩).

(٢) وقد ذكر الدكتور علي الحكمي في كتابه: «تعقبات العلامة بدر الدين الدماميني» غير هذين المثالين، فلتنظر عنده للإفادة.

(٣) انظر: «مصابيح الجامع» (٨/ ٣١٧).

بتصغيره: تقول في رجل سميته بـ: «مساجد» إذا صغرته: «مسيجد»، فتصرفه؛ لأنه قد عاد إلى مثل تصغير «جعفر».

وكذلك رجل يسمى: «قناديل»، تقول: «هذا قُنيديلٌ»؛ لأن المانع قد زال عنه.

ولو سميته: «أجادل»، فصغَّرته، لقلت: «أُجيدلُ» قد جاء، لا تصرفه؛ لأنه تصغير «أَفعل»، فالمانع للصرف فيه.

فإن قال قائل: إنما منع «أفعل» من الصرف؛ لأنه على مثال الفعل؛ نحو «أذهب» و«أعلم»، فإذا قلت: «أُحيمر» و«أُحيمد»، فقد زال عنه شَبَهُ الفعل، فما بالك لا ترده إلى الصرف، كما تصرف «تتفلاً»؛ لأن زوائد الفعل المضارع لا تكون مضمومة، وكما تصرف «يربوعاً»؛ لأن زيادته لا تبلغ به مثال الأفعال.

قيل له: إنه قد صرف الفعل مصغراً، فكما أشبه «أحمر» «أذهب»، أشبه «أحيمر» قولهم: «ما أُميلحَ زيداً! وما أُحيسنَه!»، والمانع قائم بعدُ معه.

فجملة هذا: أنه كلُّ ما صُغِّر، فخرج تصغيره من المانع، فهو مصروف، وما كانت العلة قائمة فيه، فتركُ الصرف له لازم، انتهى.

قلت: وبه يتبين وجهُ ردِّ الإمام الدماميني على الإمام الزركشي فيما قاله.

* الثاني: ما قاله الزركشي في قوله: «لم تُراعوا»: إنَّ «لم» بمعنى «لا»، ومعناه: لا تفزعوا.

قال الدماميني: لا أعلم أحداً من النحاة قال بأن «لم» ترد بمعنى «لا» الناهية[1].

قلت: مجيء «لم» بمعنى «لا» له أمثلة كثيرة في كتب العربية، فقد أنشد الأخفش لذلك قول الشاعر:

لولا فوارسُ من قيسٍ وأسـرتُهم   يوم الصُّليفاء لـم يوفـون بالجـار

قال ابن جني في «الخصائص» (١/ ٣٨٨): فقد تُشبّه حروف النفي بعضها ببعض، وذلك لاشتراك الجميع في دلالته عليه، ثم ذكر شواهد ذلك.

وقال الخطابي في «غريب الحديث» (٢/ ٢٧٦): وتقع «لم» بمعنى، «لا»؛ كقولك: ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن؛ أي: ما لا يشاء لا يكون.

ووجَّه العينيُّ في «عمدة القاري» (٢٢/ ٦) قولَ النبيِّ ﷺ لامرأة رفاعة: «فإن كان ذلك، لم تحلي له، أو لم تصلحي له»: بأن «لم» تأتي بمعنى «لا»، والمعنى أيضاً عليه؛ لأن «لا» للاستقبال، ثم أنشد ما نقلتُه عن الأخفش، وبالله التوفيق.

٣ ـ تشنيعه على الزركشي في عدم نسبة الأقوال إلى أصحابها:

يكاد شرَّاح الحديث المتأخرون متفقين على هذا ـ أعني: عدم نسبة الأقوال إلى أصحابها ـ في غالب نقولهم، وقد وقفنا من خلال تحقيقاتنا لكثير من كتبهم على طَرَفٍ صالح من ذلك، وكنَّا نردُّ الأمر في هذا إلى اتفاق المادة العلمية المراد بحثها عندهم؛ فلو رأيت القاضي عياضاً قد جاء

---

(١) المرجع السابق (٩/ ٣٢١).

بشرح مادة لغوية من «صحاح الجوهري»، ثم نقلها عنه الزركشي، أيُذكر عندها القاضي عياض، أم الجوهري؟! وهكذا.

نعم، التوثيق من المصدر الأم هو الأساس، ويكاد يكون فيصلاً في قوة مادة هذا الشرح أو ذاك.

إلا أن الأمر لم يقف عند هذا، بل ذهبت كثرة كاثرة من شراح الحديث إلى السَّطو والإغارة على كتب بعينها، دون التصريح بالنقل عنها، وإن ذُكرت، فالمرة، أو المرات المعدودات، ولا ندري قصدهم ووجهة ما قاموا به، حتى إن الإمام الدمامينيَّ ـ رحمه الله ـ الذي انتقد الزركشي في هذا، قد شَأَى شَأْوَهُ في الأمر عينه، كما سنبينه في المآخذ على الكتاب. ونقف عند هذا؛ إذ إن الأمر يطول، ولعل الله ييسّر بسط ذلك وبيانه في محل آخر مناسب، ونعود إلى ضرب المثال فيما انتقده الدمامينيُّ على الزركشي، فمن ذلك:

قول الدماميني ـ بعد أن نقل كلاماً عن الزركشي ـ، قال: كذا في الزركشي، وهو مأخوذ من ابن المنيِّر، وجرى على عادته في عدم نسبة ما يستحسنه إلى قائله[1].

ومنه: قول الدماميني: ونقل الزركشي هذا الفصل بنصه ـ يعني: عن السفاقسي ـ، لم يزد عليه شيئاً؛ كعادته في الاعتماد على هذا الكتاب، والاستمداد منه، وما كأنه إلا مختصره[2].

ومنه: قول الدماميني: وما اعترض به ـ يعني: الزركشي ـ على عدم

---

(١) المرجع السابق (٥/ ٣٤٧).

(٢) المرجع السابق (٨/ ٤٢٣).

الصراحة بإبداء الاحتمال المذكور، ليس من قِبَل نفسه، بل ذكره الشيخ بهاء الدين السبكي في أول «شرح التلخيص»[1].

* وكذا شنَّع على شيخه الإمام ابن الملقن في الأمر ذاته، فقال الدماميني ـ بعد أن ساق كلاماً ـ: هذا الكلام برُمَّته في «شرح مغلطاي»، وتبعه ابن الملقن على عادته في الأخذ منه، والاعتماد على كلامه، من غير تسميته له[2].

وقال في موضع آخر: وأخذ ابن الملقن هذا الجواب ـ أي: جواب مغلطاي ـ مغيراً عليه، على عادته مع هذا الرجل وغيره، مصرحاً بأنه من كلام نفسه بقوله: قلت[3].

وكما سلف، فإن الإمام الدماميني قد وقع في الأمر ذاته الذي شنع فيه على الإمام الزركشي، وابن الملقن، وغيرهما، ولو أنَّ مطالع الكتاب قال: كتاب «المصابيح»، نتاج «التنقيح»، و«التوضيح»، و«حاشية ابن المنير على الجامع الصحيح»، لم يعدُ الحقيقةَ. والإنصافُ ـ كما يقول الإمام ابن القيم رحمه الله ـ أن تكتال لمنازعك بالصَّاع الذي تكتال به لنفسك، فإنَّ في كل شيء وفاءً وتطفيفاً[4]. وبالله التوفيق.

إلى غير ذلك من التعقبات المبثوثة في ثنايا الكتاب، والتي تناولت الإمامَ الزركشيَّ على وجه الخصوص، وغيرَه من الأئمة على وجه العموم.

---

(١) المرجع السابق (٨/ ٢١٣).

(٢) المرجع السابق (٥/ ٣٦).

(٣) المرجع السابق (٦/ ١١٣).

(٤) انظر: «حاشية ابن القيم على السنن» (١/ ١٨٨).

وبالجملة: فإن أكثر هذه التعقبات كان الصواب فيها ما قاله الإمام الدماميني، وفي بعضها كان الوجه فيها ما نحا إليه الزركشي، وفي غيرها تبين أن الإمام الزركشي قد ذهب فيها إلى رأي مرجوح ـ كما تقدم ـ.

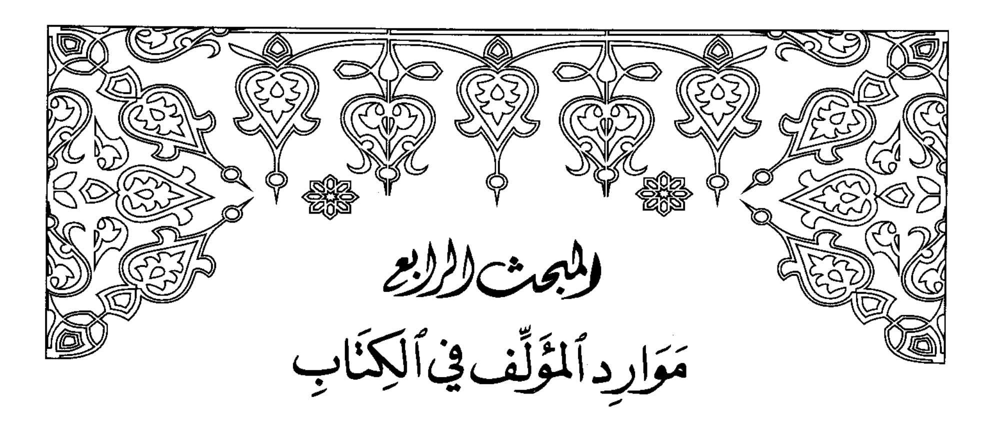
ولا بدَّ من لفت النظر إلى ما ذكره الحافظ ابن حجر في «الدرر الكامنة» (٥/ ١٣٤) من أن الإمام الزركشي شرع في «شرح البخاري»، فتركه مسودة، قال: وقفتُ على بعضها، ولخَّص منه «التنقيح» في مجلد، انتهى. فينظر في هذا النقل، وما قد يلتمس من خلاله للإمام الزركشي.

ثم ما كان الإمام الدماميني يذكره أحياناً من عدم وثوقه من نسخة الزركشي، وعزو الغلط إلى النُّسَّاخ[1].

وأخيراً: ما أسلفناه من تأليف الإمام الدماميني لهذا الكتاب حالَ السفر، وما قد يَعْرِضُ عليه من أهوال تكدِّر عليه صفو العيش؛ كما ذكر في شرحه هذا، وكما أورد عنه المترجمون، كلُّ ذلك قد يخفف من دهشة المطالع لهذا الكتاب، وما فيه من نقَدات، وما من قائل إلا وعليه قائل، ومن طلب عيباً وجده، فرحم الله امرأً قهر هواه، وآثر الإنصاف ورآه، وبالله التوفيق.

---

(١) قال الدماميني في قول الزركشي (٥/ ٤٢٧): «يا سودة بنت زمعة» يجوز رفع «بنت».
قال الدماميني: وهو خطأ منه أو من الناسخ.
وقال (٤/ ٢٥٨ ـ ٢٥٩) في قوله: «خمس من الدواب كلُّهن فاسقٌ يُقتلْن في الحرم». قال الزركشي: «فاسق» صفة لـ «كل»، ولفظ الكل مذكر، و«يقتلن» فيه ضمير راجع إلى معنى «كل»، وهو جمع، وهو تأكيد «خمس».
ثم ذكر الدماميني الصواب، ثم قال: وعلى الجملة، فلست على وثوق من نسخة الزركشي، فلعله من أغلاط النسَّاخ.



المبحث الرابع

مَوَارِدِ ٱلمؤَلِّف فِي ٱلكِتَابِ

١ ـ «الإبهاج» للسبكي.

٢ ـ «إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام» لابن دقيق.

٣ ـ «أساس البلاغة» للزمخشري.

٤ ـ «أسد الغابة» لابن الأثير.

٥ ـ «الأشباه والنظائر» لتاج الدين السبكي.

٦ ـ «الإفهام لما في البخاري من الإبهام» لجلال الدين البلقيني.

٧ ـ «الأمالي النحوية» لابن الحاجب.

٨ ـ «الانتصاف»، وهو حاشية ابن المنير على «الكشاف».

٩ ـ «الإيضاح في شرح المفصل» لابن الحاجب.

١٠ ـ «التسهيل» لابن مالك.

١١ ـ «تغليق التعليق» لابن حجر.

١٢ ـ «التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح» للزركشي.

١٣ ـ «التوضيح لشرح الجامع الصحيح» لابن الملقن.

١٤ ـ «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي.

١٥ ـ «الجنى الداني في حروف المعاني» لابن القاسم المرادي.

١٦ ـ «حاشية التسهيل» لابن هشام.

١٧ ـ «حاشية الصحاح» لابن بري.

١٨ ـ «حاشية الكشاف» للتفتازاني.

١٩ ـ «الروض الأنف» للسهيلي.

٢٠ ـ «السيرة النبوية» لابن إسحاق.

٢١ ـ «السيرة النبوية» لابن هشام.

٢٢ ـ «السيرة النبوية» لمغلطاي.

٢٣ ـ «شرح ابن المنير على البخاري».

٢٤ ـ «شرح الإلمام بأحاديث الأحكام» لابن دقيق.

٢٥ ـ «شرح البخاري» لابن التين السفاقسي.

٢٦ ـ «شرح البخاري» لمغلطاي.

٢٧ ـ «شرح الرضي على الكافية».

٢٨ ـ «شرح مختصر ابن الحاجب» لبهاء الدين السبكي.

٢٩ ـ «الشفا» للقاضي عياض.

٣٠ ـ «شواهد التوضيح» لابن مالك.

٣١ ـ «الصبح الصادع» لابن المنير.

٣٢ ـ «الصحاح» للجوهري.

٣٣ ـ «صحيح البخاري».

٣٤ ـ «صحيح مسلم».

٣٥ ـ «عروس الأفراح شرح تلخيص المفتاح» لبهاء الدين السبكي.

٣٦ ـ «علوم الحديث» لابن الصلاح.

٣٧ ـ «عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير» لابن سيد الناس.

٣٨ ـ «الفائق في غريب الحديث» للزمخشري.

٣٩ ـ «الفرائض وشرح آيات الوصية» للسهيلي.

٤٠ ـ «الكتاب» لسيبويه.

٤١ ـ «الكشاف» للزمخشري.

٤٢ ـ «المتواري» لابن المنيِّر.

٤٣ ـ «المختصر في الفقه» لابن عرفة.

٤٤ ـ «مشارق الأنوار» للقاضي عياض.

٤٥ ـ «مغني اللبيب» لابن هشام.

٤٦ ـ «المقتفى» لابن المنير.

٤٧ ـ «ملء العيبة» لابن رشيد.

*** ومن الموارد التي نقل عنها المؤلف، وعزا إليها، ولم يقف عليها، إنما نقلها بواسطة:**

١ ـ «الاستيعاب» لابن عبد البر.

٢ ـ «إصلاح المنطق» لابن السكيت.

٣ ـ «إصلاح غلط المحدثين» للخطابي.

٤ ـ «إعراب الحديث النبوي» لأبي البقاء العكبري.

٥ ـ «أعلام الحديث» للخطابي.

٦ ـ «الأفعال» لابن القطاع.

٧ ـ «إكمال المعلم» للقاضي عياض.

٨ ـ «تثقيف اللسان» للصقلي.

٩ ـ «الترغيب والترهيب» للمنذري.
١٠ ـ «تفسير الطبري».
١١ ـ «التمهيد» لابن عبد البر.
١٢ ـ «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي.
١٣ ـ «تهذيب الكمال» للمزي.
١٤ ـ «تهذيب اللغة» للأزهري.
١٥ ـ «الجمع بين الصحيحين» للحميدي.
١٦ ـ «جمهرة اللغة» لابن دريد.
١٧ ـ «خلاصة الأحكام» للنووي.
١٨ ـ «سنن ابن ماجه».
١٩ ـ «السنن الكبرى» للبيهقي.
٢٠ ـ «شرح الإيضاح» لابن أبي الربيع.
٢١ ـ «شرح البخاري» لابن بطال.
٢٢ ـ «شرح البخاري» للداودي.
٢٣ ـ «شرح البخاري» للمهلب.
٢٤ ـ «شرح مسلم» للنووي.
٢٥ ـ «عارضة الأحوذي» لابن العربي.
٢٦ ـ «العين» للخليل.
٢٧ ـ «غريب الحديث» لأبي عبيد.
٢٨ ـ «غريب الحديث» للخطابي.
٢٩ ـ «غوامض الأسماء المبهمة» لابن بشكوال.

٣٠ ـ «الفروق» للقرافي.

٣١ ـ «الفصيح» لثعلب.

٣٢ ـ «القبس» لابن العربي.

٣٣ ـ «العباب الزاخر» للصغاني.

٣٤ ـ «المبهمات» للخطيب.

٣٥ ـ «مجمل اللغة» لابن فارس.

٣٦ ـ «المحكم» لابن سيده.

٣٧ ـ «مرآة الزمان» لابن الجوزي.

٣٨ ـ «المعرب» للجواليقي.

٣٩ ـ «المغرب» للمطرزي.

٤٠ ـ «مفردات القرآن» للراغب الأصفهاني.

٤١ ـ «المفهم» للقرطبي.

وغير ذلك من الكتب التي نقل عنها المؤلف ـ رحمه الله ـ، وهي في غالبها منقولة عن كتب أربعة هي:

١ ـ «التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح» للزركشي.

٢ ـ «التوضيح لشرح الجامع الصحيح» لابن الملقن.

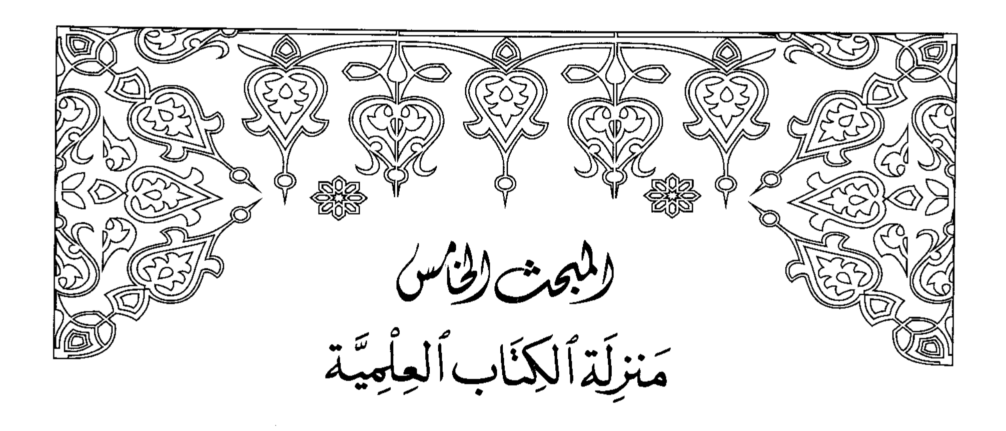
٣ ـ «شرح البخاري» لابن المنيِّر.

٤ ـ «الإفهام لما وقع في البخاري من الإبهام» للبلقيني.

ولعلَّ السبب في قلة موارد المؤلف ـ رحمه الله ـ هو تعليقه لهذا التأليف حالَ السفر، وقد قال ـ رحمه الله ـ في كتابه هذا (٤/ ١٤٨) بعد كلام: لكن الشأن في الرواية، فينبغي السعي في تحريرها، وأنا أعتذر بقلة الكتب في

بلاد الغربة، وعدم من يتأهل من أهل القطر اليمني للمراجعة في ذلك، وإفراط العجلة المفضية للرحلة من هذا البلاء، ويسَّر الله ذلك، وأصحبنا لظنه الجميل ذهاباً وغياباً في خير وسلامة، انتهى.

* * *



المبحث الخامس
مَنزِلَةُ الكِتَابِ العِلْمِيَّة

وفيه مطلبان:

* المطلب الأول: أهمية الكتاب ومزاياه:

١ ـ يعد هذا الكتاب من أهم مصادر شروح «صحيح البخاري»، التي عُنيت ببيان غريب الألفاظ، وحلّ مشكلات الإعراب، وتوضيح مبهمات الإسناد، وإيراد الفوائد اللغوية والنحوية والأصولية، وغيرها من النكات.

٢ ـ يبرز الإمام الدماميني ـ رحمه الله ـ من بين شراح الحديث عموماً، و«صحيح البخاري» خصوصاً، بإمامته في اللغة والنحو، وهو الأديب الشاعر، مما حدا بالكثير من الشراح بعده على النَّهل من كنوز علمه الرَّصين التي ظهرت في هذا الكتاب.

٣ ـ التعقبات والاستدراكات الكثيرة المتناثرة في هذا الكتاب، بتحقيقات باهرة، تثمر عند مطالعه حسن التعامل مع النصوص النبوية، خصوصاً منها: ما يتعلق بحال الرواية والرواة.

٤ ـ كثرة التحقيقات المفيدة القيمة، التي أتى بها المؤلف ـ رحمه الله ـ ابتداء، أو في معرض تعقباته على غيره من العلماء.

وأخيراً: لا يشك مطالع هذا الكتاب في قيمته ومكانته بين كتب

الشروح، وما أضفاه في جانب اللغة من قيمة، وسدَّ به ثغرات الشروح قبله وبعده، فلا غرو حينها أن يمتدح الإمام الدماميني ـ رحمه الله ـ كتابه هذا بقوله: فدونكها مصابيح تحسدها الثريا، وتبدو لمجتلي محاسنها مشرقة المحيا[1].

وقال: وسيعرف قدره من تصفَّحه، وينظر المنصف بعين الاستحسان إذا لمحه[2].

* المطلب الثاني: المآخذ على الكتاب:

١ ـ إغفال الشارح ـ رحمه الله ـ المصادر التي ينقل عنها ـ في غالب الأحيان ـ؛ فقد نقل عن «التنقيح» للزركشي، و«التوضيح» لابن الملقن، و«حاشية ابن المنير على البخاري»، و«الإفهام لما وقع في البخاري من الإبهام»، وغيرها من الكتب كثير، ولم يصرح بذكرهم إلا في النادر القليل، حتى إن بعضاً من المواد اللغوية كان ينقلها عن الإمام الزركشي، وقد كنا نبهنا على ذلك في مواضع عدة من التعليق على هذا الكتاب.

٢ ـ الحط على المخالف بعبارات قاسية؛ خصوصاً الإمام الزركشي، وابن الملقن، والعجب يطول أمام هذا، فالأول قد قام الكتاب عليه، والثاني شيخه، ونهل من كتابه «التوضيح» الكثير، وإن لم يصرح بذلك.

٣ ـ اختصاره لكلام العلماء يوقع في الإيهام أحياناً، وهذا من باب ما انتقده الإمام الدماميني على الإمام الزركشي، وذلك كقوله في «من وراءكم»: بفتح «من» في البخاري، وبكسرها عند ابن أبي شيبة، انتهى.

---

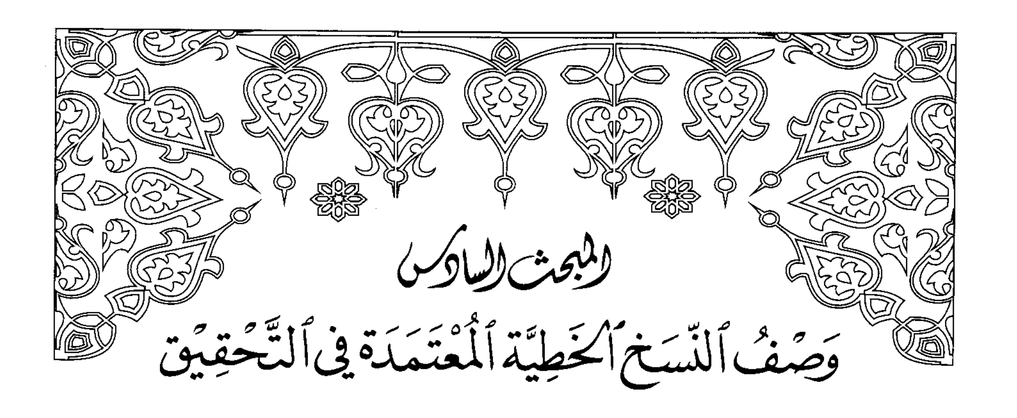
(١) انظر: «مصابيح الجامع» (١/ ٧).

(٢) المرجع السابق (١/ ١١).

قلت: فقد يظن الناظر أنه يريد به «مصنَّفه»، والواقع أن مسلماً رواه من طريق أبي بكر بن أبي شيبة كذلك، وقد رواه مسلم، وكذا البخاري من طريق ابن المثنى وغيره بفتح «من» والهمزة.

فلو قال: وبكسرها عند مسلم، على اعتبار أنه قال: البخاري من طريق ابن أبي شيبة، لكان أحسن وأسلم، ولتحقق المراد منه.

* * *



تمَّ الاعتماد ـ في تحقيق هذا الكتاب ـ على أربع نسخ خطية، هي: النسخة الخطية المحفوظة في مكتبة المدرسة الأحمدية بحلب، ومكتبة دار الكتب القومية بالقاهرة، ومكتبة نور عثمانية بتركيا، ومكتبة فاتح باشا في السليمانية بتركيا، وهذا وصف لكل واحدة منها:

* النسخة الأولى:

وهي من محفوظات مكتبة المدرسة الأحمدية بحلب، تحت رقم (١٦٣)، وتتألف من ثلاثة أجزاء في مجلدين، وهي نسخة تامة، فالمجلد الأول عدد أوراقه (٩٧٨) ورقة، في كل ورقة (١٩) سطراً، وفي السطر (١٠) كلمات تقريباً.

جاء على طرته أسماء الكتب الواردة في «صحيح البخاري»، والتي ذكرها المؤلف في كتابه، وعلى ورقتها الرابعة: وقف مدرسة الأحمدية بمدينة حلب المحمية.

أوله: بسم الله الرحمن الرحيم، رب يسر وأعن وتمم بالخير يا كريم، قال العبد الفقير إلى الله تعالى محمد بن أبي بكر بن عمر المخزومي الدماميني المالكي ـ لطف الله به ـ: الحمد لله الذي جعل السنة النبوية. . .

وآخره: ولولا بنوها حولها لخطبتها. تم المجلد الثاني، ويتلوه المجلد الثالث من قوله: كتاب المناقب، من تجزئة ثلاثة، بعون الله تعالى وتوفيقه.

أما المجلد الثاني: وهو يحتوي على الجزء الثالث، فيقع في (٥٢٠) ورقة. وجاء على طرته: الثالث من كتاب «مصابيح الجامع الصحيح»، وعليه أثبتت عناوين الكتب أيضاً.

أوله: بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين، كتاب: المناقب.

وآخره: ولقد أحسن البخاري ـ رحمه الله ـ حيث افتتح كتابه بحديث: «إنما الأعمال بالنيات»؛ . . . إلى أن يقول: وكان انتهاء هذا التأليف بزبيد من بلاد اليمن، قبل ظهر يوم الثلاثاء، العاشر من شهر ربيع الأول، سنة عشرين وثمان مئة. . .

وجاء في آخرها تاريخ النسخ سنة (٨٧٤)، عن نسخة المؤلف، في بلدة «كهمايت» في الهند.

وقد رمز لهذه النسخة بالرمز «م».

*** النسخة الثانية:**

وهي النسخة المحفوظة في مكتبة نور عثمانية بتركيا، وهي نسخة تامة، عدد أوراقها (٣٦٨) ورقة، في الورقة وجهان، وفي الوجه (٣٣) سطراً، وفي السطر (١٣) كلمة تقريباً.

أولها: قال الفقير إلى الله تعالى محمد بن أبي بكر بن عمر المخزومي الدماميني المالكي ـ لطف الله به ـ: الحمد لله الذي جعل في خدمة السنة النبوية. . .

آخرها: ولقد أحسن البخاري ـ رحمه الله ـ حيث افتتح كتابه بحديث: «إنما الأعمال بالنيات»، إلى أن يقول: وكان انتهاء هذا التأليف بزبيد من بلاد اليمن، . . .

ولم يظهر الكلام في آخر المخطوط؛ لأنه مطموس، ويظهر أن تاريخ نسخها سنة (١٠٢٢هـ)، كما تكرر هذا الطمس في مواضع أخر من هذه النسخة.

وقد رمز لهذه النسخة بالرمز «ج».

* النسخة الثالثة:

وهي النسخة المحفوظة في مكتبة فاتح باشا بالسليمانية بتركيا، تحت رقم (٩٤٤)، وهي نسخة تامة تتألف من مجلدين:

المجلد الأول: وعدد أوراقه (١٤٩) ورقة، وفي الورقة وجهان، وفي الوجه (٣١) سطراً. وفي السطر (١٣) كلمة تقريباً.

أوله: بسم الله الرحمن الرحيم، اللهم صل على محمد وعلى آله وصحبه وسلم، قال العبد الفقير إلى الله تعالى محمد بن أبي بكر بن عمر المخزومي الدماميني المالكي ـ لطف الله تعالى به ـ: أما بعد: الحمد لله الذي جعل في خدمة السنة النبوية . . .

وآخره: «عذبت امرأة في هرة حبستها» احتج به مالك على ورود. ويعده: يتلو هذا المجلد قوله: في السببية «من حشاش الأرض»، في المجلد الثاني.

أما المجلد الثاني: فيتألف من (١٦٠) ورقة.

أوله: في السببية «من حشاش الأرض»، قال الزركشي: مثلث الحاء.

وآخره: ولقد أحسن البخاري ـ رحمه الله ـ حيث افتتح كتابه بحديث: «إنما الأعمال بالنيات» إلى أن يقول: تم «المصابيح على الجامع الصحيح»، والحمد لله على التمام، ونسأله حسن الخاتمة.... إلى يوم الدين، آمين.

وهذه النسخة سقيمة جداً، مليئة بالتصحيفات والتحريفات الكثيرة، جاء عليها عدة أختام، ولونت الكتب والأبواب والألفاظ المشروحة باللون الأحمر.

وقد رمز لهذه النسخة بالرمز «ع».

* النسخة الرابعة:

وهي النسخة المحفوظة في دار الكتب القومية بمصر، تحت رقم (٤٧٤)، وتحتوي على المجلد الأول فقط، وعدد أوراقها (٢٢٨) ورقة، وفيها جزآن، الأول منهما ينتهي عند الورقة (١٥١). وفي هذه النسخة وجهان، وفي الوجه (٢٢) سطراً، وفي السطر (١٠) كلمات تقريباً.

أولها: بسم الله الرحمن الرحيم، وهو حسبي ونعم الوكيل، الحمد لله الذي جعل في خدمة السنة النبوية...

وآخرها: إن هذا لمن الأمر البعيد الذي لا تسكن إليه نفس عاقل، والمصنف لا يحتاج إلى جميع ما ذكرناه من الإيضاح والبيان، والله أعلم، وهو الموفق للصواب، انتهى كلامه ـ رحمه الله ـ. والحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم. يتلوه في الجزء الذي يليه: باب: فضل الحرم ﴿أَوَلَمْ نُمَكِّن لَّهُمْ حَرَمًا ءَامِنًا﴾[القصص: ٥٧][1].

---

(١) انظر: (٤/ ١١٤) من هذا الكتاب.

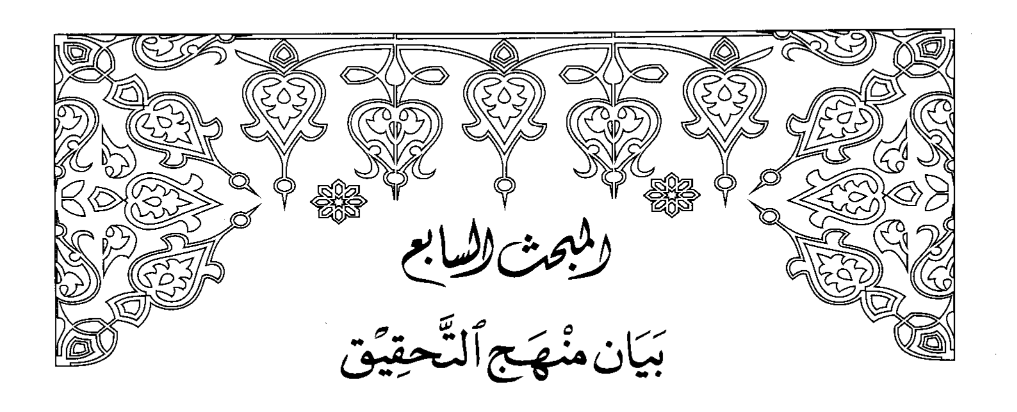
وهذه النسخة جيدة، قلَّت فيها التصحيفات والتحريفات عن سابقتيها، وجاء على هوامشها بعض التصويبات والتصحيحات، وكتبت على هوامشها عناوين لمواضيعها تحت اسم: (مطلب).

وقد رمز لهذه النسخة بالرمز (ن).

* * *

* أما رسالة الإمام الدماميني ـ رحمه الله ـ المسماة بـ: «الفتح الرباني في الرد على التبياني»، فهي من محفوظات دار الكتب القومية بمصر، تحت رقم (٦٢٢ ـ حديث)، وتتألف من (١٤) ورقة، وهي نسخة تامة، أثبت في آخرها تاريخ النسخ، وهو سنة (١١٨٠هـ).

* * *



المبحث السابع
بَيَان منْهَج ٱلتَّحقِيْق

١ ـ نسخ الأصل المخطوط بالاعتماد على نسخة المكتبة الأحمدية المرموز لها بـ «م»، وذلك لاكتمالها، وصحة نصِّها ـ في الغالب ـ، وذلك بحسب رسم وقواعد الإملاء الحديثة.

٢ ـ معارضة المنسوخ بالنسخ الخطية الأخرى، وإثبات الصواب منها في النص، والإشارة إلى باقي الفروق في الهوامش، مع مراعاة النسخة المعتمدة «م».

٣ ـ إهمال الكثير من الفروق غير المؤثرة على قراءة النص، بل هي تصحيف بيِّن، وتحريف سَمج، لا تسوّد الصفحات به، كما أهملت فروق الصلاة على النبي ﷺ، وألفاظ الترضّي والترحُّم ونحوها في غالب الكتاب.

٤ ـ الزيادة في مواضع عدة ما كان النص لا يقوم إلا بها، وجعل هذه الزيادة بين معكوفتين.

٥ ـ إثبات عناوين الكتب والأبواب من «صحيح البخاري»، وذلك لأن المؤلف ـ رحمه الله ـ لم يكن يثبت منها شيئاً إلا ما أراد الكلام عليه.

٦ ـ إثبات أحاديث «صحيح البخاري» التي تكلم المؤلف على ألفاظها

ومفرداتها؛ وذلك خشية التباس وضياع الفائدة والوقت على القارئ في حال عدم إثباتها.

٧ ـ ضبط الأحاديث المثبتة بالشكل الكامل، وترقيمها ترقيماً تسلسلياً، ثم إثبات أرقامها في «صحيح البخاري» بوضعه بين قوسين ().

٨ ـ إدخال علامات الترقيم المعتادة على النص، ووضع الكتب والمصنفات بين قوسي تنصيص؛ لتمييزها.

٩ ـ عزو الآيات القرآنية الكريمة إلى مواضعها من الكتاب العزيز، وإدراجها برسم المصحف الشريف، وجعل العزو بين معكوفتين في صلب الكتاب، بذكر اسم السورة ورقم الآية.

١٠ ـ تخريج الأحاديث النبوية، وهي قليلة في الكتاب، بذكر رقم الحديث، واسم الراوي فقط، وذلك بعزوه إلى «الصحيحين»، أو أحدهما، فإن لم يكن، فمن السنن الأربعة، أو أحدها، أو من باقي الكتب المصنفة من المسانيد والمعاجم وغيرها.

١١ ـ توثيق ما يذكره الشارح من مفردات اللغة وغريب الحديث المعزوة عنده إلى أصحابها، ولما كان المؤلف ـ رحمه الله ـ يبهم كثيراً من نقوله عن «التنقيح» للزركشي، و«التوضيح» لابن الملقن، فقد تم العزو إلى هذين الكتابين في غالب نقل المؤلف عنهما، ولو لم يصرح بالنقل عنهما.

١٢ ـ التعليق في مواطن عدة من الكتاب على المسائل التي يُنْتَقد فيها المؤلف، سواء منها ما تعلق بالجانب الحديثي، أو العقدي، ولم نكثر من هذه التعاليق، فالكتاب أصله «تعليقة»، فكيف به إذا جاءت إليه «تعاليق»؟!

١٣ ـ كتابة مقدمة للكتاب، مشتملة على ترجمة للمؤلف، ودراسة للكتاب.

١٤ ـ إثبات رسالة الإمام الدماميني المتعلقة بهذا الكتاب، وهي: «الفتح الرباني في الرد على التبياني»، وجُعلت في الفصل الثالث من هذه المقدمة.

١٥ ـ تذييل الكتاب بفهارس علمية متعددة، اشتملت على:

١ ـ فهرس الآيات القرآنية.

٢ ـ فهرس الأحاديث النبوية الشريفة «المتن».

٣ ـ فهرس الأحاديث النبوية الشريفة «الشرح».

٤ ـ فهرس الآثار والأقوال.

٥ ـ فهرس الأعلام.

٦ ـ فهرس الأشعار والأرجاز.

٧ ـ فهرس المباحث اللغوية.

٨ ـ فهرس غريب اللغة والحديث.

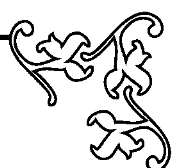
٩ ـ فهرس الأعلام و الأماكن المضبوطة.

١٠ ـ فهرس الأسماء المبهمة.

هذا، وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه وسلّم تسليماً كثيراً.







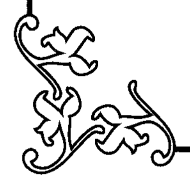
الفصل الثالث

الفتح الرباني في الرد على التبياني

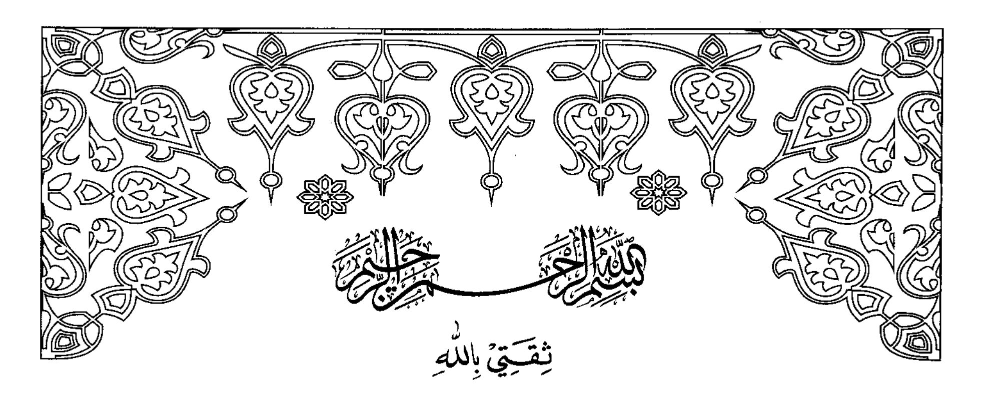
تأليف

الإمام القاضي بدر الدين الدماميني

أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن عمر القرشي المخزومي الإسكندراني المالكي







ثِقَتِيْ بِاللهِ

يقول العبد الفقير إلى المولى الغَنِيّ، محمدُ بنُ أبي بكرٍ المخزوميُّ الدمامينيُّ، عامله الله بلطفه الخَفِيِّ، وبِرِّه الحَفِيِّ:

أمّا بعد:

فهذه رسالة سميتها بـ:

«الفتح الرباني
في
الرد على التبياني»

حملني على كتابتها: أني لما وفدت[1] الوفادة الثانية في العشر الأول من المحرم سنة ثنتين وعشرين وثمانمائة على حضرة السلطان أبي الفتح أحمد شاه ـ أعز الله أنصاره ـ، وجدت هنالك شخصاً يُعرف بمنهاج التبياني ـ أسأل الله أن يبصِّره بمواقع رشده ـ اعترض على تعليقي على البخاري ـ المسمى بـ: «مصابيح الجامع» ـ أربعة عشر اعتراضاً، فكتبت هذه الرسالة للرد عليه، فأقول:

* **المكان الأول**: قال شيخنا سراجُ الدين بنُ المُلَقِّن ـ رحمه الله ـ في

---

(١) في الأصل: «وافدت»، والصواب ما أثبت.

شرحه للبخاري، ـ وهو مما رويته عنه ـ إيراده لحديث: «إنَّما الأعمالُ بالنيات» الذي ابتدأ به البخاري باب: كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ؟ ما نصه: «سألني بعض الفضلاء عن السر في ابتداء البخاري بهذا الحديث مختصراً، ولم يذكره مطولاً كما فعل في غيره من الأبواب».

فأجبته في الحال: بأن عمر قاله على المنبر، وخطب به، فأراد التأسي به، لكن البخاري ذكره مطولاً في: ترك الحيل، وفيه: أنه خطب به أيضاً. إلى هذا كلامه.

قلت: فقد طاح جواب الشيخ، وبالله التوفيق[1].

قال مقلد خطباء الهند: جواب الشيخ غير طائح؛ فإن عمر رضي الله عنه لما ذكره على المنبر مرة مختصراً، وطوراً مطولاً، ومقصوده: التبرك، والاقتداء بعمر، دون البيان المشبع؛ إذ الباب لم يترجم له، اختار التأسِّيَ بما هو أخصَرُ، وهذا لا غبارَ عليه.

وأقول: هذا توجيه لفعل البخاري، لا تصحيح لجواب الشيخ، والكلام في الثاني، لا في الأول.

وبيانه: أن السائل سأل عن العلة المقتضية لاختصاصه المختصرَ بالذكر في هذا المحل الخاص، وإرادة التأسي لا تصح بمجردها[2] جواباً لذلك؛ إذ التأسي يحصل بكل من الطريقين، فلا بد من ذكر الراجح لاختصاص المختصَرِ بالذكر، والشيخ لم يتعرض لذلك في جوابه أصلاً، ونحن لا ننكر أن ثَمَّ مرجِّحاً في نفس الأمر لتخصيص المختصر بالذكر هنا،

---

(١) انظر: «مصابيح الجامع» (١/ ١٩).

(٢) في الأصل: «مجردها»، والصواب ما أثبت.

لكن بإهماله في الجواب عن إبداء الباعث على التخصيص يصير الجواب طائحاً بلا شك.

وقد ذكرت في تعليقي المشار إليه: أن المرجِّحَ هو كونُ التخفيف في الخطبة مطلوباً، والبخاري لم يورده على أنه كما ترجم الباب له، وإنما أورده مورد الخطبة ـ على ما قاله ابن بطال ـ، فاقتضت المناسبة ذكره بالطريق التي وقع فيها مختصراً، ومن هذا أخذ المعترض كلامه، وأورده، لكنه لا يصح اعتراضاً على ما قلناه، والله الموفق.

* * *

* المكان الثاني: قول عائشة ـ رضي الله عنها ـ: «ولقد رأيتُه ينزلُ عليه الوحيُ في اليوم الشديدِ البردِ، فيفصِمُ عنهُ وإنَّ جبينَه لَيَتَفَصَّدُ عَرَقاً».

وقع في تعليقي: أن الواو حالية، والجملة المُنتَظِمة من هذا مع ما بعده حال، إمَّا من ضمير الرفع أو الجر في قولها: «فيفصم عنه»[1].

قال مقلد خطباء الهند: هذا بعيد؛ إذ يصير المعنى على الأول: فيفصم الوحي حالَ كونِ جبينِ الوحيِ متفصِّداً، وهو ـ كما يرى ـ قليلُ الجدوى.

وأقول: ليس في جعل الحال من الضمير العائد إلى الوحي ما يقتضي أن يكون الضمير المضاف إليه الجبين عائداً إلى الوحي حتى يعترض بهذا الكلام، وإنما يلزم ذلك أن لو كان كل جملة حالية لا بدَّ من اشتمالها على ضمير ذي الحال، وليس كذلك؛ بدليل الجملة المقترنة بالواو، اسمية كانت؛ نحو: جاء زيد والشمسُ طالعة، أو فعلية؛ نحو: خرج بكر وقد ركب الأمير، والحال هنا جملة اسمية مقرونة بالواو، فلا يحتاج أن يكون فيها ضمير

---

(١) انظر: «مصابيح الجامع» (١/ ٢٨).

يعود على صاحب الحال، فسقط هذا الاعتراض.

ثم قال: ولو جعل الضمير للنبي ﷺ؛ أي: حالَ جبينِ النبيِّ متفصداً، يَرِدُ ما يَرِدُ في الوجه الثاني.

وأقول: سنتبين أن ما يرد في الوجه الثاني نلتزمه، فلا عبرة إذن لهذا الاعتراض.

وقوله: وحال جبين النبي متفصداً، كذا هو بخطه، وكأنه سقط منه لفظ: كون؛ أي: حالَ كونِ جبينِ النبيِّ متفصداً.

ثم قال: وعلى الثاني: يكون التفصد قيداً لـ «يفصم»؛ إذ الحال قيد العامل.

وأقول: هذا مسَلَّم، ولا يضرنا ـ كما ستقف عليه ـ.

ثم قال: وهو أبعد من معنى الحديث.

وأقول: هذا ممنوع.

ثم قال: إذ ليس مقصود الراوي الإخبار عن الفصم في هذه الحالة.

وأقول: هذه دعوى لا دليل عليها، وما المانع من أن يكون مقصوده ذلك؟ وأي صادٍّ يصد عنه؟ والإخبار بوقوع الفصم مقيداً[1] بهذه الحالة فيه إشارة إلى أن ما حدث من تفصُّد العرق مع شدَّة البرد عقيبَ نزول الوحي أمرٌ مخالف للعادة، وأن ذلك أثر ناشئ عن ثقل الوحي الطارئ، وهذا أمر صالح لأن يقصد في الإخبار عنه، فما الدليل على أن الراوي لم يقصده، مع صلاحية اللفظ به، بل ظهوره فيه؛ كما ستراه قريباً؟

---

(١) في الأصل: «مقيد»، والصواب ما أثبت.

ثم قال: بل الإخبار عن حدوث هذه الحالة حين يوحَى إليه من ثقل؛ كما يومض إليه قوله تعالى: ﴿إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا﴾[المزمل: ٥].

وأقول: لا يلزم ثقل الوحي حدوث هذه الحالة حين وروده على جهة التحتم، بل كما يجوز ذلك، يجوز أن تكون هذه الحالة عند انفصامه، فلم يتعين أن يكون ما قاله مقصود الراوي بالإخبار، بل هو أمر جائز، ويترجح ما قلناه بأنه أبعد بلفظ الراوي؛ وذلك لأنه لو كان مقصوده الإخبار عن حدوث تلك الحالة في حين نزول الوحي، لوقع قوله: «فيفصم عنه» غيرَ مفيدٍ كبيرَ فائدة؛ لأن الفصم حينئذ ليس مقيداً بقيد، ووقوعه أمر قطعي؛ لأنه لا يخفى أن الوحي ليس بأمر دائم لا ينفصل، بل يكون في وقت دون وقت، فانفصاله بعد نزوله أمرٌ مقطوع به؛ فأي فائدة يُقَيَّد بها بعد ذلك في قول الراوي: «فيفصم عنه»؟

أما إذا قيد الفصم بهذه الحالة، فالفائدة في ذكره مقروناً بها ظاهرة، مع ما في ذلك من الوفاء بالغرض من الإشارة إلى ثقل الوحي ـ كما قررناه ـ.

ثم قال: والأوجَهُ: أنه حال عن الضمير المنصوب في «رأيته»؛ أي: رأيته ينزل عليه الوحي حالَ كونِه متفصِّداً عرقاً.

وأقول: يَرِد عليه: أن ذكر الفصم حينئذ يكون قليل الجدوى ـ كما قدمناه ـ، وكان الأليق بقوله: إن مقصود الراوي الإخبار عن حدوث هذه الحالة حين الوحي أن يجعل الجملة حالاً[1] من الوحي الذي هو فاعل «ينزل»، أما لفظاً؛ فلأنَّ الجملة الحالية أقربُ إليه من الضمير المنصوب، وأما معنى، فلأنه أقعدُ بغرضه؛ من حيث إنه يكون حينئذ نصاً في تقيد نزول

(١) في الأصل: «حال»، والصواب ما أثبت.

الوحي بهذه الحالة؛ بخلاف جعله حالاً من الضمير المنصوب في «رأيته»؛ إذ ليس فيه تنصيص على ذلك، ولكن على كل منهما يلزم عدم الاعتناء بذكر الفصم؛ لأنه حينئذٍ ليس مقيداً بشيء، وذكره كذلك لا كبيرَ فائدةٍ فيه ـ كما مر ـ، فثبت أن الوجه جعله حالاً عن فاعل «يفصم»، أو عن ضمير «عنه» ـ على ما ذكرناه في التعليق ـ.

* * *

* المكان الثالث: قوله في بعض طرق حديث السبعة الذين يظلهم الله: «ورجلٌ تَصَدَّقَ بيمينه، أَخْفَى حتى لا تعلَمَ شِمالُه ما تُنفِقُ يَمينُهُ».

قال الزركشي: «أخفى»: أفعل تفضيل.

قلت: أحسنُ منه أن يكون فعلاً ماضياً وقع حالاً[1].

قال مقلد خطباء الهند: جعلُه أفعلَ تفضيلٍ أولى لفظاً ومعنى، أما لفظاً، فلعدم توقف حاليته على إضمار «قد».

وأقول: لا نسلِّم أن حاليته على تقدير كونه فعلاً ماضياً متوقفة على ما ذكره من إضمار «قد».

فإن قلت: حَسبُه التمسكُ في ذلك بالنقل؛ فقد صرح جماعة من الأئمة بأنه لا بد في الماضي المثبت من «قد» ظاهرة، أو مقدرة، وقد قدرتها أنت في الشرح.

قلت: ليس هذا بمتفق عليه[2]، والخلاف في المسألة مأثور.

---

(١) انظر: «مصابيح الجامع» (٢/ ٣٠١).

(٢) في الأصل: «ثر متفق»، والصواب ما أثبت.

ولما ذكر الإمام جمال الدين بن مالك في «شرحه للتسهيل» قولَ من شرط تقدير «قد» في ذلك إن لم تكن ظاهرة، قال: هذه دعوى لا تقوم عليها حجة؛ لأن الأصل عدم التقدير، ولأن وجود الفعل مع «قد» المشار إليها لا يزيد معنى على ما يفهم منه إذا لم توجد، وحق المحذوف المقدر ثبوته أن يدل على معنى لا يفهم بدونه.

فإن قيل: «قد» تدل على التقريب، قلنا: دلالتها على ذلك مستغنى عنها بدلالة سياق الكلام على الحالية. إلى هنا كلامه.

قال الشيخ بدر الدين بن قاسم في «شرحه للتسهيل»: وممن ذهب إلى اشتراط «قد» ظاهرةً أو مقدرةً: الفَرَّاء، وأبو علي، والمبرِّد، وجماعةٌ من المتأخرين؛ كالجَزُولي، وابن عُصفور، والأُبَّدي، والمختار: أنه لا يحتاج إلى تقدير؛ لكثرة ما ورد من ذلك. هذا نص كلامه.

وإذا كان كذلك، فللباعث[1] أن يقول بهذا المذهب، ولا يتعين للخصم الترجيح من حيث اللفظ بما ذكره، وما قبله في الشرح في تقدير «قد» ليس على معنى الاختيار له والتزام صحته، وإنما هو مبني على رأي من ذهب إلى ذلك، فلا منافاة بين ما هنالك، وما هنا.

ثم قال: وأما معنًى، فلإفادته المبالغة.

وأقول: إنما يتم هذا أن لو كان الفعل المذكور غيرَ مقيد بما يفيد المبالغة في الإخفاء، والغرض خلافه؛ فإنه قد قيد بقوله: «حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه»، فالمبالغة في الإخفاء حاصلة بغير طريق التفضيل؛

(١) كذا في الأصل، ولعلها: «وللباحث».

فإذن لم يكن لجعل «أخفى» أفعلَ تفضيل مرجح معنوي من هذه الجهة يقتضي ترجيحَه على جعله فعلاً ماضياً، بل نقول: ترجيحُ كونه ماضياً على كونه اسمَ تفضيل ثابتٌ من جهة المعنى؛ إذ فرقٌ بين قولك: جاء زيد ضاحكاً، وقولك: جاء زيد وقد ضحك، أو: وهو ضاحك؛ من جهة أن الثاني مقيد لاستئناف إثبات الضحك، ولا كذلك الأول، فللجملة مزية على المفرد[1] من هذه الحيثيّةِ، ذَكره الإمام عبد القادر، ونقله عنه مولانا سعد الدين التفتازاني في «حاشيته على الكشاف».

ثم قال المقلد لخطباء الهند: ولا يقال بأنه لو جُعل أفعلَ تفضيل إنما جُعل من غير الثلاثي، وهو قليل، والحمل على القليل خلاف الأصل؛ لأنا نقول: لا تتوقف صحة الحالية على ذلك، بل يمكن أن يأخذه من غير الثلاثي على أنه حال من الفاعل؛ أي: حالَ كونِ[2] المتصدقِ مبالغاً في الإخفاء.

وأقول: هذا لا يدفع السؤال بوجه؛ لأنه متى جعل حالاً من الفاعل، لزم أن يكون اسمُ التفضيل مبنياً من غير الثلاثي، والسائل قد صرح في سؤاله بأن ذلك قليل، وأن الحمل على القليل خلاف الأصل، فكيف يدفع هذا بمجرد قوله: إنه يمكن أن يؤخذ من غير الثلاثي على أنه حال من الفاعل؟! فانظر هذا الكلام ما أعجبه!

ثم قال: وإن يأخذه من الثلاثي، ويجعله حالاً عن المفعول المحذوف؛ أي: تصدق بشيءٍ حال كونِ ذلك المنفَق أشدَّ خفاء.

---

(١) جاء على هامش الأصل: «للجملة مزية على المفرد».

(٢) في الأصل: «كونه»، والصواب ما أثبت.

وأقول: هذا منتقَد من وجهين:

الأول: أنه ليس الغرض الإخبار بوقوع التصدق من الفاعل باعتبار تعلقه بما يقع به، وإنما الغرض إثباته لفاعله مطلقاً، من غير اعتبار تعلقه بالمتصدَّق به، فينزل منزلة اللازم، ولا يقدر له مفعول أصلاً، والمعنى: ورجل يفعل التصدق؛ كما تقول: زيد يعطي؛ أي: يفعل الإعطاء، ولا تقدِّر له مفعولاً إذا كان الغرض منه بيانَ كونِ زيدٍ معطياً؛ من غير نظر إلى ما يعطيه، كذلك هنا، على ما هو مقرر في علم المعاني.

والثاني: أنه قدر الحال نكرة، وجعل الحال مؤخرة عنه، وهو ممتنع على ما عرف في علم النحو.

فإن قلت: إنما قدر الحال مؤخرة؛ لأن صاحبها مجرور، والحال لا تتقدم عليه على الأصح.

قلت: فيلزم أن يكون قولهم: يجب تقديم الحال على صاحبها المنكَّر، مقيداً بما إذا لم يكن مجروراً، وأن المجرور النكرة تقع حاله مؤخرة عنه، وهذا يحتاج إلى نقل خاص، ولم أقف عليه[1].

والحاصل: أنه ثبت لنا عنهم نصان:

أحدهما: أن ذا الحال إذا كان نكرة، وجب تقديم حاله عليه.

---

(١) جاء على هامش الأصل: «قوله: يحتاج إلى نقل خاص، لا يخفى سقوطه، وإن التصحيح نقل خاص؛ لأن القاعدة: تقدم الحال على صاحبها النكرة، فلما صححوا عدم تقدمها على المجرور منه، فقد علم وتحقق تقيد القاعدة بغير المجرور، فلا معنى لطلب التنصيص عليه، إلا أن يكون المراد بلفظ التقييد، ولا طائل تحته إلا لتصحيح قوله: ولا يحضرني الآن فيه نقل، فينبغي أن يحرر».

والآخر: أن ذا الحال المجرور لا يتقدم عليه الحال في الأصح، ولا يمكن العمل بهما معاً إذا كان صاحب الحال نكرة مجروراً؛ لإفضائه إلى وجوب تقديم الحال، ووجوب تأخيرها في الصورة المذكورة، وهو باطل، والتعارض يمكن دفعه بالتقييد، فهل يتقيد الأول، فيقال: إذا كان ذو الحال نكرة، تقدمت الحال، إلا أن يكون صاحبها مجروراً، فلا يتقدم، أو يقيد الثاني، فيقال: لا تتقدم الحال على صاحبها المجرور إلا أن يكون نكرة، فتقدم؟

هذا محل نظر، ولا يحضرني الآن فيه نقل، فينبغي أن يحرر.

ثم قال: فلا مرجح في اللفظ.

وأقول: هذا ليس بصحيح، بل المرجِّحُ اللفظي ثابت، وذلك أن كونه فعلاً ماضياً سالمٌ مما يلزم على كونه اسمَ تفضيل من ارتكاب المنهج القليل، وهو بناؤه من غير ثلاثي، وجعله مصوغاً من الثلاثي مبنيٌّ على كونه حالاً من المفعول المحذوف، وقد بينا أن لا مفعول محذوف أصلاً، فسقط ما قاله.

ثم قال: وبقي الترجيح المعنوي.

وأقول: قد سبق أن الترجيح من الوجه الذي ادعاه بحسب المعنى ساقط؛ لأن المبالغة مستفادة بتقدير كونه أفعلَ تفضيل، وبتقدير كونه فعلاً ماضياً؛ لوقوعه مقيداً بالغاية المفيدة للمبالغة في الإخفاء، فلا ترجيح من هذه الجهة، وقد أسلفنا كونه ماضياً من جهة المعنى؛ بإفادته لاستئناف إثباته الإخفاء؛ بخلاف ما إذا جُعل اسمَ تفضيل، فثبت ترجيح كون «أخفى» فعلاً ماضياً على كونه أفعلَ تفضيل من جهة اللفظ والمعنى جميعاً، وبالله التوفيق.

* * *

* المكان الرابع: قيل لوهب: «أليس لا إله إلا الله: مفتاحَ الجنة؟»، قال: بلى، ولكن ليس مفتاح إلا له أسنان؛ فإن جئت بمفتاح له أسنان، فتح لك، وإلا، لم يفتح لك.

ووقع في تعليقي على هذا المحل: يحتمل أن يكون هذا من قبيل المشاكلة، وإطباق الجواب على السؤال؛ حيث عبر عن الأعمال المنجية بالأسنان؛ كما عبر عن كلمة التوحيد بالمفتاح[1].

قال المقلد لخطباء الهند: هذا[2] صنعة المشاكلة بمراحل؛ فإن حَدَّها - وهو: ذكر الشيء بلفظ غيره؛ لوقوعه في صحبته تحقيقاً، أو تقديراً - لا يصدق عليه.

وأقول: الضمير في «صحبته» عائد إلى «غير» من قولهم: «بلفظ غيره»، فلا بد حينئذ من تحقق مصاحبة ذلك الشيء لغيره الذي عبر بلفظه عن ذلك الشيء، واعتبار ذلك يقتضي كون هذا الحد مدخولاً؛ فإن المشاكلة قد تكون تعبيراً عن الشيء بلفظ غيره لا لوقوعه في صحبة ذلك الغير، بل في صحبة شيء آخر؛ كما يحكى أنه شهد رجل عند شريح، فقال: إنك لسبط[3] الشهادة، فقال الرجل: إنها لم تُجَعَّدْ عني، فقال شريح: لله بلادك! وقبل شهادته. فهذا؛ كما صرح العلامة جار الله في «الكشاف» بأنه من المشاكلة.

قال مولانا سعد الدين التفتازاني في «حاشيته على الكشاف»: وهذا

---

(١) انظر: «مصابيح الجامع» (٣/ ٢٠٢).

(٢) جاء في الهامش: «لعل هنا سقط تقديره: بعيد عن».

(٣) في الأصل: «مسقط»، والصواب ما أثبت.

النـوع من المشاكلة أبدع وأعجب؛ إذ ليس تعبيـره[1] عن الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبة ذلك الغير، بل في صحبة ضده. إلى هذا كلامه.

وفيه يقتضي أن الحد الذي ذكره صاحب «التلخيص» وغيره للمشاكلة، وهو معتمَد المعترِض، وعُدَّتُه التي[2] يعتضد بها، ليس بجامع؛ لخروج هذا النوع من المشاكلة عنه؛ ضرورة أن المعبر عنه بلفظ: «غيره»: ما يقع في صحبة ذلك الغير، لا تحقيقاً، ولا تقديراً.

وقوله: لا يخفى على من له أدنى بصيره بعلم البلاغة: أن في حكاية شريح مصاحبة تقديرية، ليس بصحيح؛ فإن المصاحبة فيها تحقيقية، لا تقديرية، وذلك أنه شبه انقباض الشهادة عن الحفظ، وتأبيها على الذاكرة بتجعـد الشعـر، فعبر عن الشيء بلفظ غيره، أو المشاكلة فيه باعتبـار وقوع التجعد في صحبة السبوط تحقيقاً، مع أن السبوطة ليست نفس التجعد، بل هي ضده؛ إذ المراد بها: استرسال الشعر، وعدم انقباضه، وهو ضد التجعد.

وقول المعتـرض: «أن معنـى سبوطـة الشهـادة، ومعنـى قولـه: إنهـا لم تجعَّد، غير واحد» أمر عجيب، وذلك أن هذا من قبيل المشاكلة كما سلَّمه هو، والمشاكلة لا بد فيها من تغاير معنى اللفظين المتصاحبين، وإلا، فلو اتفقا معنًى، لم يكن ثَمّ تعبير عن الشيء بلفظ غيره، والمشاكلة هنا إنما وقعت باعتبار تجعد الشهادة المصاحب لسبوطها، لا باعتبار عدم تجعد مع السبوطة، وقول الزمخشري: «ولولا سبوطة الشهادة، لامتنع تجعيدها» صريح في ذلك.

---

(١) في الأصل: «تعبير»، والصواب ما أثبت.

(٢) في الأصل: «الذي»، والصواب ما أثبت.

وقد استبان لك من هذا كله أن ما بنى عليه المعترِض ردَّه من حدِّ المشاكلة الذي ساقه ساقط.

إذا تقرر ذلك، فنقول: عبَّر وهب عما عدا كلمة الشهادة من الأعمال المنجية بالأسنان على جهة الاستعارة، كما عبّر السائل عن كلمة التوحيد بالمفتاح على جهة الاستعارة؛ طلباً للمشاكلة والمناسبة، ولولا وجود التعبير بالمفتاح، لما كان لتعبير وهب بالأسنان موقع من المناسبة. كما أن شريحاً[1] لما عبر عن استرسال الشهادة بالسبوطة على طريق الاستعارة أيضاً، وما للمشاكلة[2]، وهذا ليس فيه إلا أنه غيرُ داخل تحت التعريف المذكور في «التلخيص» وبعض الكتب للمشاكلة، وذلك لا يقدح بعد ما أريناك من أن ثَمَّ من علماء البيان من أطلق المشاكلة على ما لا ينطبق عليه ذلك التعريف.

لا يقال: ما ذكرته من أن هذا مشاكلة مخالفٌ لما ذكره صاحب «التلخيص» والزمخشري جميعاً من أن الأعمال المعبر عنها بلفظ غيرها، وهو الأسنان لم يقع في صحبة ذلك...[3] كما يقول صاحب «التلخيص»، ولا في صحبة الضد كما يراه الزمخشري في مثال شريح؛ لأنا نقول: ليس بمخالف لرأي الزمخشري في التحقيق؛ لأن للوقوع في صحبة المناسب مسوِّغاً لها بطريق الأولى، ومسألتنا من هذا القبيل؛ لما كان المناسبة بين الأسنان والمفتاح. والوقوف عند خصوصية الضد لا يصدر من ذي ذوق سليم ولا نظن

---

(١) في الأصل: «شريح»، والصواب ما أثبت.

(٢) كذا في الأصل.

(٣) كلمة غير واضحة في الأصل.

بالزمخشري أنه أراده، وبالله التوفيق.

* * *

* المكان الخامس: قال الزركشي: أراد بالأسنان: القواعد التي بني الإسلام عليها.

ووقع في تعليقي: أن من جملة القواعد: كلمة الشهادة التي عبر عنها بالمفتاح، فكيف يجعل بعد ذلك من أسنان؟[1]

قال مقلد خطباء الهند: أراد بالقواعد: ما عدا كلمة الشهادة، فلا تناقض.

وأقول: إذا أريد ذلك، فلا إشكال، لكن الأولى التصريح باستثناء ما يوهم طرحه وجود التناقض، والأمر في ذلك قريب.

* * *

* المكان السادس: قوله: «أليس لا إله إلا الله مفتاح الجنة؟» جوزت فيه نصبَ المفتاح على أنه خبر «ليس»، ورفعَه على أنه اسمها[2].

قال مقلد خطباء الهند: في مثل هذا المحل أيهما قدمت، فهو الاسم، فالوجهان لا يتأتيان.

وأقول: ليس ذلك بصحيح؛ فقد تحرر في محله: أن الاسم والخبر لهما ثلاث حالات:

إحداها: أن يكونا معرفتين.

والثانية: أن يكونا نكرتين.

---

(١) انظر: «مصابيح الجامع» (٣/ ٢٠٢).

(٢) انظر: «مصابيح الجامع» (٣/ ٢٠١).

والثالثة: أن يكونا مختلفين.

وهذان القسمان الأخيران لسنا بصددهما؛ فإن الاسم والخبر في مسألتنا معرفتان، وهي الحالة الأولى، والحكمُ فيها: أنه إن كان المخاطب يعلم أحدهما دون الآخر، فالمعلوم الاسم، والمجهول الخبر، فيقال: كان زيد أخا عمرو؛ لمن علم زيداً، وجهل أخوَّته لعمرو، ويقال: كان أخو عمرو زيداً؛ لمن يعلم أخا عمرو، ويجهل أن اسمه زيد، وإن كان يعلمهما، ويجهل انتساب أحدهما إلى الآخر، فإن كان أحدُهما أعرفَ، فالمختار جعلُه الاسم، فيقول: كان زيدٌ القائمَ؛ لمن كان سمع بزيد، وسمع برجل قائم، فعرف كلاً منهما بقلبه، ولم يعلم أن أحدهما هو الآخر، ويجوز قليلاً: كان العالم زيداً، وإن كان لم يكن أحدهما أعرفَ، فأنت مخيَّر؛ نحو: كان زيد أخا عمرو، وكان أخو عمرٍو زيداً.

إذا عرفت ذلك، فقد ظهر[1] لك تأتي الوجهين في قوله: «أليس لا إله إلا الله» علم لهذا اللفظ الخاص، و«مفتاح» مضاف إلى «الجنة»، وهي علم لدار النعيم السرمدي ـ جعلنا الله من أهلها بلا محنة ـ.

والمضاف بحسب المضاف إليه، فلا يكون أحدهما أعرفَ من الآخر، فهو ـ ممّا أنت فيه ـ بالخيار، فلك أن تجعل المقدَّمَ الاسمَ، والمؤخَّرَ الخبرَ، ولك أن تعكس، وتجعل المؤخرَ الاسمَ، والمقدَّمَ الخبرَ، فالوجهان متأتيان بلا إشكال.

وكأن المعترِض نظر إلى قول من قال في باب: المبتدأ والخبر: «إذا كانا معرفتين، وجب الحكم بابتدائية المقدم، وتجعل أن الحكم كذلك مع

(١) في الأصل: «ظهرت»، والصواب ما أثبت.

وجود الناسخ»، فقال ما قال، وهو وهم؛ فإن الحكم بابتدائية المقدم في باب المبتدأ إنما كان لدفع الإلباس، وهو منتفٍ مع وجود الناسخ، وظهور الإعراب فيهما، أو في أحدهما.

على أن الزجاجي جعل الحكم كذلك مع خفاء الإعراب، فيجوز في قوله تعالى: ﴿فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَىٰهُمْ﴾[الأنبياء: ١٥] أن يكون «تلك» الاسم، و«دعواهم» الخبر، والعكس، وصرح بأن النحويين يجيزون ذلك، وممن[1] ذكر الجواز فيهما: الزمخشري، والتوفيق بيد الله.

ثم مما لا أقضي فيه العجب: أن هذه المسألة مصرَّح بها في المختصر المعروف بـ«الوافي»، قال فيه في: خبر كان وأخواتها: وهو كخبر المبتدأ، لكنه يتقدم في المتساويين في الأمن. هذا نصه، وأمن الإلباس موجود في المسألتين؛ لظهور الإعراب كما عرفت، وهذا المختصر يتداوله طلبة الهند كثيراً، ويشتغلون به، ولهذا المعترِض به خصوصية؛ فإن والده كتب عليه شرحاً فيما بلغني، فكيف غاب عنه مثلُ هذا، وهو نصب عينيه؟! ولكن زينت له نفسه الاعتراض حباً في الظهور، فمال مع الغرض، وحبك الشيء يعمي ويصم.

* * *

* المكان السابع: قول بعض أزواج النبي ﷺ: «أينا أسرع بك لحوقاً؟»، قال: «أطولكن يداً»، فاختاروا قبضة يذرعونها، فكانت سَوْدَةُ أطولَهن يداً، فعلمنا ـ بعدُ ـ أنما كانت طول يدها الصدقة، وكانت أسرعنا

(١) في الأصل: «ومما».

لحوقاً به ﷺ، فعلمنا أن طول يدها الصدقة.

في تعليقي على هذا المحل: أن المراد باليد: النعمة، وأن بعضهم جوز أن يكون طول اليد كناية.

وحكيت عن بعضهم: أنه استشكل ذلك بأن طول اليد ـ التي هي الجارحة ـ لا مناسبة فيه لكثرة الصدقة كالمناسبة في طول النِّجاد لطول القامة[1].

قال مقلد خطباء الهند: جعلُه مجازاً مرسلاً لا يطابق لفظ البخاري: إنما كان طول يدها الصدقة.

وأقول: ليس في عدم مطابقته له ما يقتضي بطلان كونه مجازاً مرسلاً، وغايته: أن الراوي حمل اليد على الجارحة، وجعل طولها كناية عن الصدقة، ولا يتحتم، بل يجوز أن يكون المراد باليد من قوله: «أطولكن يداً»: النعمة، فيكون مجازاً مرسلاً.

والمراد بطول النعمة: كثرتها، وامتدادها؛ كما يقال: فلان طويل الإحسان، وقد جوزت في التعليق أن يكون المراد باليد: الجارحة، وأن «أطولكن يداً» من الطَّول ـ بفتح الطاء ـ، لا من الطُّول ـ بضمها ـ؛ أي: أجودكنَّ يداً، ونسب الجود إلى اليد؛ لأن الإعطاء كثيراً ما يقع بها.

والحاصل: أن اللفظ يحتمل الأمور الثلاثة، والراوي حمله على واحدٍ منها، وهو كون اليد كناية عن الصدقة، ولا يقدح حمله على ذلك في تجويز الوجهين الأخيرين، وهذا ظاهر، فسقط الاعتراض بأن جعله مجازاً

---

(١) انظر: «مصابيح الجامع» (٣/ ٣٦٤).

مرسلاً لا يناسب قول الراوي.

ثم قال المعترض: والأظهر: أن طول اليد كناية عن الجُود؛ لأن من تصدق، أطال يده، ومدها للإعطاء.

وظن[1] الشيخ: أن المراد: طولُ اليد من حيث المسافة، لا من حيث المد، هذا هو مدار الغلط، وهذا كما يقال: فلان قصير اليد، ويراد: أنه بخيل؛ على طريق الكناية.

وأقول: هذا كلام لا بأس به، غير أن استشكال كونِ اللفظ المذكور كنايةً من حيث إن طول اليد التي هي الجارحة غير مناسب لكثرة الصدقة ليس مقولاً لي، وإنما حكيته في الشرح عن غيري، فقلت: قال بعضهم: وفيه نظر، وهذا من مقولات الشيخ بهاء الدين السبكي، ذكره في «شرحه لتلخيص المفتاح»، فإن كان هذا الكلام وقع في النسخة التي وقف عليها المعترض من تعليقي على البخاري غيرَ معزوٍّ إلى أحد، فهو من غلط الناسخ، وإلا، فالذي في مسوَّدتي[2]: هكذا قال بعضهم، وفيه نظر. فليصلحه إن لم يكن كذلك في النسخة التي وقف عليها.

* * *

* المكان الثامن: قوله ﷺ في قضية الصائم في السفر الذي ظُلِّل عليه لمشقة الحَرِّ: «ليس من البر الصيامُ في السفر».

قال الزركشي: «من» زائدة لتأكيد النفي، وقيل: للتبعيض، وليس بشيء.

---

(١) في الأصل: «وظن أن»، والصواب ما أثبت.

(٢) في الأصل: «مستودتي»، والصواب المثبت.

قلت: هذا عجيب منه؛ أجازَ ما المانعُ منه قائمٌ، ومنعَ ما لا مانعَ منه! وذلك أن من شروط زيادة «من» أن يكون مجرورها نكرة، وهو في الحديث معرفة، هذا المذهب هو المعول عليه، وهو مذهب البصريين؛ خلافاً للأخفش والكوفيين، وأما كونها للتبعيض، فلا يظهر لمنعه وجه؛ إذ المعنى: أن الصوم في السفر ليس معدوداً من أنواع البر[1].

قال مقلد خطباء الهند: تقدير «معدوداً» ليس فيه توجيهُ كونها للتبعيض، ولا يتعلق به غرض، فلو قلت: أخذت من المال، قدَّرت: أخذت بعضَ المال، وما احتجت إلى تقدير شيء.

وأقول: وقع في «شرح الحاجبية» لنجم الأئمة الرضي الإستراباذي ما نصه: ومثال التبعيض: أخذت من الدراهم، والمفعول الصريح محذوف؛ أي: أخذت من الدراهم شيئاً. انتهى.

وهذا منافٍ لقول المعترض: «وما احتجت إلى تقدير شيء»، وكيف لا يحتاج، والفعل المذكور متعدٍّ بنفسه إلى مفعول، فحيث لا يذكر ذلك المفعول، يقدر؛ وفاءً لحق التعدية.

نعم، إن ترك ذلك المتعدي منزلة اللازم كما في: يدِ تعطي، لم يقدر له مفعول؛ إذ المقدر كالمذكور، فتقديره ينافي الغرض، وقولك: «من الدراهم» حينئذٍ متعلق بأخذت، فلذلك يستغنى به، ولا يقدَّر شيء.

وأما في: «ليس من البرِّ الصومُ في السَّفَر»، فلا بد أن يكون «من البر» متعلقاً بشيءٍ محذوفٍ؛ ضرورةَ أن الكلام لا يستقل بدون تقديره؛ على ما عُرف في شأن الظرف المستقر، فذكر المتعلق، وهو قولنا:

---

(١) انظر: «مصابيح الجامع» (٤/ ٣٦٨).

معدوداً؛ لغرض الإبانة عما يتعلق به الجار والمجرور، فقوله: «ولا يتعلق به غرض» ليس بصحيح، ولم يقدر «معدوداً» على أنه متعين للتقدير، بل لأنه مما يجوز أن يقدر، ولك أن تقدر: كائناً، وحاصلاً، وثابتاً، ونحو ذلك، على أن ما ذكرناه مسوق لبيان المعنى، لا لتفسير الإعراب، فالمنازعة مع ذلك في ذكر «معدوداً»، أو غيره من أيِّ متعلقات الجار والمجرور مما لا طائل تحته[1].

ثم قال المعترض: هذا، والظاهر أن المقام ينافي التبعيض؛ إذ معنى الحديث: أن الصوم في السفر ـ ممن هو في معنى المظلَّل عليه ممن يشقُّ عليه الصوم، ويفضي إلى ترك ما فوقها من القربات ـ، لا يعدّ بِرّاً أصلاً، لا أن فيه بعضَ البر.

وأقول: ليس في قولنا: ليس في السفر، معدوداً من أنواع البر ما يقتضي أن يكون فيه بعض البر، وكيف والبعضية منفية، وإذا انتفى كونه بعض أنواع البر، لزم أن لا تقدير أصلاً، فما هذا الاعتراض البارد؟!

قال المعترض: ثم الحمل على زيادتها ممكن، أما على رأي الكوفيين، فظاهر.

وأقول: ليس التفريع على هذا المذهب؛ لأنه غير المذهب المنصوص، وقد ذكرنا في صدر المناقشة مع الزركشي: أن الزيادة متأتية على مذهب الكوفيين، والأخفش، فهذا الكلام الذي ذكره لا يحسن وقعه بعد ذلك.

ثم قال: وأما رأي البصرية، فيجعل الاسم مثله في:

ولقد أَمُرُّ على اللئيم . . . .

---

(١) في الأصل: «من طائل محبة»، والصواب ما أثبت.

وأقول: لا يلزم من تجويزهم وصفَ ذي اللام الجنسية بالجملة جواز إدخال «من» الزائدة عليه؛ إذ المانع قائم، وهو: فقدُ شرطِ الزيادة، وذلك أنهم صرحوا بأنه يشترط كون مدخولها نكرة، والمحلى باللام المذكورة معرفة قريبة من النكرة، لا نكرة، وأما الجملة، فصرحوا بأنها يوصف بها النكرة، وهو قريب منها؛ بخلاف مجرور «من» الزائدة؛ فإنهم شرطوا كونه نكرة، ولم يتعرضوا إلى أن ما هو قريب من النكرة بمثابتها في ذلك، فعملنا بالنص في الموضعين، ولو عمل بما تخيله هذا المعترض، لم يصح وقوع ما دخلت عليه هذه اللام مبتدأ، ولا ذا حال، ولا موصوفاً بالمعرفة، واللازم باطل إجماعاً.

* * *

* **المكان التاسع**: قوله ـ عليه السلام ـ: «وأحياناً يتمثل لي المَلَكُ رجلاً»، قال جماعة من الشارحين: «رجلاً» تمييز.

قلت: والظاهر أنهم أرادوا: تمييز النسبة، لا تمييز المفرد؛ إذ المَلَك لا إبهام فيه، ثم أوردت سؤالاً، وهو: أن تمييز النسبة لا بد أن يكون محوَّلاً عن الفاعل؛ كتصبَّبَ زيدٌ عرقاً؛ أي: عَرَقُ زيد، والمفعول؛ نحو: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾[القمر: ١٢]؛ أي: عيونَ الأرض، وذلك غير متأتٍّ هنا.

وأجبت: بأن هذا أمر غالب لا دائم؛ بدليل: امتلأ الإناءُ ماءً[1].

قال مقلد خطباء الهند: ذلك عند شرذمة قليلين، فأما عند الحذاق، فلا.

---

(١) انظر: «مصابيح الجامع» (١/ ٢٣).

قال جار الله العلامة في «المفصل»: وباب التمييز إلى آخره من أل؛ أي: من أوله إلى آخره.

وأقول: هذا ـ فيما يظهر ـ عجزٌ عن إبداءٍ لوجه في كون التمييز المذكور محوَّلاً، وتسلق على الاعتراض بالتشدق، وإخلاد إلى قعقعة لا طائل[1] تحتها، هَبْكَ أن التحويل عند الحذاق لازم في باب التمييز في أوله إلى آخره كما زعمت، والسائل ادعى أن ذلك غير متأتٍّ في هذا المحل، وهو ظاهر فيما يلوح للناظر، فجوابه إنما هو بإبداء وجه الثاني، لا بأن الحذاق ذكروا أنه متأتٍّ.

وذكر الإمام عبد القاهر المسألة، فقال: هو الأكثر، كذلك قال.

وأما قولهم: امتلأ الإناءُ ماء، فليس من جملة إخوانه؛ إذ الماءُ لا يمتلئ؛ كما أن العرق يتصبب، نقله عنه الفخر الإسفندري في «شرح المفصل»، فهذا الإمام عبد القادر الجرجاني من أكبر المحققين، وعظماء الحذاق غير مدافع يصرِّحُ بأن التحويل في هذا النوع أكثريٌّ، لا كليٌّ، وحسبك به، ولعل المعترض لا يراه من الحذاق!

وهذا الإمام جمال الدين بن مالك ينادي بذلك في «متن التسهيل»، وفي «شرحه»، ولعله أيضاً ليس من الحذاق عند هذا الفاضل! وكأنه ظفر بهذا الكلام في «المفصل»، فاغتنم به الفرصة في الاعتراض؛ ظَنًّا منه أن الحذاق كلها يخفى [عليها] ذلك، وهذا ليس من الإنصاف في شيء.

* * *

(١) في الأصل: «إلا طائل» والصواب ما أثبت.

* المكان العاشر: حكى[1] الزركشي عن ابن السِّيد: أنه قال في «رجلاً» الواقع في الحديث المتقدم: إنه حال موطئة؛ على تأويل الجامد بمشتق؛ أي: مرئياً محسوساً.

قلت: آخر الكلام يدفع أوله[2].

قال مقلد خطباء الهند: لا يدفع؛ إذ بعد التأويل صار تقدير الكلام: جسماً مرئياً محسوساً.

وأقول: هذا كلام [من] لم يفهم وجه الدفع، وأنا أبينه، فأقول: الحال الموطئة هي الجامد الموصوفة، تقول: جاءني زيد رجلاً، حال موطئة أن يكون جمود الرجل سابقاً، فمقتضى قول ابن السِّيْد: أن رجلاً حال موطئة: أن يكون جمود الرجل باقياً على حاله، غير مقصود بالتأويل. وقوله: على تأويله بمشتق، لا يكون حالاً موطئة، فآلَ الكلامُ إلى أن «رجلاً» حال موطئة على أن يكون حالاً موطئة، والتدافع فيه ظاهر مكشوف ﴿لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى ٱلسَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾[ق: ٣٧].

وأقول: هذا ضيقُ عَطَنٍ، أيُّ حاجةٍ به إلى ذلك المثال من ديباجة «الكشاف»، والله تعالى يقول: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾[يوسف: ٢]، ويقول: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾[مريم: ١٧]، ومثله في كلام العرب كثير، لكنه لا يفيد المعترض شيئاً فيما هو بصدده من رفع التدافع الواقع في كلام ابن السِّيد، وبالله التوفيق.

* * *

---

(١) في الأصل: «حكي أن»، والصواب ما أثبت.

(٢) انظر: «مصابيح الجامع» (١/ ٢٣).

* المكان الحادي عشر: وقع في تعليقي المشار إليه ما نصه: ولو قيل بأن «يتمثل» هنا أُجري مجرى يصير لدلالته، فيكون «رجلاً» خبرَه؛ كما ذهب إليه ابن مالك، تحوّل، وأخواته، لكان وجهاً، لكن قد يقال: معنى يتمثل: يصير مثالاً، ومع التصريح بذلك يمتنع أن يكون «رجلاً» خبراً له[1].

قال مقلد خطباء الهند: يصح المعنى بحذف المضاف، فمعنى «يتمثل الملَك رجلاً»: يصير الملَك مثال رجل، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه.

وأقول: ليس معنى «يتمثل الملك»، حتى إذا جعلنا «رجلاً» خبر «يصير» على حذف المضاف مثالَ رجل، صح التركيب، وإنما معناه: يصير الملَك مثالاً، فلا يصح مع التصريح بهذا أن تجعل «رجلاً» خبراً بطريق الأصالة، لا على حذف المضاف، ولا بدونه؛ لأن «مثالاً» هو خبر «يصير».

نعم، يمكن أن يدلاً على حذف المضاف، وبدونه، فالكلام في جعله خبراً؛ بحيث يكون نصبُه بالأصالة، لا بالتبعية، والله ولي التوفيق.

* * *

* المكان الثاني عشر: ذكر السهيلي أن وجوه الوحي سبعة، وعدَّدها.

قال ابن المُنَيِّر ـ رحمه الله ـ: وزدنا عليه ـ بفضل الله ـ ثلاثة أوجه، ثالثها: نزول جبريل في صورة رجل شديد بياض الثياب، شديد سواد الشعر، لا يُرى عليه أثرُ السفر، ولا يعرفه من الصحابة أحد، وهذه صورة

---

(١) انظر: «مصابيح الجامع» (١/ ٢٣).

دحية، لا دحية؛ [لأن دحية][1] كان معروفاً، واستشكلتُه أنا بأن ظاهر القصة التي ذكر فيها مجيء جبريل ـ عليه السلام ـ على تلك الصورة يقتضي أنه لم يبلِّغ وحياً عن الله إلى رسوله في هذه المرة، وإنما جاء سائلاً[2] له عن شرائع الإسلام؛ ليعلم الناس دينهم، فكيف يعد هذا من وجوه الوحي إلى الرسول عليه الصلاة والسلام؟![3]

قال مقلد خطباء الهند: ما ذكره الشيخ ابن المنيِّر صواب؛ فإن تصديق جبريل إياه ـ عليه الصلاة والسلام ـ بقوله: «صدقت»، الظاهر: أنه بأمر، وإلا، كان يعلم الشريعة من عند نفسه، ﴿وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ﴾[مريم: ٦٤]، و﴿وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾[النحل: ٥٠] مما يقوي ما ذكره.

وأقول: لا يلزم من كون جبريل ـ عليه السلام ـ فعل بأمر الله ما فعله من تنزله على النبي ﷺ، وسؤاله عن شرائع[4] الإسلام، وتصديقه إياه في جوابه، وتعليم الناس دينهم؛ أن يكون ذلك وحياً بلَّغه جبريل عن الله إلى رسول الله ﷺ؛ [لأنه] لم يعرف أن السائل جبريل ـ عليه السلام ـ إلا في آخر الأمر، وقد جاء مبيناً في الدارقطني في آخر الحديث المذكور: «هذا جبريلُ قد أتاكم يعلِّمُكُم دينكم، فخُذوا منه، فوالذي نفسي بيدِه! ما شُبِّهَ عَلَيَّ منذُ أتاني قبلَ مَرَّتي هذه، وما عرفْتُهُ حتى ولَّى»[5]، انتهى.

---

(١) ما بين معكوفتين زيادة يقتضيها النص.

(٢) في الأصل: «سائل»، والصواب ما أثبت.

(٣) انظر: «مصابيح الجامع» (١/ ٢٦).

(٤) في الأصل: «الشرائع»، والصواب ما أثبت.

(٥) رواه الدارقطني (٢/ ٢٨٢) عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

فهذا مما يدل قطعاً على أنه لم يوح[1] إليه في ذلك المجلس شيئاً، إذ لو أوحى إليه، لم يجز أن يشتبه عليه، ولوجب أن يعرفه يقيناً، فسقط هذا الاعتراض، وأنا كنت أولى بالذب عن ابن المنيِّر من هذا الذي ذبَّ عنه؛ لأن المشار إليه هو جدُّ جدي من قبل الأم، [فأنا] من ذريته، ولكن الحق أَحَقُّ أن يُتبع، ولا بأس بالإلمام بطرف من ترجمته على طريق الاختصار.

فأقول: هو قاضي قضاة الإسكندرية، وخطيبها، الإمام العلامة ناصر الدين أحمد بن محمد الجذامي الجروي المالكي، الشهير بابن المنيِّر ـ بتشديد الياء وكسرها ـ، أحد تلامذة ابن الحاجب، بل أعظمهم مقداراً، وأرفعهم رتبة، له اليد الطولى في التفسير، وأصول الفقه، وعظيم اللسان، إمام في فقه مذهب الإمام مالك، إلى غير ذلك، ومن تصانيفه: «البحر الكبير» في بحث التفسير فيما يزيد على عشرين مجلداً ضخمة، وله «الانتصاف من الكشاف»، وهو أول من صنف على «الكشاف» فيما أعلمه، وتبعه الطيبي، وغيره، وكثيراً[2] ما يعلقون عنه في حواشيهم، وشرحَ «البرهان» في أصول الفقه لإمام الحرمين شرحاً لا نظير له، وكتب تصانيف جمَّة يطول ذكرها.

كنت جالساً يوماً عند شيخنا علامةِ عصره، وفريدِ زمانه، شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني[3] الإمام المشهور ـ رحمه الله ـ، فسألني عن كيفية انتسابي إلى القاضي ناصر الدين بن المنير ـ رحمه الله ـ،

---

(١) في الأصل: «يوحي»، والصواب ما أثبت.

(٢) في الأصل: «وكثير»، والصواب ما أثبت.

(٣) في الأصل: «البلبقيني»، والصواب ما أثبت.

فذكرت ذلك له، فقال لي: هو إمام لم تخرج الإسكندرية مثله، [تو]في سنة ثلاث[1] وثمانين وستمائة، وتوفي شيخنا سراج الدين البلقيني بالقاهرة في يوم الجمعة عاشر ذي القعدة الحرام سنة خمس وثمان مئة، ودفن من الغد بمدرسته التي أنشأها بالقاهرة في الخان المعروفة بخان بهاء الدين، رحم الله الجميع، وأسكنهم في بحبوحة الجنة بمنه وكرمه، آمين.

* * *

* المكان الثالث عشر: قول أبي هريرة رضي الله عنه: «ما من أصحاب النبي ﷺ أكثرُ حديثاً مني، إلا مما كان من عبدالله بن عمرو».

وقع في تعليقي على هذا الموضع ما نصه: في إعرابه إشكال، وذلك [لأنَّ] «ما» عبارة عن المستثنى، وسواء جعلتها موصولة، أو موصوفة، لا يتأتى؛ إذ يصير المعنى: إلا الحديث الذي كان من ابن عمرو، إلا حديثاً كان منه؛ فإنه أكثر حديثاً مني، ولا يتصور إلا بتكلف[2].

قال مقلد خطباء الهند: قول الشارح: «فإنه أكثر حديثاً» متصور من غير تكلف؛ إذ المعنى: فإن حديثه أكثر حديثاً مني، ومجاز عقلي، نسب الأكثر رواية إلى ضمير الحديث.

ثم أخذ يتشدق بإيراد ما هو مقرر في مختصرات هذا الفن من الكلام على الإسناد العقلي تصحيحاً وإبطالاً مما ليس داعي إلى ذكره.

---

(١) في الأصل: «ثلاثة»، والصواب ما أثبت.

(٢) انظر: «مصابيح الجامع» (١/ ٢٤٨).

وأقول: هذا مبني على فهمه أن قولي: «ولا يتصور إلا بتكلف» راجعٌ إلى قوله: «فإنه أكثر حديثاً مني»، وليس كذلك، وإنما هو راجع إلى قولنا: «إذاً يصير المعنى: إلا الحديث الذي كان من ابن عمرو، إلا حديثاً كان منه»؛ فإن القصد: جعل الاستثناء متصلاً، وهو لا يتصور بحسب الظاهر إذا لم يتقدم ما يستثنى منه إلا أحد، وهو لا يَصدُق على الحديث، فلا يصح استثناؤه منه، وجعلُه منقطعاً يوقع في خلاف المقصود.

نعم، يمكن أن يكون تقدير الكلام المذكور: ما من حديث أصحاب النبي ﷺ حديث أكثر حديثاً من حديثي، إلا الحديث الذي كان من [ابن] عمر[و]، أو: إلا حديث كان من ابن عمر[و]، فعلى هذا يتصور أن يكون الاستثناء متصلاً.

وفيه حذف مضافات من ثلاثة أمكنة:

أحدها: قوله: «ما من أصحاب النبي».

والثاني: قوله: «أحد».

والثالث: قوله: «مني».

وفيه مع حذف هذه الأشياء الثلاثة: الخروج عن الحقيقة في إسناد أكثرية الحديث إلى الحديث، وهذا ـ وإن كان جائزاً على جهة المجاز ـ، لكن في ارتكاب هذه الأمور الأربعة بأسرها في تركيب واحد تكلف لا يخفى إلا على من تكلف الخروج عن سَنَنِ الإنصاف.

وهاهنا بينة، وهو أن الحافظ صلاح الدين العلائي ـ رحمه الله ـ حكى

في كتابه المسمى بـ «كشف النقاب»: أن أبا هريرة رضي الله عنه روي له خمسة آلاف حديث وثلاث مئة حديث، وأربعة وسبعون حديثاً، واتفق الشيخان منها على ثلاثمئة وخمسة وعشرين، وانفرد البخاري بثلاثة وتسعين، وانفرد مسلم بمئة وتسعة وثمانين. وابن عمرو ـ رضي الله عنهما ـ روي له سبعمائة حديث، اتفق الشيخان منها[1] على سبعة عشر حديثاً، وانفرد البخاري بثلاثة منها، وتفرد مسلم بعشرين.

وهذا مناف في الظاهر لقول أبي هريرة رضي الله عنه: «إلا ما كان من ابن عمر[و]»، ففيه إشكال، وقد يجاب عنه، فتأمل.

ووقع في خط هذا المعترض مكانه: ابن عمر ـ بغير واوٍ ـ اقتضى ذلك: أنه فهم أنه عبدالله بن عمر بن الخطاب، فأخطأ، وإنما هو عبدالله بن عمرو بن العاص.

* * *

* **المكان الرابع عشر**: قوله: «قد علمنا إن كنت لموقناً».

قال الزركشي: وحكى السفاقسي فتح «إن» على جعلها مصدرية؛ أي: علمنا كونَك موقناً، ورده بدخول اللام.

قلت: إنما تكون اللام مانعة إذا جُعلت لام الابتداء على رأي سيبويه ومن تابعه، وأما على رأي الفارسي، وابن جني، وجماعة: أنها لام غير لازم الابتداء إذا اجتُلبت للفرق، فيُسَوِّغ الفتح حينئذ، لوجود المقتضي،

---

(١) في الأصل: «منهما»، والصواب ما أثبت.

وانتفاء المانع[1].

قال مقلد خطباء الهند: انتفاء المانع ممنوع؛ فإن المصدرية لا تجامع العلم؛ لكونها للرجاء والطمع الدالَّين على ما بعدهما غير معلوم التحقق، وكون العلـم دالاً على ما بعده معلوم التحقـق، ولعل ما ذكر الشارح حكاية اللام مع غير العلم.

وأقـول: يا عجبـاً لمـن تسمـو نفسـه إلى أن يُعَـدَّ من فضـلاء الهنـد المتصدين[2] للمناقشة والمناظرة كيف يصدر منه هذا الكلام، خيل به وهمه الفاسد: أن «أن» لا تكون مصدرية في موطن من المواطن التي تقع فيها بعد العلم، فقال ما قال، فماذا تريد تصنع في قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾[المزمل: ٢٠]، أتراه يقول: «أن» فيه ليست مصدرية؟ وحقيقة الأمر: أن [أن][3] قد تكون ثنائية الوضع، فَتَرِدُ تارة اسماً، وهي ضمير المتكلم في قول بعضهم: أَنْ فعلـتُ ـ بإسكـان النـون ـ، وتَرِد تارة حـرفاً، وهذا أكثر فيه، على أوجه:

منها: أن تكون ناصبة للمضارع، وهذه مصدرية، ولا تقع بعد فعل العلم، وإنما تقع في الابتداء؛ نحو: ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[البقرة: ١٨٤]، أو بعد فعل دال على معنى غير اليقين؛ نحو: ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي﴾[الشعراء: ٨٢].

وقد تكون «أن» ثلاثية الوضع في الأصل، ولكنها خففت، فصارت

---

(١) انظر: «مصابيح الجامع» (١/ ٢١٨).

(٢) في الأصل: «المتصديين»، والصواب ما أثبت.

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

كالثنائية الوضع لفظاً، وهي مصدرية أيضاً، وهذه تقع بعد فعل اليقين، أو ما نزل منزلته؛ نحو: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾[طه: ٨٩]، و﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾[المزمل: ٢٠]، ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ﴾[المائدة: ٧١] فيمن رفع.

والواقع في قوله: «قد علمنا أن كنت لمؤمناً» على مَنْ فتح همزة «أن» من هذا القبيل، ولا إشكال ألبتة.

ولما تكلم ابن هشام في «مغني اللبيب» على الخلاف في اللام الفارقة بدليل «أن» النافية، والمخففة من الثقيلة، هل هي لام الابتداء؛ كما يقول أبو علي، وأبو الفتح، وجماعة؟

قال: وزعم الكوفيون أن اللام المذكورة بمعنى إلَّا[1]، وأن «إن» قبلها نافية، واستدلوا على مجيء اللام للاستثناء بقوله:

أَمْسَى أَبَانُ ذَلِيلاً بَعْدَ عِزَّتِهِ ... وَمَا أَبَانُ لَمِنْ أَعْلاجِ سُودَانِ

وعلى قولهم: «قد علمنا إن كنتَ لموقناً» ـ بكسر الهمزة ـ؛ لأن النافية مكسورة دائماً، وكذا على قول سيبويه؛ لأن لام الابتداء تعلق العامل عن العمل، وأما على قول أبي الفتح، فتفتح. هذا كلامه بحروفه.

وإنما أتي[2] هذا المعترض من قبيل تخيله أن المخففة عن الثقيلة ليست مصدرية.

وإِنَّ لِسَانَ المَرْءِ مَا لَمْ تَكُنْ لَهُ ... حَصَاةٌ عَلَى عَوْرَاتِهِ لَدَلِيلُ

ثم غرب من قوله ولعل ما ذكره الشارح حكاية اللام مع غير المقام.

---

(١) في الأصل: «اللام»، والصواب ما أثبت.

(٢) في الأصل: «أوتي على»، والصواب ما أثبت.

وكَمْ مِنْ عَائِبٍ قَوْلاً صَحِيحاً وآفَتُهُ مِنَ الفَهْمِ السَّقِيمِ

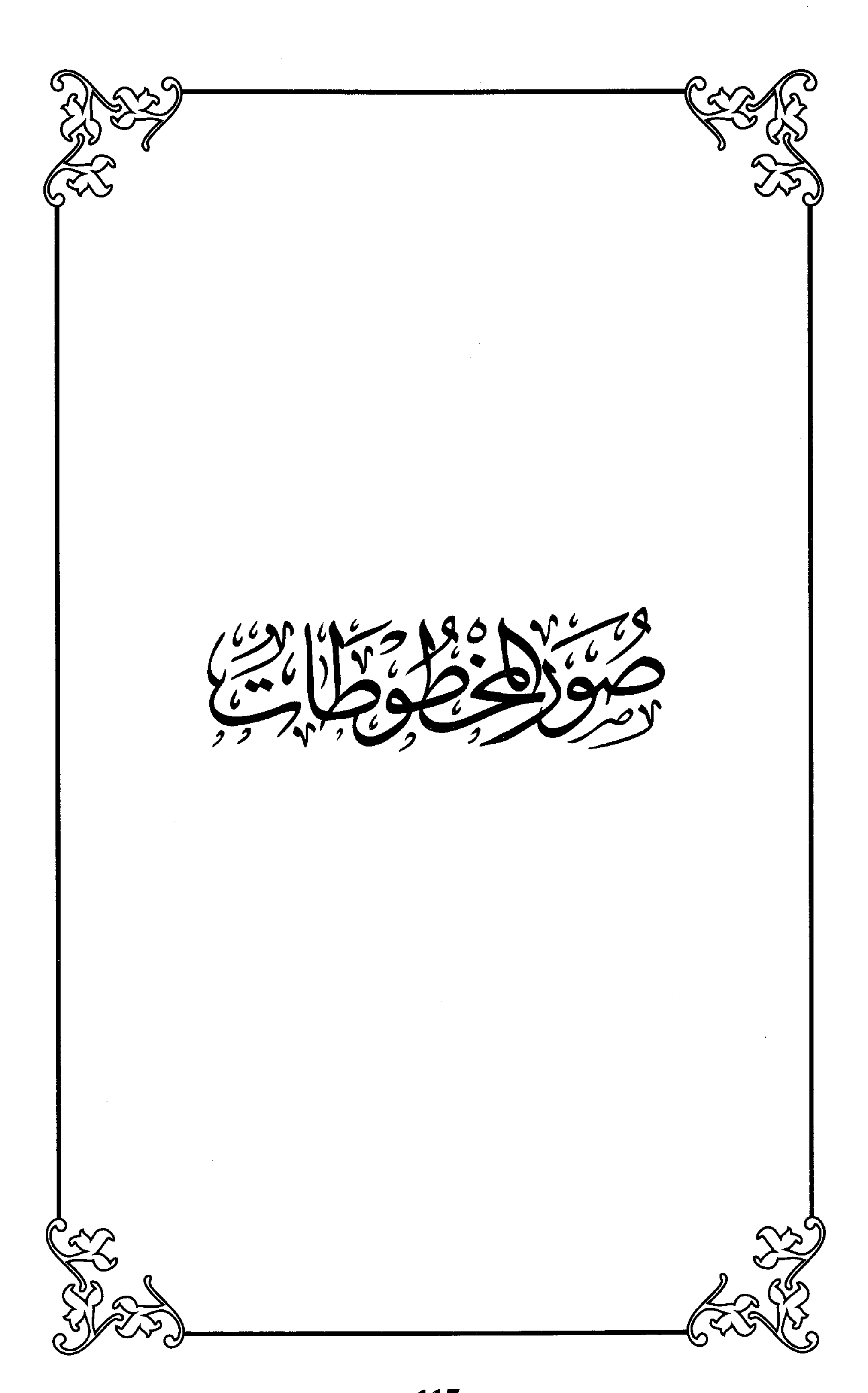
وهذا آخر اعتراضاته على تعليقي [على] البخاري، وهو كما رأيت، والله الموفق، لا رب غيره.

❑ ❑ ❑

(*) جاء في آخر الرسالة: «تَمَّ ذلك، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على من لا نبيَّ بعده.

وكان الفراغ من هذه الرسالة يوم الجمعة خامس عشر من ذي القعدة على يد الحقير الفقير إلى ربه الغني مبارك تابع المرحوم الشيخ إبراهيم أبي سلمة سنة (١١٨٠) مئة وثمانين وألف.

اللَّهمَّ انفع بها مالكيها ومطالعيها، آمين».



صور المخطوطات



كتاب مصابيح الجامع تأليف
سيدنا ومولانا الشيخ الإمام
العالم العلامة بدر الدين
محمد بن أبي بكر بن عمر المالكي
الدماميني المخزومي

بدء الوحي الإيمان العلم الوضوء الغسل الحيض التيمم الصلاة المواقيت الأذان
الجمعة صفة الصلاة والجمعة الخوف العيد الوتر الاستسقاء الكسوف
سجود القرآن التقصير صلاة الليل العمل في الصلاة السهو الجنائز
الزكاة وغيرهم

صورة لوحة الغلاف من المجلد الأول ـ وفيه الجزء الأول والثاني ـ من النسخة الخطية للمكتبة الأحمدية بحلب، المرموز لها بـ «م»

صورة اللوحة الأولى من المجلد الأول من النسخة الخطية للمكتبة الأحمدية بحلب، المرموز لها بـ «م»

بيد كل أمة أوتوا الكتاب من قبلنا. المشهور استعمال بيد
مساوية بأن لقوله عليه الصلاة والسلام نحن الآخرون السابقون
بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا وقد استعملت على خلاف ذلك
كما في هذا الحديث وخرجه ابن مالك على أن الأصل بيد
أن كل أمة فحذفت أن وبطل عملها وأضيفت بيد
إلى المبتدأ والخبر اللذين كانا معمولين لأن وهذا الحذف
في أن نادر لكنه غير مستبعد في القياس على حذف أن فإنهما
أختان في المصدرية وشبيهتان في اللفظ وقد حمل بعض
النحويين على حذف أن قول الزبير رضي الله عنه ولولا بنوها حولها لخبطتها
من صلبه ... وكتاب

تم المجلد الثاني ويتلوه جلد الثالث من تجزئة ثلاثة
بعون الله تعالى وحسن توفيقه والحمد لله [illegible] على محمد وآله
وسلم تسليما كثيرا

صورة اللوحة الأخيرة من المجلد الأول ـ وفيه الجزء الأول والثاني ـ من النسخة الخطية للمكتبة الأحمدية بحلب، المرموز لها بـ «م»

الثالث من كتاب مصابيح
الجامع الصحيح تأليف
العلامة بدر الدين
الدماميني
المالكي

المناقب المغازي التفسير فضائل القرآن
النكاح الطلاق النفقات الأطعمة
العقيقة الصيد والذبائح الأضاحي الأشربة
المرضى الطب اللباس الأدب
الاستيذان الدعوات الرقاق القدر
الأيمان والنذور الكفارات الفرائض الحدود
المحاربين الديات استتابة المرتدين الإكراه
الحيل التعبير الفتن الأحكام التمني
[illegible] الاعتصام التوحيد

صورة لوحة الغلاف من المجلد الثاني ـ وفيه الجزء الثالث ـ من النسخة الخطية للمكتبة الأحمدية بحلب، المرموز لها بـ «م»

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

كتاب المناقب كانت قريش ولد النضر بن

كنانة أي ابن مالك [illegible] الياس بن مضر بن نزار بن معد

بن عدنان الناس تبع لقريش في هذا الشأن

يعني الخلافة [illegible] قحطان هو أبو

اليمن [illegible] الله هذا الفعل

من النوادر فإن [illegible] متعد فإذا جاءت

الهمزة صار لازما على عكس المعهود في الأصل

واعلم أنه ليس في حديث معوية ما يرد حديث

عبد الله وإنما أراد النبي صلى الله عليه وسلم

أن قريشا [illegible] هذا الأمر ولم يرد أنه لا يدخل

في غيرهم أصلا وقال صاحب المفهم [illegible]

أنكره معوية على عبد الله بن عمرو وقد صح

من حديث غيره على ما رواه البخاري [illegible]

له من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم

قال لا تقوم الساعة حتى يخرج رجل من

قحطان يسوق الناس بعصاه [illegible]

الجمع بين [illegible]

[illegible]

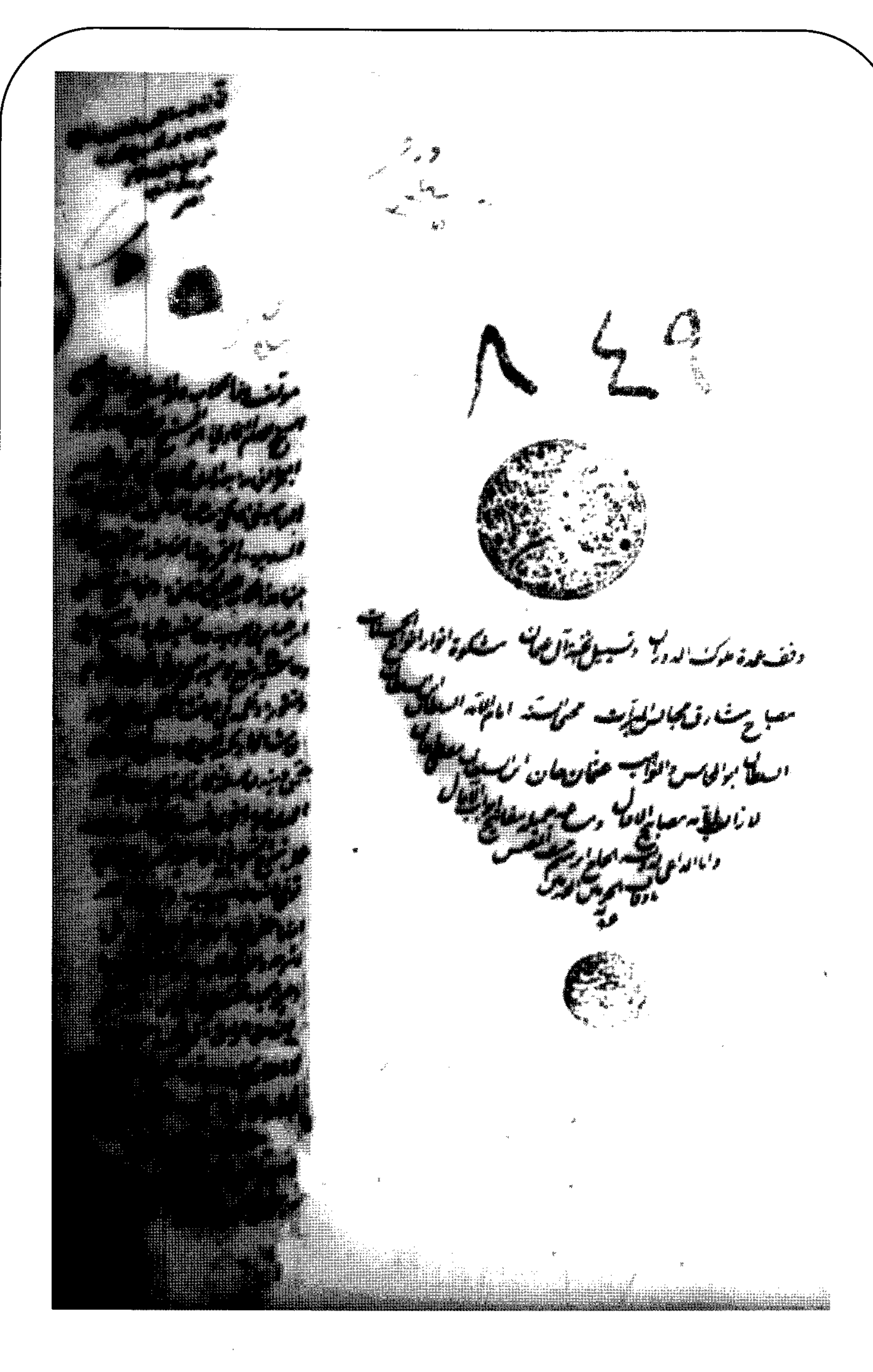
صورة اللوحة الأولى من المجلد الثاني من النسخة الخطية

للمكتبة الأحمدية بحلب، المرموز لها بـ «م»

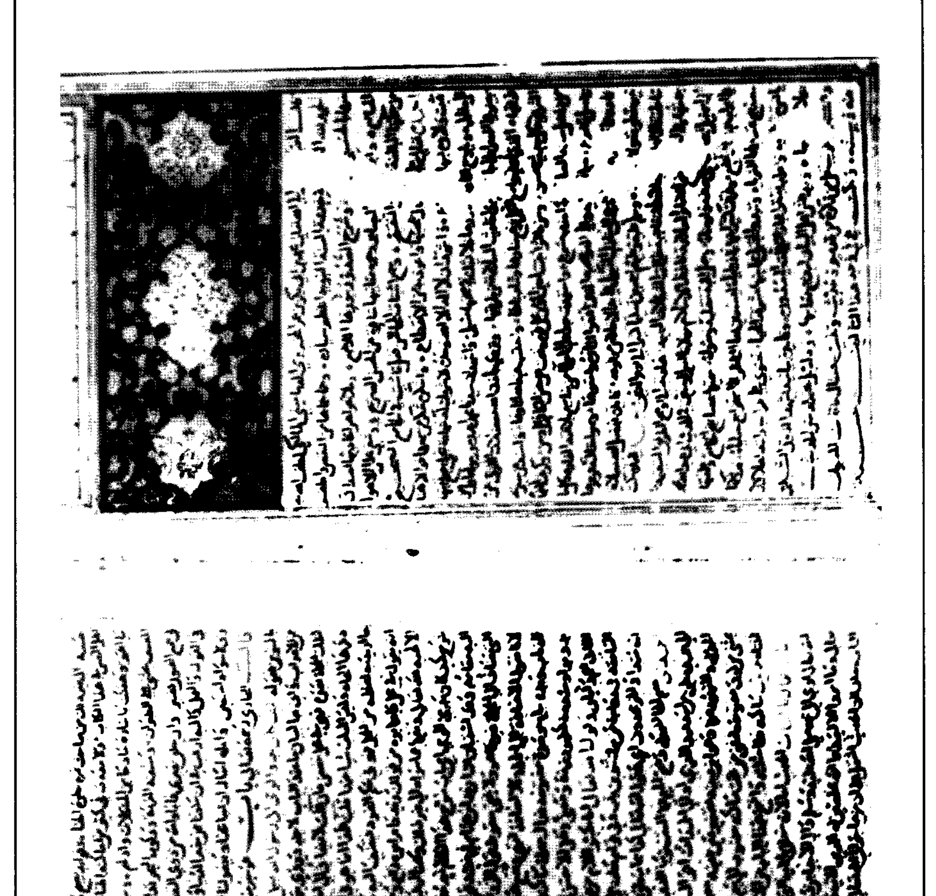
على احسن الوجوه وأكملها والحمد لله وحده وسبحان الله
وبحمده سبحان الله العظيم وليكن هذا آخر تعليق
المصابيح ومنتهى نادرة وعجائب القلوب من فوائد هذا الكتاب
[illegible] من جامع [illegible] من تراجع على انا انتهينا
الى هذا الموضع وفواه المصابيح بالتلهب على بطا العبارة
محددة ولانها [illegible] في جوانب هذا الجامع [illegible]
ومن اسراع [illegible] في صدر المؤلف وتمنع اقدام الامال ان تسلك
ما فيه من [illegible] والآلام قد المت بالجسد من كل مكان
[illegible] بجملها ورجلها حسب الامكان والعمر [illegible]
[illegible] شقة البين ودنيا بعدها [illegible] البحر [illegible]
[illegible] بمنه وكرمه

وكان انتهاء هذا التأليف بزبيد من بلاد اليمن قبيل
ظهر يوم الثلثا العاشر من شهر ربيع الاول سنة عشرين
وثماني مائة على يد مؤلفه العبد الفقير الى الله تعالى
محمد بن ابي بكر بن عمر بن ابي بكر المخزومي الدماميني
المالكي حامدا لله رب العالمين ومصليا على رسوله
محمد خاتم النبيين وعلى آله وصحبه اجمعين ومسلما
ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
وكان فراغ من نساخة هذا التأليف المبارك [illegible] من
ربيع الاول سنة اربع وسبعين وثمانمائة احسن الله [illegible]
بلاغ كما رايت [illegible]

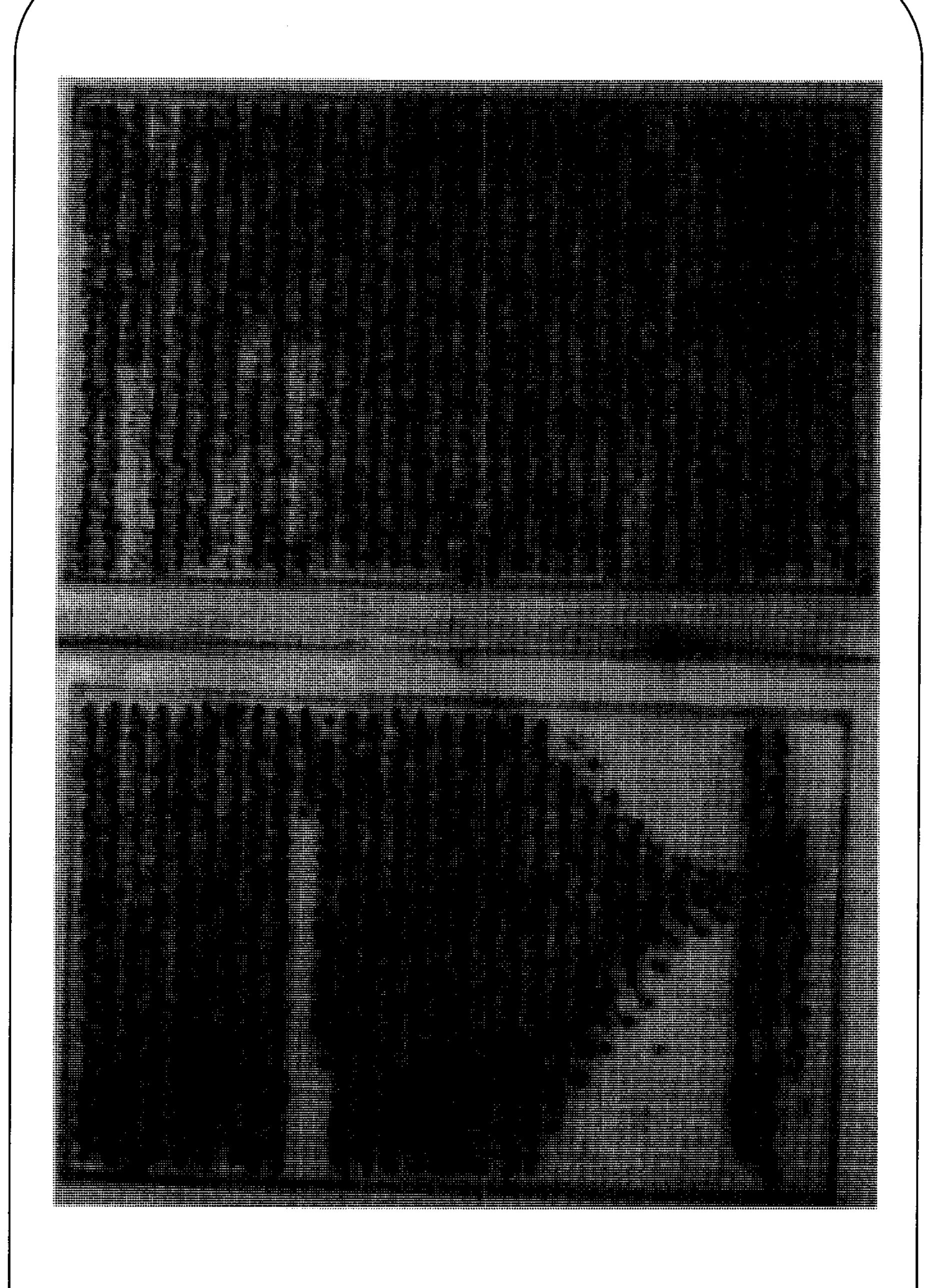
صورة اللوحة الأخيرة من المجلد الثاني من النسخة الخطية
للمكتبة الأحمدية بحلب، المرموز لها بـ «م»



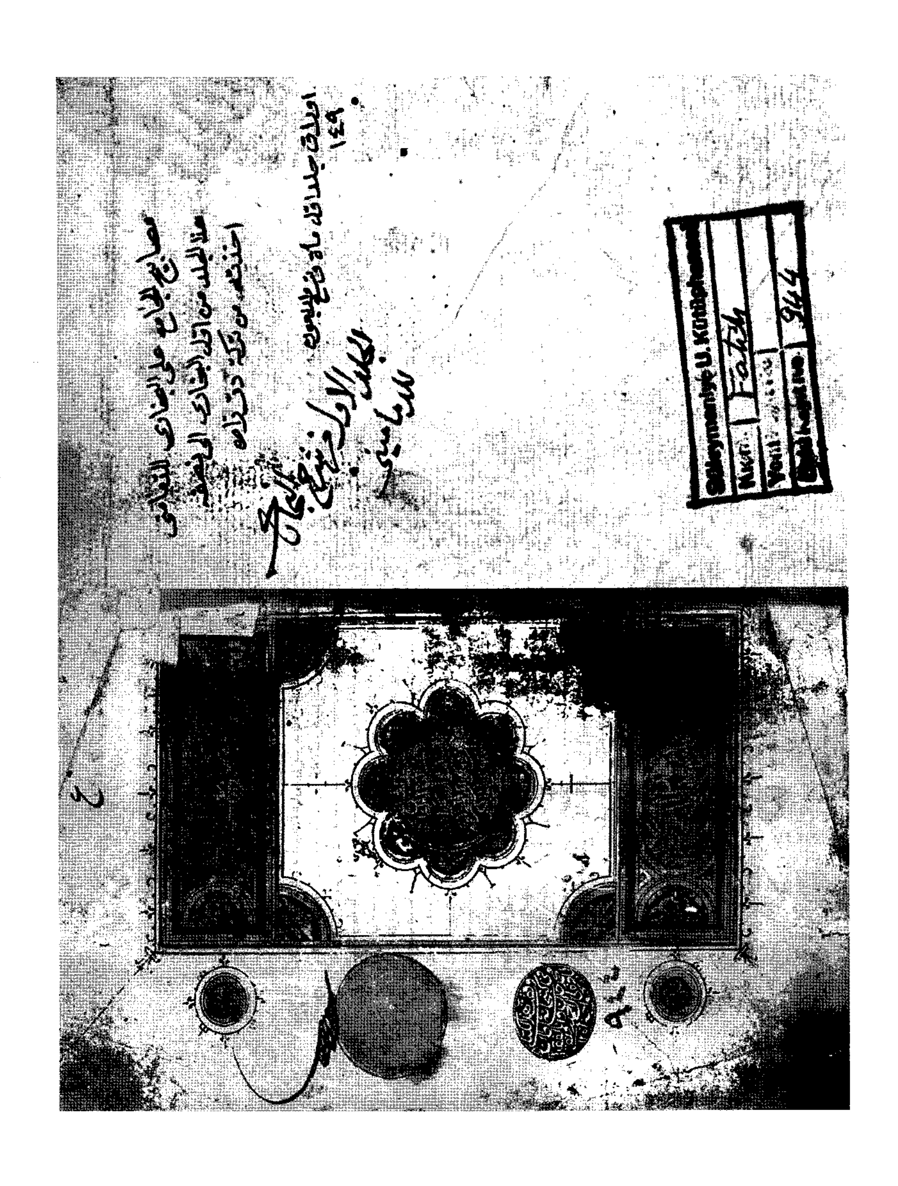
صورة لوحة الغلاف من النسخة الخطية لمكتبة نور عثمانية،
المرموز لها بـ «ج»



صورة اللوحة الأولى من النسخة الخطية لمكتبة نور عثمانية، المرموز لها بـ «ج»

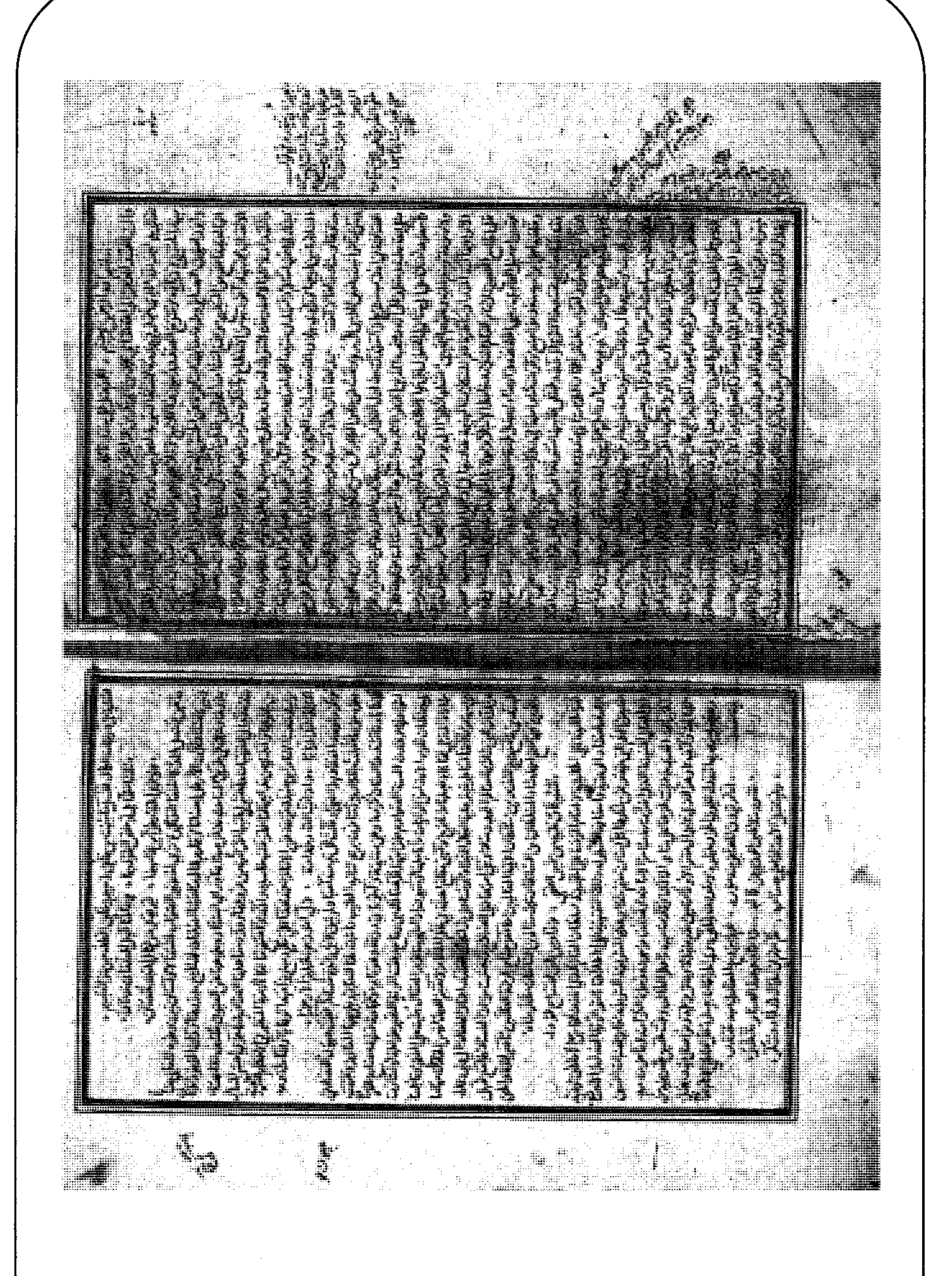


صورة اللوحة الأخيرة من النسخة الخطية، لمكتبة نور عثمانية،
المرموز لها بـ «ج»



صورة لوحة الغلاف من المجلد الأول من النسخة الخطية

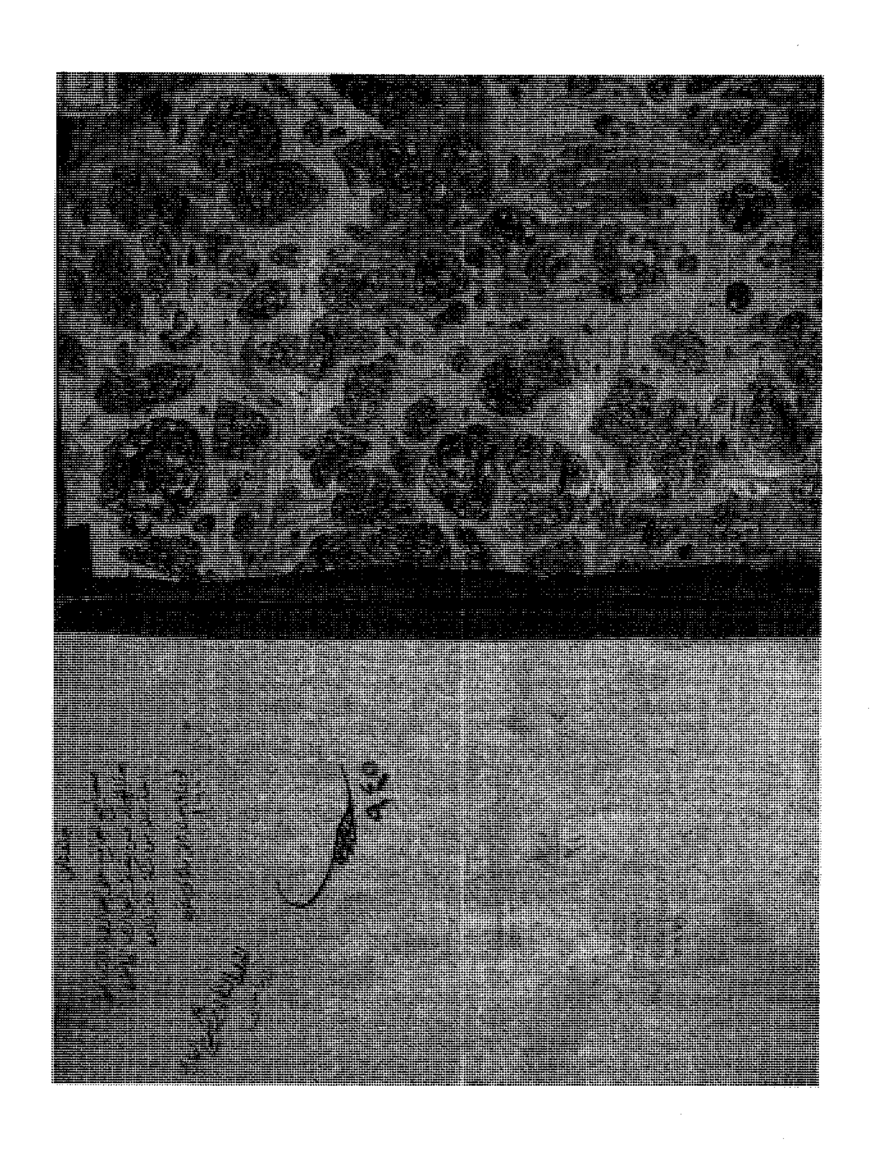
لمكتبة فاتح باشا، المرموز لها بـ «ع»



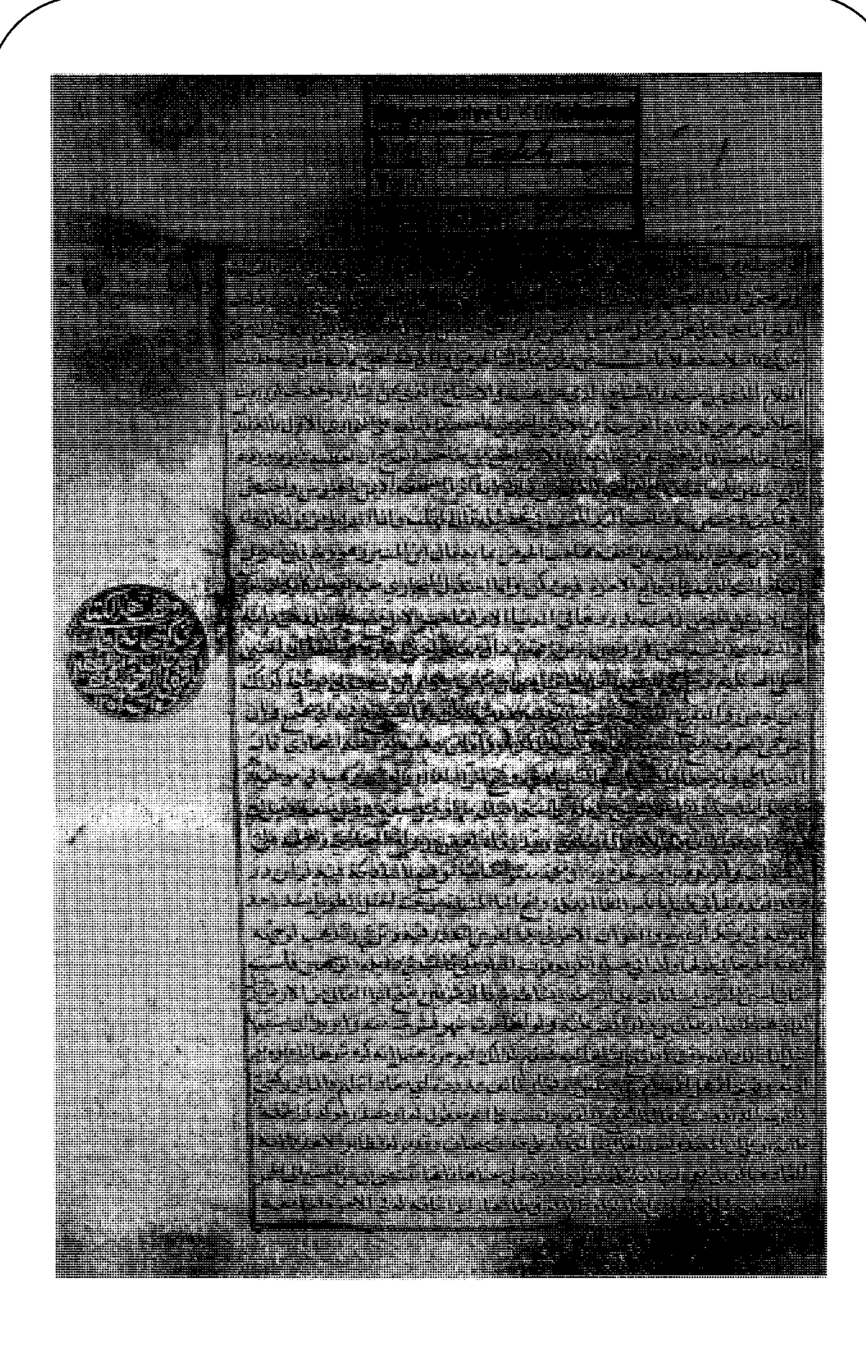
صورة اللوحة الأولى من المجلد الأول من النسخة الخطية
لمكتبة فاتح باشا، المرموز لها بـ «ع»

حتى يرجع إلى الجدر بفتح الجيم وإسكان الدال المهملة أي الجدار وقيل المراد به هنا أصل الحائط وقيل
أصول الشجر وقيل جدر المشارب التي يجتمع فيها الماء في أصول الثمار لذا في المشارق قال السفاقسي
وروي جذار بمعجمة أي مبلغ تمام الشرب من جذر الحساب واختلف أصحاب مالك في صفة
إرسال الماء من الأعلى إلى الأسفل فقال ابن حبيب يدخل صاحب الأعلى جميع الماء في الحائط ويسقي به
حتى إذا بلغ الماء من قاعة الحائط من الكعبين إلى من يليه فيصنع به مثل ذلك حتى يبلغ ماء السيل
إلى أقصى الحوائط وهذا فسره لي مطرف وابن الماجشون وقال ابن وهب وابن القاسم إذا انتهى
الماء في الحائط إلى مقدار الكعبين أرسله كله إلى من تحته ولم يحبس منه شيئا في حائطه ابن حبيب
الأول بأن مطرفا وابن الماجشون وقال ابن وهب من أهل المدينة وبها كانت القصة فهما أعلم
بذلك قال ابن المنير والذي يستقى من الجدر لم يكن مملوكا أو كان مملوكا فكذلك تقدم فيه الأعلى
خلاف الماء المملوك فيقسم بالبلد ونحوه وظاهر الحديث مع ابن القاسم لأنه قال احبس الماء حتى يبلغ
الجدر والذي يبلغ الجدر هو الماء الذي يدخل الحائط فمقتضى اللفظ أنه هو الذي يرسله بعد
هذه الغاية وهي طريقة السقي بديار مصر في بعض النواحي يحبس الماء في الحوض للأول أمدا
معلوما ثم يرسله بجملته فينزل الماء من الأول إلى الثاني ويخلو الأول بالكلية وبعضها على العرف
الذي ذكره ابن الماجشون يحبسون الماء الذي في الحوض عليه ويرسلون ما عداه وهي طريقة
حوائط إسكندرية واستوعى له حقه أي استوفاه له وهو من الوعاء وهذا يدل على أن القول
الأول على وجه المشورة للزبير في المسامحة لجاره ببعض حقه لا على وجه الحكم فلما خالفه الأعرابي
استقصى للزبير حقه وقيل هو من باب العقوبة بالمال والأول هو الوجه والرواية الثابتة
في باب إذا أشار بالمصلحة مصرحة بذلك بينما رجل يمشي تقدم الكلام عليه في سقي الماء والذي هو
أوله من قوله فإذا هو بكلب يلهث غير أن الفاء مقترنة لهنا ولعلها زائدة يأكل الثرى بفتح
بفتح الثاء المثلثة أي الأرض من العطش من تعليليه ويروى من العطاش بضم العين المهملة
وهو ما يصيب الإنسان بشرب الماء ولا يروى قاله الجوهري لقد بلغ هذا مثل الذي بلغ
بي قال الزركشي مثل نصب نعت لمصدر محذوف أي مبلغا مثل قلت لا يتعين لجواز أن يكون
المحذوف مفعولا به أي عطشا ورأيت في نسخة مثله مضبوطا بالرفع وله وجه وهو أن يكون فاعل
بلغ وهذا مفعول به مقدم قال ابن الملقن وكذا هو مضبوط بخط الدمياطي ثم رقي بكسر القاف أي
صعد كذا في الزركشي ومقتضى كلام السفاقسي أن الرواية بفتح القاف وذلك أنه قال حكم
رقي ضبطه في الكتب لذا رقي وصوابه رقي على وزن علم ومعناه صعد قال تعالى أو ترقى في السماء
وإنما رقي بفتح القاف من الرقية وليس هذا موضعه وخرجه على لغة طيئ مثل بقي بقى ورضي
رضى يأتون بالفتح مكان الكسرة فتنقلب الياء ألفا وهذا دأبهم في كل ما هو من هذا الباب
قلت ولعل السفاقسي لا يثبت الفتح هنا إن صح قصد المزاوجة بين بقي وشقي وهي من مقاصدهم
التي يتعمدون فيها تغيير الكلمة عن وضعها الأصلي أي رب بفتح همزة أي وهو حرف نداء وإنا لهم
على حذف همزة الاستفهام أي وإنا لهم عذبت امرأة في هرة حبستها احتج به ابن مالك على ...

صورة اللوحة الأخيرة من المجلد الأول من النسخة الخطية
لمكتبة فاتح باشا، المرموز لها بـ «ع»

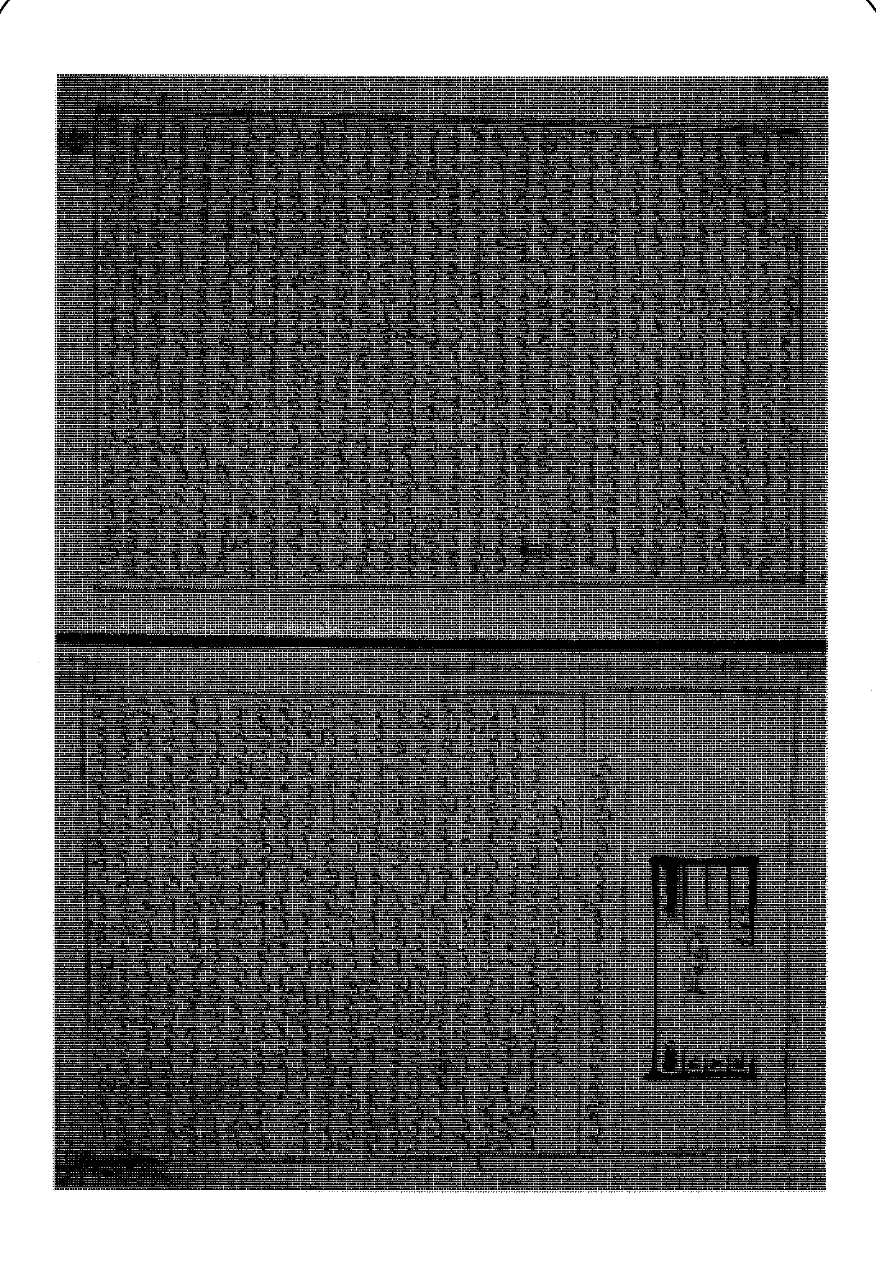


صورة لوحة الغلاف من المجلد الثاني من النسخة الخطية
لمكتبة فاتح باشا، المرموز لها بـ «ع»



صورة اللوحة الأولى من المجلد الثاني من النسخة الخطية

لمكتبة فاتح باشا، المرموز لها بـ «ع»



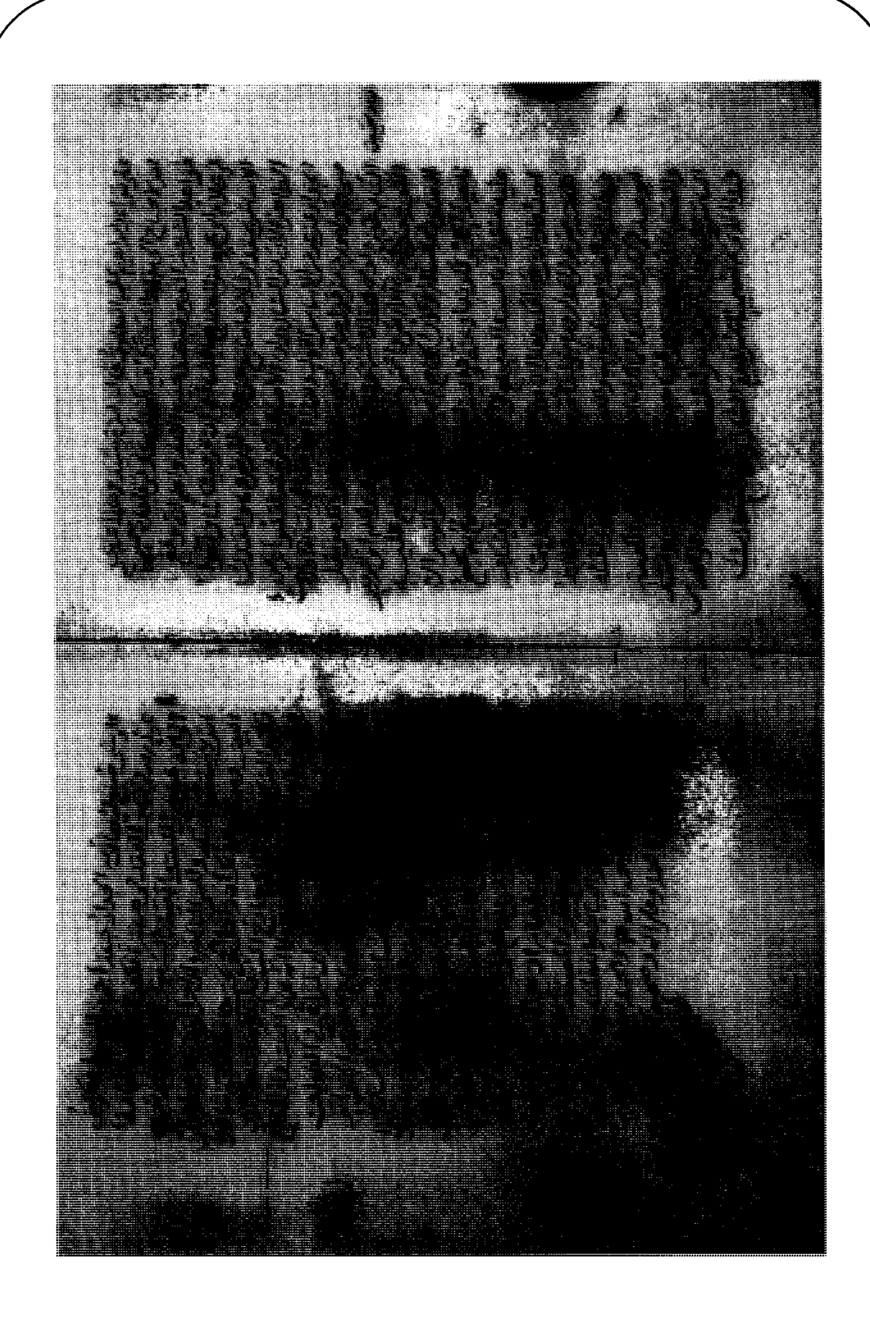
صورة اللوحة الأخيرة من المجلد الثاني من النسخة الخطية
لمكتبة فاتح باشا، المرموز لها بـ «ع»

صورة لوحة الغلاف من النسخة الخطية لدار الكتب القومية بمصر،

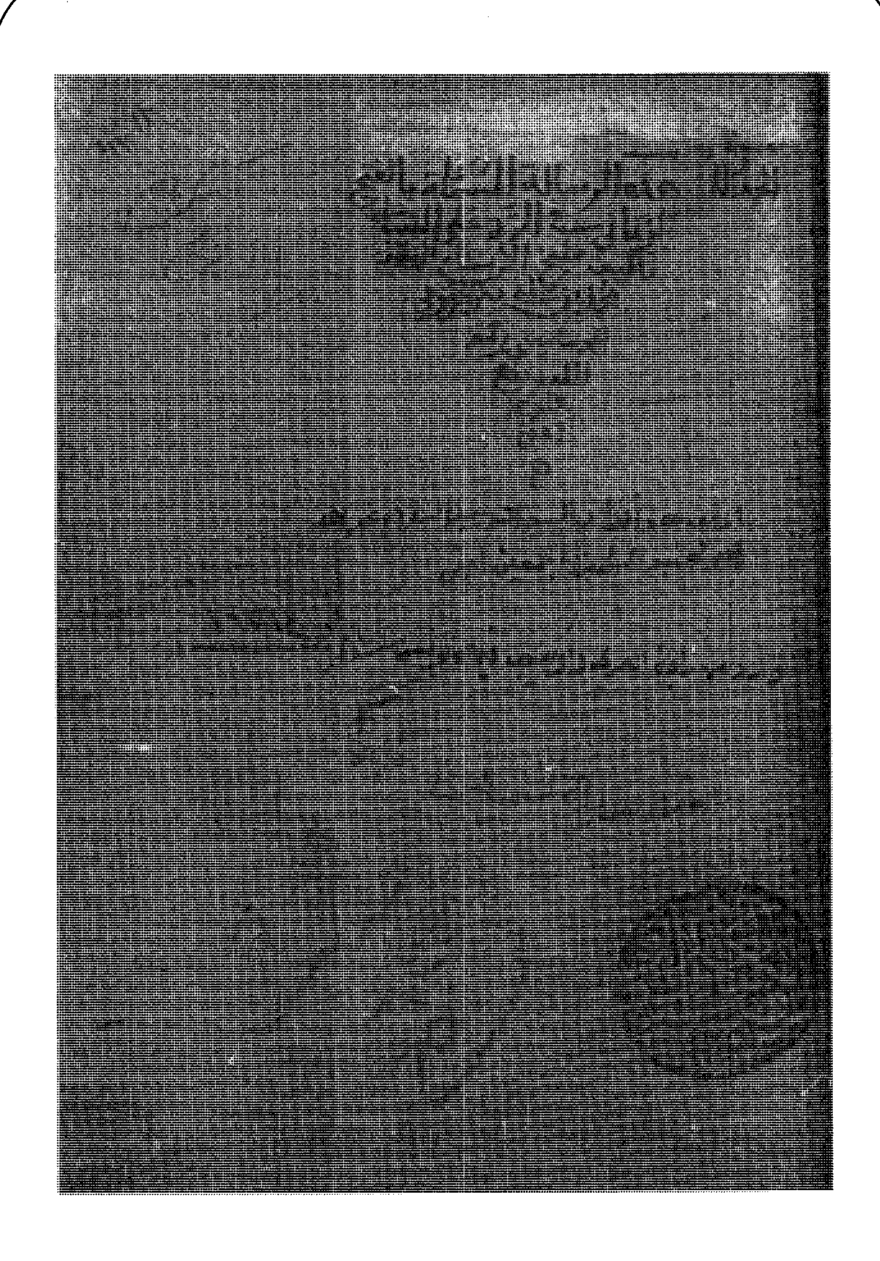
المرموز لها بـ «ن»

صورة اللوحة الأولى من النسخة الخطية لدار الكتب القومية بمصر،

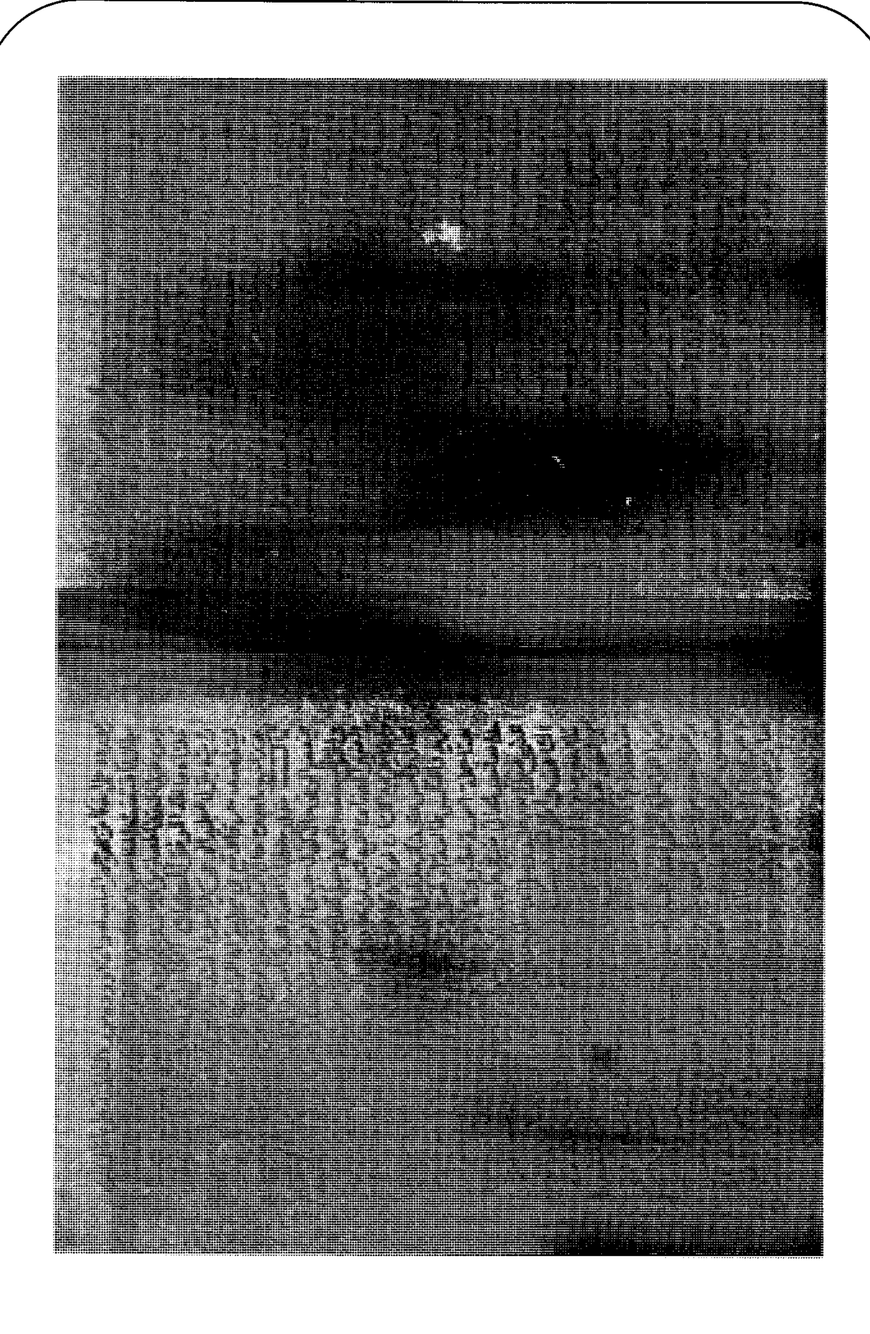
المرموز لها بـ «ن»



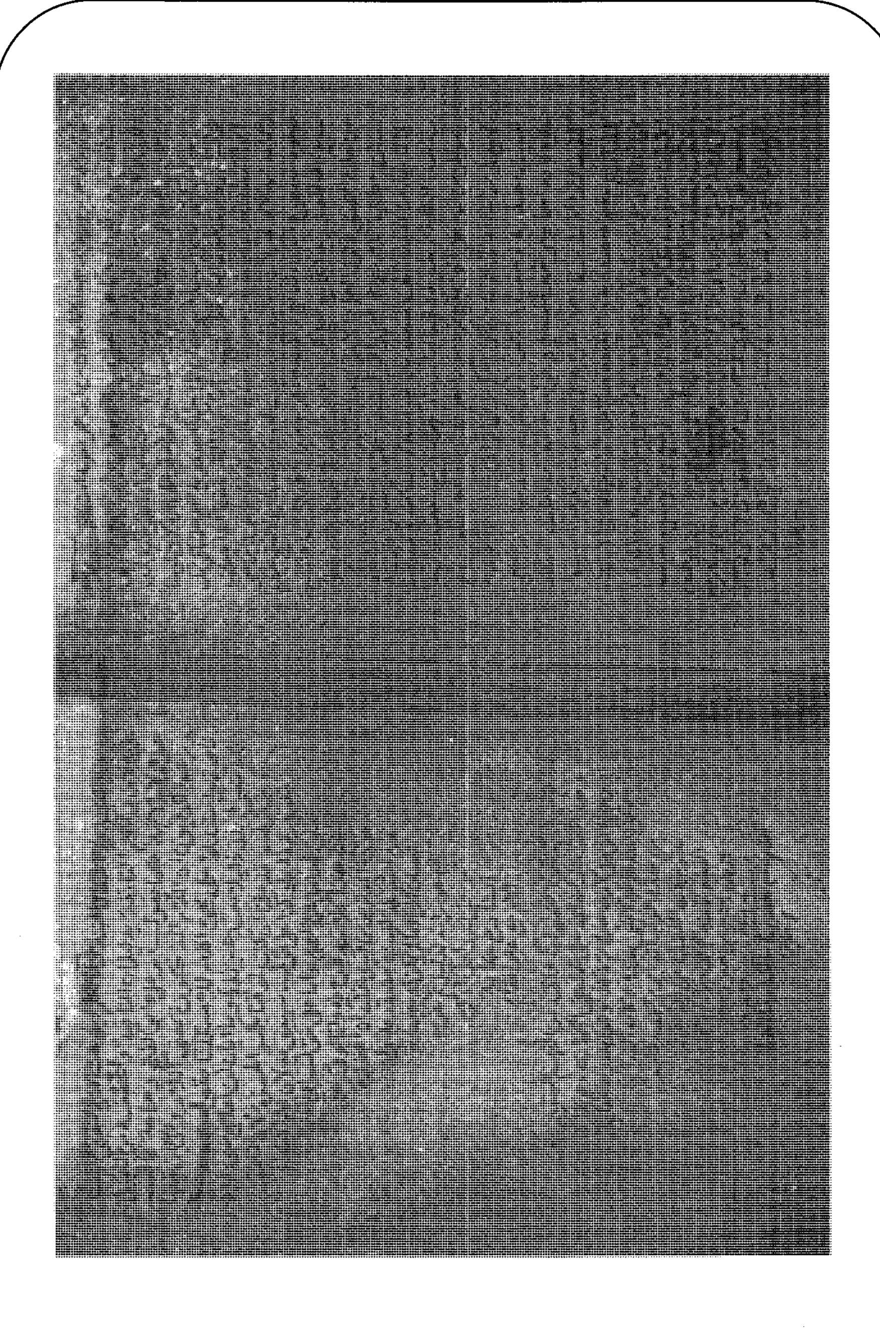
صورة اللوحة الأخيرة من النسخة الخطية لدار الكتب المصرية بمصر، المرموز لها بـ «ن»



صورة لوحة الغلاف من النسخة الخطية لرسالة
«الفتح الرباني في الرد على التبياني»



صورة اللوحة الأولى من النسخة الخطية لرسالة
«الفتح الرباني في الرد على التبياني»



صورة اللوحة الأخيرة من النسخة الخطية لرسالة
«الفتح الرباني في الرد على التبياني»

